



مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

كلمات صحفية...
من الشئون العمرانية



Bibliotheca Alexandrina

0164205

الدكتور عبد الباقي إبراهيم

كلمات صحفية ... في الشؤون العمرانية

تأليف :
الدكتور/عبد الباقي إبراهيم

المقدمة

على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان ، وبالتحديد في الفترة من نهاية عام ١٩٥٠ إلى نهاية عام ١٩٨٥ ، لم أتوقف عن التعبير عما يجيش في خاطري من إحساس بمسؤولية الكلمة ، والكتابة الصحفية في مجال تخصصي .. في العمارة والتخطيط والإسكان . وما مجموعة هذه المقالات التي نشرت على صفحات الجرائد اليومية أو المجلات الأسبوعية إلا تعبير عما يشعر به الإنسان نحو وطنه ، منفعلا بالأحداث التي تجري فيه ، ومساهماً في نشر الوعي الثقافي والعلمي لدى العامة ، أكثر منها لدى الخاصة ، الذين يدركون الأمور بأبعادها العلمية . وإذا كانت الصحف اليومية قد خصصت بعض صفحاتها الأسبوعية للكتابة عن المسرح أو السينما أو الأدب والفنون ، وأهلست العمارة ، وهي أم الفنون ، فإن ذلك لم يكن وليد الصدفة ، ولكنه جاء نتيجة لإهمال المعماريين لمهنتهم تنظيمياً وعلمياً وإعلامياً . فقد أصبح العمل المعماري وسيلةً للتعيش ، أكثر منه إبرازاً للقدرات الفنية والتشكيلية للمعماري ، أو تعبيراً عن الفلسفة التي تبلورت في تكوينه . والعمارة في الربع قرن الماضي كانت تمر تعبيراً صادقا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لهذه الفترة ، التي شهدت مرحلة من الركود الفكري والثقافي ، فظهرت عمارة هذه الفترة بتناقضاتها التشكيلية وتبايناتها اللونية ، التي أضاف إليها الإنسان المصري مزيداً من فوضى اللاتفات والأضواء والإعلانات ، التي زادت من التلوث البصري كنتيجة موكبة للتلوث البيئي والصوتي ، الذي أصاب المدينة وإلغى المصرية في هذه الفترة من الزمان .

وإذا كانت ملاحقة الفكر للأحداث الجارية ، والتعبير عنه بالكلمة أو المقال لم تظهر بصورة منتظمة ، فإن ذلك راجع إلى أن الأحداث نفسها كانت تتغير من وقت لآخر .. فمرة تطفو مشكلة القرية على الأحداث ، ثم لا تلبث أن تهدأ حتى تطفو مشكلة الإسكان ، ثم لا تلبث أن تحبوا لتطفو مرة أخرى ، وهكذا .. ومع متابعة الأحداث الجارية ، خاصة بالنسبة للتنمية العمرانية ، لا يستطيع الإنسان إلا أن يفعل بما يجري على أرض مصر من مشروعات أصابها قصر النظر ، أو حركتها رغبات وقتية لمصالح شخصية .. لا يستطيع أن يقف أمامها مكتوف اليدين ، أو عاجزاً عن التعبير بالكلمة ، أو بالقلب ، وهو أضعف الإيمان . وقد أخذنا الكلمة منيراً للتعبير عما نراعي لنا بالنسبة لكل حدث يظهر في مجال العمارة والتخطيط والإسكان . فهناك كلمات نشرت ، وهناك كلمات لم تلق حظها في النشر ، فقد كان فيها شيء من العنف الصادر من الإخلاص والانزمام بالصدق مع النفس ، وإن كان كثيراً ما يصيب أصحاب القلوب المريضة التي تنصف بالاستكانة ، أو تسعى إلى السكنية .. والعنف هنا تعبير عن الإنفعال الصادق بالأحداث دون خوف أو وجل .. فكلمة الحق هي الأعلى دائماً .. وإذا كانت بعض الكلمات التي ذكرت في بعض المقالات التي نشرت على مدى خمسة والثلاثين عاماً الماضية قد أصابت بعض الناس بسهامها ، فإنها بذلك قد أصابت الهدف ، حتى يدرك كل إنسان مركزه في بناء مستقبل هذا الوطن .. فالإنسان الضعيف هو الذي لا يتحمل ذرة من النقد أو التوجيه .. خاصة إذا كان مسغولاً .. فالوطن هنا ملك للجميع ، لا فضل لكبير على صغير ، أو لصغير على كبير إلا بالتقوى والعمل الصالح .. فالإنسان موقف ، والكلمة هي الرسالة ، التي تمجد وتبرز هذا الموقف .. وإذا تعددت للموقف ، وتعددت الكلمات ، تجددت في الأمة الطاقات التي تدفعها إلى التقدم .. وهكذا تقدمت الأم من حولنا ..

فأثره ما يعبر الإنسان عن نفسه بمجدية الفكر ، وأسلوب العالم ، وتارة أخرى إذا زاد تأثر الإنسان بالأحداث فإنه يتجه إلى التعبير بأسلوب الذى يغلف فيه الجدل بالهزل .. أو ربما يعبر عما يجيش في نفسه بأسلوب الخيال العلمى .. ومع ذلك فالكاتب في جميع الحالات يعبر عن رأيه في الأمور ، التي ترتبط باهتماماته ، عند إثارتها في الصحف اليومية ، أو المجلات الأسبوعية . وإذا كان هناك نوع من الحرية في التعبير ، أو إحساس بالعنف في الأسلوب ، فإن ذلك يرجع إلى شخصية الكاتب وقوة انتائه وانفعاله بالأحداث ..

وإذا كانت المقالات ، التي نشرت على مدى خمسة وثلاثين عاما من الزمان ، تعالج موضوعات متباينة من العمارة والتخطيط والإسكان ، فإن عرضها في هذا الكتاب يمكن أن يأخذ الناحية الموضوعية ، حتى يتمكن القارئ من متابعة انطباعات الكاتب في كل مجال على حدة ، ويرى فيها الجوانب السلبية والإيجابية التي طرأت على كل موضوع ، على مدى هذا الزمن الطويل . كما يرى القارئ في الانطباع الشخصي للكاتب على مدى مراحل نموه الفكري والعلمي . ويلاحظ أن المقالات التي كتبت ، بدأت تظهر في نهاية عام ١٩٥٠ ، وامتدت حتى عام ١٩٦٨ ، ثم انقطعت لتظهر مرة أخرى عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٥ ، وذلك بسبب غياب الكاتب عن الوطن في أثناء عمله بالأمر المتحدة سبع سنوات في الفترة من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٩ ، اجتمع فيها عن الأحداث الداخلية ، وامتد نشاطه إلى المجالات الدولية ، حتى تعرف فيها على فكر العالم الخارجي في مجالات العمارة والتخطيط والإسكان . وربما يظهر ذلك في المقالات التي نشرت بعد فترة الغياب ، والتي انتهت بالمقال الأخير الذي نشر في مجلة الأهرام الاقتصادي يوم ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٥ ، وفيه عرض الكاتب محصلة عمله وفكره لإبراز أهمية البعد المكاني ، وتوجيه الخطط القومية ، ومن خلاله يتحدد مستقبل العمارة والتخطيط والإسكان .

لقد بدأت الكتابة للمصحف في نهاية عام ١٩٥٠ في أثناء دراستي للعمارة في جامعة ليفربول وبعد تخرجي من جامعة القاهرة بعام ونصف تقريبا . وبدأت أفتح أول ركن للعمارة في جريدة المصري ، إحدى الجرائد اليومية الرائدة في ذلك الوقت .. وكان أملا وددت أن يستمر ، لولا انحراطي الكامل في الدراسة ، فتوقف ركن العمارة ..

وبعد ذلك ظهرت اهتماماتي التخطيطية بالقرية المصرية ، وذلك بسبب معاشتي الشخصية والوجدانية للظروف التي تعيشها القرية المصرية ، بحكم نشأتي الأولى فيها ، الأمر الذي انعكس على موضوع دراساتي العليا . فقد حملت شجون القرية وشؤونها معي إلى إنجلترا حيث تقدمت برسالة الماجستير عن القرية المصرية ، ثم رسالة الدكتوراه عن الريف المصري . واستمرت كتاباتي في هذا المجال في أوائل الستينيات كما تقدمت ببحوث عن هذا الموضوع ، إلى العديد من المؤتمرات العربية والدولية ، التي عقدت في هذه الفترة . وكنت لا أزال أعمل مدورا للتخطيط العمراني بقسم العمارة بجامعة عين شمس . الأمر الذي انعكس أيضا على المنهج الدراسي للسنة النهائية في هذا القسم ، حيث شمل موضوع المنهج ، موضوع التنمية الريفية ، وتخطيط القرية ، على مدى ربع قرن من الزمان ، في محاولة لربط النظرية التخطيطية بالواقع المصري . ومع ذلك لم تصل الرسالة إلى المسؤولين عن التنمية الريفية أو تخطيط القرية . وبقيت النظرية فارغة من محتواها الإداري والتنفيذي .. واستمرت النظرية المحلية حبيسة جدران قاعات المحاضرات ، وإن كانت قد خرجت بين الحين والحين إلى صفحات

الجرائد والمجلات ، أو في بحوث المؤتمرات ، تبحث عن جعلها إلى نطاق التنفيذ .. ولكن مشكلة القرية المصرية ، كانت أثقل من أى حمل يتصوره مسئول في الدولة .. ولا تزال المشكلة تتفاقم ، بالرغم من المشروعات التي أقيمت بهدف تطوير الريف .. ولكننا في الواقع أدت إلى تخلف الريف بسبب زيادة السكان على الأرض الزراعية .. من هنا امتد الفكر ، ليعطى الأبعاد الإدارية التنظيمية ، المرتبطة بالتنمية الريفية . ثم بعد ذلك انتقل الفكر إلى التنمية القومية ، الموجهة للتنمية الحضرية والريفية ، على حد سواء . فكان آخر مقال في عام ١٩٨٥ عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية .. وتطرق بعض المقالات إلى مشكلة الإسكان ، في كل من الريف والحضر ، على حد سواء ، بداية من عناصرها الأولية ، واتباعاً بأبعادها القومية ، بعد أن طال الجدل حول مشكلة الإسكان ، وتضارب القوانين والقرارات .. وتداخلت الدراسات والاختصاصات ، بسبب العوامل المركبة التي تؤثر على سياسات الإسكان . ومع ذلك لا تزال المشكلة قائمة ، لم تتحرك بفكر واضح ، أو سياسة واضحة ، وإن كان غياب البعد المكاني في خطط التنمية القومية ، يشكل السبب الحقيقي والرئيسي لمعظم مشاكل التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والعمرانية ، في مصر .. ولا يزال كذلك بعد خمسة وعشرين عاماً ، من الجدل الفكري ، الذي لم تستطع أجهزة الدولة استيعابه أو الخروج منه بفكر واضح أو سياسة واضحة .

ومع استمرار العناية الفكرية ، في مجالات التخطيط والإسكان ، فقد كان للمعمارية حيزها الأوفر في عدد من المقالات ، التي نشرت على مدى الرق قرن الماضي ، وذلك منذ أدركت أن الشخصية المعمارية المصرية ، تأثرت كثيراً بالغزو الحضاري القادم من الغرب .. وأن أعمالنا المعمارية ، ما هي إلا نقل حرفي ، أو تأثر بالشكل ، أكثر منه بالمضمون . فقد ارتبطنا بمعولة التقليد الأعمى لأشكال معمارية مستوردة ، تستهويننا تشكيلاتها ، التي تعجز المجلات والكتب الأجنبية .. فكانت أول مقالاتي في هذا الموضوع ، عن محاولة للكشف عن القيم الحضارية للمعمارية الحديثة في النصف الثاني لعام ١٩٦٣ .. ولاقى اعتراضاً كبيراً من العديد من الممارين ، الأمر الذي اضطرني إلى البحث عن إثبات الفكر بالواقع ، فأقيمت لنفسى مسكناً عام ١٩٦٧ حاولت أن أعبر فيه بالواقع ، كما جاء في مقالتي عام ١٩٦٣ . واستمر الجدل الفكري في محاولة إعادة الشخصية المصرية للمعمارية المعاصرة ، وارتباط ذلك بالثقافة العامة .. ومع كل هذه المحاولات ، لم تتحرك أجهزة الثقافة المصرية ، لنشر الوعي الثقافي المعماري لدى الجماهير . وفي عام ١٩٨٠ بدأنا في إصدار مجلة « عالم البناء » كأول مجلة معمارة شهرية ، تخاطب العامة والمهنية ، وتتابع مع المجلات المحلية ، وبالسر الذي نتحملة الجماهير .. فكانت طفرة كبيرة في مجال الإعلام المعماري ، ظهرت آثارها على الأجيال الحديثة من الممارين ، في مصر والعالم العربي . وكنا من قبل قد أعدنا الأعداد الست الأولى من مجلة البناء السعودية عام ١٩٧٨ ، في أثناء تواجدها في الرياض في الفترة من ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩ ، وكنت أعمل كثيراً لخبراء الأمم المتحدة في التخطيط العمراني بالملكة . ومنذ صدور الأعداد الأولى من مجلة عالم البناء في عام ١٩٨٠ ، أخذ مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية مكانته العلمية والمهنية في مصر ، وأصبح محط أنظار الأجيال الجديدة من الممارين ، فتكامل النشاط العلمي مع النشاط المهني في المركز ، وبدأنا نتطلع إلى مستقبل أفضل للمعمارة العربية ، التي تعاني أزمة حادة في الفكر والإنتاج . فكتبنا عن رسالة المعماري في الحاضر والمستقبل . وكان ذلك موضوع المؤتمر الخامس عشر للاتحاد

الدولى للمعماريين ، الذى عقد فى القاهرة فى يناير ١٩٨٥ ، وركزنا الحديث على المستقبل
الغامض للمعمارى المصرى . وكان اعتراضنا على تركيز جهود المنظمات المهنية فى مصر على
عقد المؤتمر الدولى فى القاهرة ، فى الوقت الذى هى فيه ، أبعد ما تكون ، عن العناية
بالمعمارى المصرى فى داره .. وكان من رأينا ترتيب الدار قبل دعوة الجار .. وقُشِلَ المؤتمر
الدولى . وكان المركز يبدؤ لصحوة معمارية بدأت يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٤ ، لتدعو
المعماريين المصريين إلى الانقضاء على قلب واحد وهدف واحد .. وعقد المؤتمر الأول
للمعماريين المصريين فى أبريل ١٩٨٥ . وكان نجاحاً ساحقاً أفرز عدداً من الدراسات للعرض
على المؤتمر الثانى للمعماريين المصريين ، الذى عقد فى أبريل ١٩٨٦ .. وهنا كتبنا عن تنظيم
المهنة ، كما كتبنا عن الأعمال الاستشارية .

ومن أهم المقالات التى نشرت عام ١٩٨٥ القاهرة ٢٠٠٠ فى أسلوب من الخيال
العلى ، يصف المدينة العريقة بين المعاش لأحداثها الجارية عام ٢٠٠٠ ، وذلك بعد فشل
الأسلوب العلمى الموضوعى ، فى معالجة المشاكل التخطيطية للقاهرة ، والتى تزداد تعقيداً
يوماً بعد يوم .. لغياب البعد المكالى فى خطط التنمية القومية ، وهو الموضوع الذى ختمت
به مقالتي عام ١٩٨٥ .

هذه هى رحلتى مع القلم ، على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية ، على مدى
خمسة وثلاثين عاماً من الزمان . وهى رحلة طويلة ، شهدت أحداثاً كثيرة ومتغيرات
عديدة . وهى رحلة تتواكب مع رحلات أخرى فى الإنتاج العلمى من الندوات والمؤتمرات
المحلية والعربية والعالمية . واستقرت فى النهاية فى رحلتى مع القلم على « فكرة » التى نُشر
شهرها على صفحات مجلة عالم البناء ، معبرة عن المعاش الفكرية المستمرة للموضوعات
العلمية والفنية والتنظيمية ، التى تهتم المعماري العرفى . الأمر الذى يدخل فى إطار الصحافة
العلمية التى لا يتطرق إليها هذا الكتاب .

ومع هذا المشوار الطويل مع القلم والصحافة ، لابد من إبراز جانب آخر من جوانب
الحركة الفكرية ، فى مجال العمارة وتخطيط المدن ، وذلك فى الستينيات لاسيما فى عامي
١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، حين ظهرت على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية مجموعة
من التحقيقات الصحفية ، أثارتها المؤتمرات الهندسية والعلمية التى عقدت فى القاهرة فى هذه
الفترة ، وشاركت فيها مجموعة ، من المعماريين العرب والمصريين .. فكانت منبرا إعلاميا
آخر ، شاركنا فيه بنسب متفاوتة من الأحاديث الصحفية ، التى تربط المعماري بالمتنوع من
ناحية .. كما تربط المخطط بالأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى . فكان اهتمام الصحافة بالحركة
المعمارية والتخطيطية واضحا ، فى هذه الفترة التى اهم فيها المعماريون بأنفسهم . فكانت
صورة معبرة عن الحركة الفكرية فى ذلك الوقت .. ومرت الأيام .. وهبطت الحركة
الفكرية .. وتلاشت الصورة .. لتظهر مرة أخرى ناصعة براق ، فى الصحافة العلمية ، على
صفحات مجلة « عالم البناء » ، كأول مجلة معمارية (شهرية) فى العالم العرفى .. بالإضافة إلى
المقالات الفردية ، التى نشرت بعد ذلك فى الصحافة اليومية أو الأسبوعية .

وهكذا يقدم هذا الكتاب مادة جديدة ، من الفكر المعماري ، والتخطيطي ، الذى ارتبط
بالمجهر من خلال الصحافة اليومية والأسبوعية .

بداية الكتابة في شئون القرية

بدأت الكتابة ، عندما سافرت إلى إنجلترا عام ١٩٥٠ وأريت حركة الإنشاءات على قدم وساق ، في مبانى مهرجان بريطانيا لعام ١٩٥١ ، وبعد مرور مئة سنة على احتراق القصر البلورى (المعرض الصناعى) عام ١٨٥١ .. وكانت مناسبة أخرى هى تنوع الملكة .. وكان العمل على شاطئ البحر ، وأمام البرلمان البريطانى يمثل خلية من النحل ، تعمل في نظام وتجد ، بالرغم من الظروف الصعبة ، التى كانت تعيش فيها بريطانيا ، بعد الحرب العالمية الثانية . تأثرت بهذا المنظر التريد .. كما تأثرت بتوعية الإنشاءات التى أقيمت في تلك الفترة وكانت علامة مميزة في تاريخ العمارة في إنجلترا .. بدأت أطلع الصحف والمجلات .. وكتبت أول مقال في ٨ / ١١ / ١٩٥٠ ، وفي أول ركن للعمارة يصدر على صحيفة يومية ، هي جريدة المصرى في ذلك الحين .. وكانت البداية ، ثم بدأت أطلع الصحف والمجلات ، بحثاً عن موضوعات أخرى .. فكتبت ثلثي مقال عن سياسة التعمير في العالم .. ونشر في ركن العمارة في ١١ / ١ / ١٩٥١ .. وبعد ذلك وجدت أننى أخرج قليلا عن مسار دراسى في الجامعة .. فتوقفت عن الكتابة .. ولكن إلى أجل . وبعد خمس سنوات عدت إلى مصر لأكتب .. مرة أخرى عن القرية المصرية ، التى كانت محور دراسى للماجستير .. فكتبت أول مقال ، بعد عودتى ، حول مشروع تخطيط القرى في ٢٠ / ٩ / ١٩٥٥ .. يحمل نفس الأهداف التى لازلت ننادى بها حتى الآن .. بعد ما يقرب من ثلاثين عاما .. ومكنت في مصر عامين ، عدت بعدها إلى إنجلترا ، لاستكمال دراسى للدكتوراه .. ورجعت إلى مصر مرة أخرى في يولييه ١٩٥٩ ، لأكتب مرة أخرى عن القرية المصرية في ٩ / ٨ / ١٩٦٠ ، ولكن بعنى أكثر ودراسة أقوى .. فكان موضوع رسالتى للدكتوراه عن التنمية الريفية وتخطيط القرية المصرية .. وأصبحت أدرس هذه المادة .. ولأول مرة في قسم العمارة بجامعة عين شمس .. واستمرت كتاباتى عن القرية ، ونشر المقال التالى يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٦٣ ، شارحاً للأبعاد الإدارية والتنظيمية في بناء القرية المصرية . وأشارت في هذا المقال ولأول مرة ، إلى موضوع الارتقاء بالبيئة العمرانية ، وهو الموضوع الذى ظهرت أهميته لنا ، عن طريق مشروعات المعونة الأمريكية عام ١٩٨٢ ، أى بعد حوالى عشرين عاما من الزمان .. وهكذا كانت رحلتى مع القلم ، في معالجة مشاكل القرية المصرية ، التى ارتبطت بكىان الاجتماعى ، كما ارتبطت بكىان العلمى بحثاً وتدرىساً ..

ولم تقتصر كتاباتى على الجوانب التخطيطية للقرية أو للمدينة ، بل انتقلت بها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكان الهدف هو ربط العمل الشعبى بعملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ربطاً عضويًا ، تظهر معالته في البعد المكائى للتخطيط العمرانى . وفي هذا الموضوع كتبت مقالتي في ٢٠ / ٩ / ١٩٦٢ بهدف إيجاد صورة للتقسيم العمرانى للقرية أو المدينة ، تبنى على أساس التقسيم الاجتماعى ، وليس التقسيم الهندسى ، الذى ترسمه الصوارى والطرق ، التى هى في حقيقة الأمر تقطع الأواصر الاجتماعية للأحياء إذا حملت المرور السريع ، وقد تكون عازر للتنظيمات الاجتماعية ، إذا ذهبت عنها السيارة . وتعرض المقال لوحدة التنظيم الشعبى ، في كل من القرية والمدينة ، في إطار مبادئ التخطيط العمرانى . وقد أثير هذا الموضوع لأول مرة في هذا المقال .. وهو يفتح مجالات أوسع للبحث أو الدراسات التخطيطية والاجتماعية والسياسية .. وهكذا أظهرت كتاباتى هذه الموضوعات الجديدة .. وأنا لازلت في بداية الطريق .. مترسداً بقسم العمارة ، بجامعة عين شمس .



ولم يكده الشعب الإنجليزي بسمع به .. حتى هرع إلى هذا المكان المختار .. فزاره الوزراء والمهندسون والكتاب والنفاد .. وهكذا دبت الحياة في هذا المكان وبهذا العمل .. العمل لاجراج هذه الفكرة الجريئة إلى حيز الوجود .

وقد اشترك في هذا العمل الجبار نخبة متميزة من نوابغ المهندسين البريطانيين وضعوا كل علمهم ومقدرتهم لاجراج هذه المنشأة العظيمة .. ويشرف على هذه العملية كل من : المستر جارني والمستر كينيدي .

وبعد عبورنا لحد الكوبري نجد على يميننا قبة المكتشفات ويرتفع إلى جوارها عمود معلق طوله ٢٥٠ قدما . وهو على شكل السيجار مدبب الطردين متين في الوسط ويرتفع طوله الأسفل من سطح الأرض بحوالي ٤٠ قدما . كما تجده على الجدار من الكوبري قاعة كبيرة للموسيقى . يعتبر من أكبر وأحدث قاعات الموسيقى في العالم . أقامتها بلدية لندن لتخلد لها أسماء دائما في المعرض . كما يرتفع إلى جوار قاعة الموسيقى برج دائري بسيط سمي باسم سوث شاور ويبلغ ارتفاعه حوالي ٩٠ قدما وهو ما يعادل ارتفاع برج كنسبرثيه سانت بول ، وسوف يشرف الزائر منه على جميع أنحاء لندن المختلفة .. وقد وضع على قمة هذا البرج كذلك جهاز لارسال الموجات الصوتية إلى القمر . هذا عند المباني الكبيرة الأخرى التي تعتبر أقصى

يجرى العمل اليوم على قدم وساق لانتهاء الأعمال الإنشائية للمعرض الدول بلندن حتى يفتح أبوابه للزائرين في صيف عام ١٩٥١ .. ويختار هذا المعرض من أهم وأكثر المعارض الحديثة في العالم .

وقد نبت فكرة إنشاء هذا المعرض منذ سنين قلائل .. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية لوزارها .. وذلك عندما اقترح المستر جولدبري في مقال له بمجربة النيوكرونيكل إنشاء معرض عالمي في المكان الواقع على الضفة الجنوبية لنهر التايز في لندن والمقصود بين بلدية لندن وكوبري ووترلو . ويخترق هذه المنطقة الخط الحديدى الواصل شطه جنوب لندن ..

وقد وقع الاختيار على هذا المكان بالذات .. لوزل معظم مياهه على أثر ضرب مدينة لندن بالقبائل في الحرب العالمية الأخيرة .. ولاحتلاله مكانا بارزا من لندن .. وقد كان يشغل هذا المكان بعض المباني السكنية وبعض المصانع الصغيرة .. وتبلغ المساحة الكلية للمعرض حوالي ١١ هكتارا .

وقد زرت هذا المكان حيث يجري العمل ليلا ونهارا .. وحتى في ليالي الشتاء المظلمة يشتعل السمال تحت فيض من الأنوار القوية .

وقد بدأت هذه الفكرة تدخل في حيز التنفيذ في ٢٥ برله سنة ١٩٤٩ ..

المؤثرات الجوية المختلفة .. وقد استعمل لتغطية هذه القبة حوالي ٢٠٠٠ شريحة من الألومنيوم اللامع .

وقد كان رفع هذه القبة الكبيرة أصعب شيء قابل للمهندسين .. ولكن تمت هذه العملية بكل حذر واحتراس في ١٦ مايو سنة ١٩٥٠ ولم يحدث شيء يذكر اللهم إلا غوص القواعد حوالي ١,٨ بوصة تحت سطح الأرض .. وهكذا تمت العملية الجبارة بسلام .

وقد أنشئت هذه القبة التي هي أكبر منشأة في المرض .. أنشئت لتحتوي تحتها كل ما اكتشفته بريطانيا من علوم وفنون في حياتها ..

ومن أهم المنشآت الظاهرة في المعرض كذلك قاعتان كبيرتان أعدتا لاستقبال الزائرين من كل من محطة جنوب لندن ومحطة المترو في هذا المكان . وهما عبارة عن قاعتين مملكتين على أقواس كبيرة من الخشب طول الواحد منها ٦٠ قدما ويتكون كل قوس من ٢٥ قطعة من الخشب ملتصقا ببعضها ببعض .. وتزن كل قطعة منها ٤,٥ طن . ولذا وقد اتخذت العناية الكافية لوضع هذه الأجزاء في أماكنها ..

عبد الباقى محمد ابراهيم
مهندس المصارة بكلية الهندسة جامعة ابراهيم
وعضو بطة الجامعة في المنجرا

جريدة المصرى ٨ / ١١ / ١٩٥٠

ما أنتجته قرائح للمهندسين المعارضين .. وضع كل مبنى ليكون متناسبا تماما لما سوف يعرض فيه من معروضات .

وبالمعرض أيضا حوالي ١٤ معلما كبيرا .. هذا عمال الشاى المنتشرة في كل مكان فيه .

وتعتبر قبة المكتشفات من أعظم ما أخرجته قرائح المهندسين في العصر الحديث كما أنها تعتبر نجاحا كبيرا للعلوم الحديثة .. وهى تظهر في غاية الضخامة ولكنها أنشئت لتكون مسرحا للمعالم .

وهذه القبة على شكل طاقية كروية .. يبلغ قطرها ٣٦٣ قدما وارتفاع قمتها عن سطح الأرض ٩٦ قدما . وتتكون هذه القبة الكبيرة من كميرات من الصلب عددها أربعة وعشرون تزن الواحدة منها ١٠١ طن ثبت بعضها مع بعض لتحمل فوقها السطح المستدير .. وقد روعي في تصميم هذه القبة الجبارة أن تكون أحسن وأكثر وأخف ما ستر جون ألين في شهرين كاملين .

كما وضع لحملها قواعد خرسانية كبيرة .. سوف لا تظهر للزائرين .. وتساعد في حملها كذلك مجموعة من الأعمدة الرقيقة من الصلب تكون مع بعضها مثلثات جميلة الشكل .. وقد ثبتت هذه الأعمدة تثبيتا ملفصليا مع كل من القبة الكبيرة والأساس على سطح الأرض .. وذلك حتى لا تعمق عمدا أو الكماش القبة الكبيرة تحت

ركن المرأة

سياسة التعمير في العالم
لقد وضعت كل دولة من دول العالم
اللتصوير سياسة ثابتة لها .. لتتبع
والإنشاء تقوم على أسس متينة وإيراج
موضوعة .. وذلك لاحتياجها المسكن
من أهم مستلزمات الحياة .
في بريطانيا مثلا .. وقبل عام
١٩٣٤ .. وتراحم من الصعوبات وإحباطه
التي كانت تهمه بها في ذلك الوقت
لقد كان الهدف يوصى مبدئاً .. هو
أن يبنى لكل أسرة مسكناً . وذلك
بعد إزالة الخراب القديمة وإزالة
مسكن جديدة مكانها .
في عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٨ كان
متوسط ما يبنى من مساكن هو حوالي
٣٥٤,٠٠٠ مسكن في العام . وبعد
الإحصائيات في ذلك الوقت على أن
بريطانيا كانت تقدم جميع دول أوروبا
في ناحية التعمير .. وذلك بمسند
المسكن .
ولكن المسكن يبدأ قبل بمسند
٣٠٠,٠٠٠ مسكن في العام وفي عام
١٩٤٥ وعنده انتهاء الحرب لم يكن
وجدت بريطانيا أن حركة
البناء قد توقفت أثناء مدة الحرب ، وإن الألمان قد

وتلك الإحصائيات في كافة دول
أوروبا عدا أن بلجيكا التي بمسند
٢٢٠ ٪ من معدل البناء فيها قبل
الحرب . وفي سويسرا حوالي ١٨٨ ٪
والدانمارك حوالي ١٤٠ ٪ وهولندا
حوال ١١٣ ٪ وإيطاليا حوالي ١١٠ ٪
ونسويد حوالي ٨٠ ٪ وفرنسا حوالي
٦٣ ٪ وبولندا حوالي ٦٢ ٪ ولا
بريطانيا ونشكولونيا التي كانت تدمر
التي نسبة حوالي ٥٣ ٪ فقط .. في
حين أن الولايات المتحدة قد تقدمت
في هذه الناحية تقدماً عظيماً .
ويجاريها فيه أي بلد آخر من بلدان العالم
وتلك المشروعات التي تبنى عام ٥٠
والتي في مساهمات عامة بين الحكومات
والخاصة وذلك حتى تكون صالحة
لأعمالهم .. وخاصة الكوارث .. وحتى
تخرج لعدم كفاية في شمولية
في جعل لوب لها ..
من هذا يرى أن جميع الدول المتقدمة
تلتزم في العمارة والتعمير كاحد
مستلزمات الحياة .. فالسكن المريح
القليل يعتبر أساساً لحياتنا
مستقرة ..
ولقد تأثرت هذه المشروعات كثيراً
بسبب حالة الانكماش التي تسببت
عنده الدول بسبب الإغتراب ..
التي تسببت في ذلك

سياسة التعمير في العالم

دمروا ما يقرب من أربعة ملايين منزل .. ولقد
لفتت هذه الظاهرة نظر الحكومة البريطانية في ذلك
الوقت فقامت بإنشاء وزارة التعمير قبل انتهاء
الحرب .

وهدف بريطانيا الآن وفي خلال السنوات
الثلاث القادمة .. هو بناء ٣,٠٠,٠٠٠ مسكن في
العام .. وفي خلال السنوات الثلاث التالية لها هو
بناء ٤,٠٠,٠٠٠ مسكن في العام .. ثم
٣,٥٠,٠٠٠ . وذلك لإنشاء ما بين ثلاثة أو أربعة
ملايين مسكن في مدة العشرة أعوام القادمة .

ويعمل في صناعة البناء في بريطانيا حوالي
١,٢٥٠,٠٠٠ رجل . يعمل للهم في بناء
المساكن ويعمل الثلاث الآخرون في إصلاح وإنشاء
المنازل والمستشفيات والمصانع التي توليها عناية
كبيرة وتحت بريطانيا بعد الحرب الأخيرة في
مؤخرة الدول الأوربية من حيث البناء والتعمير .
وذلك راجع إلى سوء حالتها الاقتصادية .

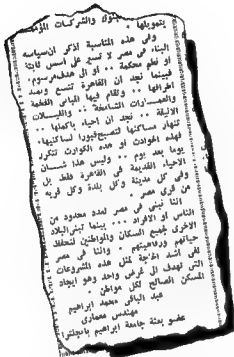
وتدل الإحصائيات في كافة دول أوروبا على أن

لقد وضعت كل دولة من دول العالم المتحضرة
سياسة ثابتة لها .. للتعمير والإنشاء تقوم على أسس
متينة وإيراج موضوعة . وذلك لاحتياجها المسكن
من أهم مستلزمات الحياة .

في بريطانيا مثلا .. وقبل عام ١٩٣٤ وبالرغم
من الصعوبات والأخطار التي كانت قائمة بها في
ذلك الوقت . فقد كان الهدف الوطني حينئذ ،
هو أن يبنى لكل أسرة مسكناً . وذلك بعد إزالة
الأحياء القديمة الخربة وبناء مساكن جديدة مكانها .

في عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٨ كان متوسط ما
يبنى من مساكن هو حوالي ٣٥٤,٠٠٠ مسكن في
العام . وتدل الإحصائيات في ذلك الوقت على أن
بريطانيا كانت تقدم جميع دول أوروبا في ناحية
التعمير .. وذلك باستثناء السويد .

ولكن المسكن يبدأ قبل بمسند
٣٠٠,٠٠٠ مسكن في العام . وفي عام ١٩٤٥ وعنده انتهاء
الحرب العالمية الثانية ، وجدت بريطانيا أن حركة
البناء قد توقفت أثناء مدة الحرب ، وإن الألمان قد



بالجيكاتى بمعدل ٢٢٠٪ من معدل البناء فيها قبل الحرب . وفى سويسرا حوالى ١٨٨٪ والمتفرك حوالى ١٤٠٪ وهولندا حوالى ١١٣٪ ولطاليا حوالى ١١٠٪ والسويد حوالى ٨٠٪ وفنلندا حوالى ٦٣٪ وبولندا حوالى ٦٢٪ .. إلا بريطانيا وتشكوسلوفاكيا فزادت هذه النسبة بحوالى ٥٣٪ فقط .. فى حين أن الولايات المتحدة قد تقدمت فى هذه الناحية تقدما عظيما .. لا يتجاريا فيه أى بلد آخر من بلدان العالم .

وتدرس مشروعات التصنيع هذه .. كالما فى مسابقات عامة بين المهندسين الممارسين وذلك حتى تكون صفة أصنامهم .. وخلاصة أفكارهم .. وحتى تخرج للعالم كاملة غير منقوصة .. فى أجل ثوب لها ..

من هذا نرى أن جميع الدول المتحضرة تنظر إلى العمارة والتعمير كأحد مستلزمات الحياة .. فالمسكن المرغ الكمال يهبء لسكانه حياة حادثة مستقرة ..

وقد تأثرت هذه المشروعات كثيرا بسوء الحالة الاقتصادية التى تعانيها هذه الدول بعد الحرب الأخيرة .. إلا أنها تسير فى خطى ثابتة نحو حلها المرسوم وهو إيجاد المسكن الصالح لكل مواطن . وتشرع فى هذه المشروعات . الحكومات المختلفة . إشرافا كليا .. بينما تقوم البنوك والشركات المؤسسية بنموها .

وفى هذه المناسبة أذكر أن سياسة البناء فى مصر لا تسير على أسس ثابتة أو نظم محكمة .. أو إلى هدف مرسوم . فبينما نجد أن القاهرة تتسع وتتعد أطرافها .. وتقام فيها المباني الفخمة

والعمارات الشائعة .. والهيلات الأنيقة .. نجد أن أحياء باكملها .. تنهار مساكنها لتصبح قبورا لسكانها . فهذه الحوادث أو هذه الكوارث تتكرر يوما بعد يوم .. وليس هذا شأن الأحياء القديمة فى القاهرة فقط بل وفى كل مدينة وكل بلدة وكل قرية من قرى مصر .

إننا نبني فى مصر لعدد محدود من الناس أو الأفراد .. بينما تبني البلاد الأخرى لجميع السكان والمواطنين لمطعم حياتهم ورفاهيتهم . وإننا فى مصر لفي أشد الحاجة لكل هذه المشروعات التى تهدف إلى غرض واحد وهو إيجاد المسكن الصالح لكل مواطن .

عبد الباقى محمد إبراهيم

مهندس معمارى

عضو بةقة جامعة ابراهيم باشا

جريدة المصرى ١١ / ١ / ١٩٥١

حول مشروع تخطيط القرى

للمهندس عبدالباقي محمد إبراهيم



١٩٥٥/٩/٢٠

منزل في السام ، فإذا بلغت تكاليف المنزل مائة جنيه كان علينا أن ننفق على هذا المشروع خمسة عشر مليوناً من الجنيهات سنوياً ، ونحن إذا ما شرعنا في بناء هذه القرى من جديد ، وجب علينا أن نميز في سبيل ذلك جميع مراكمتنا وقوتنا وإمكاناتنا ، كما يجب علينا أن ننصنع سياسة عامة للبناء تشمل جميع أنحاء الجمهورية

وإذا فكرنا في تمويل هذا المشروع الكبير ، وجب علينا أن نبحث بعد ذلك عن مورد القرى والأيدي العاملة ، وقد دلت التجارب ، وأهمها ما قامت به الأمم المتحدة ، على أن لا شيء ما يقوم حتى يفيرا ما بأنفسهم ، لقد علمنا أن هذه التجارب على أن تساهمة السكان في مثل هذه المشروعات أهمية اقتصادية

مهما اختلفت الآراء والطرق التي يجب أن يبنى على أساسها التخطيط الجديد للقرى المصرية ، يجب ألا نتجاهل حقيقة واقعة ، وهي أن القرية عضو حي في المجتمع ينمو ويتطور ويتأثر بوسائل خارجية وداخلية ، وهذا العضو الحي يتكون هو الآخر من خلايا حية هي الأحياء التي تتكون منها القرية ، ثم المائلات المكونة للمجتمع ، فإن حياة القرية مستمدة من حياة سكانها وتكونهم الاجتماعي .

ولقد تأثرت القرية المصرية على مر الأجيال بعوامل مختلفة أخرجتها إلى صورتها الحالية ، حتى أصبحت عملية إعادة بناء هذه القرى من أصعب العمليات وأكثرها حساسية ، فقد خلقت الطبيعة والبيئة هذه القرى ، ولا يزالان هما العاملان المؤثران عليها ، ونحن إذا فكرنا في إعادة بنائها وجب علينا أن نخلق طبيعة جديدة .

والفلاح المصري قد عاش مع الطون فزونا عديدة حتى أصبح هذا الطين جزء لا يتجزأ من حياته وتكوينه الطبيعي ، ونحن إذا ما أمكننا أن نضع حاجزا بينه وبين هذا الطين استطعنا أن نتطلب على ناحية من نواحي البقية التي خلقت لنا هذه المشكلة ، والفلاح من جهة أخرى لا يستطيع أن يقبل ما يفرض عليه إلا إذا رأى بعينه وليس لديه النتيجة التي يريد أن يصل إليها ، الأمر الذي يتطلب جهدا وصبرا في بناء هذه المرحلة من حياته .

والمشكلة ضخمة جدا ، ففي مصر نحو ٤٥٠٠ قرية يسكنها ما يقرب من خمسة عشر مليون نسمة ، فإذا كان متوسط عدد أفراد العائلة خمسة أشخاص كان لنا أن نبنى لهم ثلاثة ملايين من المنازل ، وإذا فكرنا لإتمام هذا المشروع عشرين عاما كان علينا أن نبنى ١٥٠,٠٠٠ منزل في العام ، فإذا بلغت تكاليف المنزل مائة جنيه كان علينا أن ننفق على هذا المشروع خمسة عشر مليونا من الجنيهات سنوياً ، ونحن إذا ما شرعنا في بناء هذه القرى من جديد ، وجب علينا أن نميز في سبيل ذلك جميع مراكمتنا وقوتنا وإمكاناتنا ، كما يجب علينا أن ننصنع سياسة عامة للبناء تشمل جميع أنحاء الجمهورية .

وإذا فكرنا في تمويل هذا المشروع الكبير ، وجب علينا أن نبحث بعد ذلك عن مورد القرى

مهما اختلفت الآراء والطرق التي يجب أن يبنى على أساسها التخطيط الجديد للقرى المصرية ، يجب ألا نتجاهل حقيقة واقعة ، وهي أن القرية عضو حي في المجتمع ينمو ويتطور ويتأثر بعوامل خارجية وداخلية ، وهذا العضو الحي يتكون هو الآخر من خلايا حية هي الأحياء التي تتكون منها القرية ، ثم المائلات المكونة للمجتمع ، فإن حياة القرية مستمدة من حياة سكانها وتكونهم الاجتماعي .

ولقد تأثرت القرية المصرية على مر الأجيال بعوامل مختلفة أخرجتها إلى صورتها الحالية ، حتى أصبحت عملية إعادة بناء هذه القرى من أصعب العمليات وأكثرها حساسية ، فقد خلقت الطبيعة والبيئة هذه القرى ، ولا يزالان هما العاملان المؤثران عليها ، ونحن إذا فكرنا في إعادة بنائها وجب علينا أن نخلق طبيعة جديدة وبيئة جديدة لحفظ كيان البناء الجديد .

لقد بحث خبراء الأمم المتحدة مثل هذه المشكلة في مناطق عدة من أنحاء العالم ، كجنوب شرق آسيا والهند وباكستان ، ثم في نيجيريا وساحل الذهب وجزر الكاريبي ، وعجز هؤلاء الخبراء عن وضع سياسة عامة لحلها ، ولكنهم اتفقوا على مبدأ واحد وهو الاستمرار في دفع هذه المجتمعات المتأخرة إلى الأمام بقدر إمكاناتها ، والسعي وراء موارد جديدة للبناء .

وموقعها بالنسبة للأقليم أو المركز الذى تقع فيه ، ثم تأثير القرى أو المدن المجاورة فيها اقتصاديا واجتماعيا ، هذا عدا البحث فى طبيعة أرض القرية ثم الإنشاء الاجتماعى لها ، ودراسة حالتها الاقتصادية ودخل أفرادها وحالتهم الصحية وما تتمتع به كل قرية ، وعلى أساس هذا البحث يوضع التصميم المبدئى ، وبهذا نكون قد بحثنا جميع الظروف التى أدت إلى هذا المرض للزمن ، وعلى هذا الأساس أيضا يوصف الدواء وطريقة العلاج .

ويجب أن نتوخى فى التخطيط الحديث للقرية الحرص على كل شئ من الأرض الزراعية التى هى عماد ثروتها واقتصادها ، كما يجب أن يكون امتداد القرية بعد ذلك رأسيا لا أفقيا .

وقد نستفيد من هذه الحالة من أبحاث وتقارير المرشدين الاجتماعيين ، أو الهيئات التى تتولى الإشراف على مستعمرات الشباب فى الريف أو غيرها من الهيئات ، بل إننا فى حاجة إلى كل مجهود يبذل فى هذا الشأن ، حتى ننهض بريفنا المصرى العزيز .

الأهرام ٢٠ / ٩ / ١٩٥٥

والأيدى العاملة ، وقد دلت التجارب ، وأهمها ما قامت به الأمم المتحدة . على أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، فقد دلت هذه التجارب على أن لمساهمة السكان فى مثل هذه المشروعات أهمية اقتصادية وسيكولوجية بالغة ، وهذه الطريقة تعتمد لأول ما تعتمد على إشراج جيش من المرشدين العمرانيين يكونون همزة الوصل بين مهندس التخطيط والفلاح ، ويقوم هذا الجيش بإرشاد الفلاحين إلى طرق البناء ووسائل تأثيث المنازل والمحافظة عليها ، والمرشد العمرانى فى هذه الحالة لا يقل أهمية عن زميله المرشد الزراعى أو الاجتماعى للقرية ، إذ هو يمسس فيها ويحس بأحاسيس سكانها .

ومن الخطوات الرئيسية للمشروع وضع المخرائط التفضيلية بكل قرية من قرى مصر مبنية عليها نتيجة الأبحاث والإحصائيات التى يجب أن تجري فيها ، فهذه استعمال الأرض وحالة المباني وعدد الأنوار فى منزلها وإامتداد الذى طرأ عليها ، ثم تقسم القرية الاجتماعية أو إحيائها وعائلاتا ، ثم طرق المواصلات المؤدية إليها

تخطيط بني المنشور فى الصفحة التاسعة

أدت إلى ... معنى هذا الأساس
أبش يوسف الدواء وطريقة العلاج

ويجب أن نتوخى فى التخطيط الحديث للقرية العرص على كل شئ من الأرض الزراعية التى هى عماد ثروتها واقتصادها ، كما يجب أن يكون امتداد القرية بعد ذلك رأسيا لا أفقيا . وقد نستفيد من هذه الحالة من أبحاث وتقارير المرشدين الاجتماعيين ، أو الهيئات التى تتولى الإشراف على مستعمرات الشباب فى الريف أو غيرها من الهيئات ، بل إننا فى حاجة إلى كل مجهود يبذل فى هذا الشأن حتى ننهض بريفنا المصرى العزيز .

وتاريخ المباني وعدد الادوار ليمنزلها والامتداد الذى طرأ عليها ، ثم تقسم القرية الاجتماعية أو إحيائها وعائلاتا ، ثم طرق المواصلات المؤدية إليها وموقعها بالنسبة للأقليم أو المركز الذى تقع فيه ، ثم تأثير القرى أو المدن المجاورة فيها اقتصاديا واجتماعيا ، هذا عدا البحث فى طبيعة أرض القرية ثم الإنشاء الاجتماعى لها ، ودراسة حالتها الاقتصادية ودخل أفرادها وحالتهم الصحية وما تتمتع به كل قرية وعلى أساس هذا البحث يوضع التصميم المبدئى ، وبهذا نكون قد بحثنا جميع الظروف التى



١٩٦٠ / ٨ / ٩

صورة القرية الجديدة في بلدنا

دراسات للمستقبل

بمقام
دكتور عبد الباقى الزعيم
مدير التخطيط
بجامعة عين شمس

كلية التخطيط والإسكان في حدود الدائرة الضيقة التي تمتد فيها القرية دون الوصول حقيقتي للمشكلة .. إلى بحث في بحث ..
الرياضى . وقد وجد من الأبحاث المختلفة أن الأرض الزراعية التي مساحتها خمسة الفة فدان التي انتاجها إذا عمل عليها خمسة عمال زراعيين في الإقليم الجنوبي . وقد كان لهذه الأرقام ولغيرها من النتائج في بحث ..
والزراعة التي كبير لمجرد .. إلى ثلاثة أنواع حتى الانجابية . النوع ..
التي تضم المكشبات

الخدمات القرية

وهي ضغط السكان على الأرض الزراعية ولو أن كلا منهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر .

ويجب تعلم أن التخطيط يبنى على أسس ثلاثة : العمل - الناس - المكان . فالأرض الزراعية هي مكان العمل ومورد الرزق والحياة للفلاح وعلى صفحة هذه البيئة تنعكس حياة الناس من الفلاحين وتشكل طابعهم وتقاليدهم وثقافتهم . وكل ذلك تظهر صورته على المكان الذي يحيا فيه الفلاح .. على القرية التي يعيش فيها والنمو الذي يسكنه .

ولذا إذا بدأنا بالتخطيط الاقتصادى للريف كأساس للمشكلة نجد أن زيادة الإنتاج الزراعى في الاتحامين الألفى والرأسى يجب أن يصحبه تقسيم للتكوين الزراعى . وقد وجد من الأبحاث المختلفة أن الأرض الزراعية التي مساحتها خمسة أفدنة تفل أقصى انتاجها إذا عمل عليها خمسة عمال زراعيين (في الإقليم الجنوبي) وقد كان لهذه الأرقام ولغيرها من النتائج الاقتصادية والزراعية أثر كبير في وجوب تقسيم الزراعة إلى ثلاثة أنواع حتى تغطي أقصى طاقها الإنتاجية . النوع الأول : مزارع تعاونية تضم للملكيات الزراعية التي تقل عن خمسة أفدنة سواء أكانت مفتحة أو غير مفتحة . النوع الثاني : مزارع عائلية تضم للملكيات الزراعية التي تتراوح بين خمسة أفدنة وعشرين فدانا وذلك بعد تجميع المقتات منها . والنوع الثالث : مزارع كبيرة

ما زالت مشكلة التخطيط والإسكان في الريف تتأجل في حدود الدائرة الضيقة التي تمتد فيها القرية دون الوصول إلى الجذور الحقيقية للمشكلة .. إلى شخص الفلاح والأرض التي يعمل عليها .

لقد حاولت في بحث قست به في تخطيط القرى أن أعالج مشكلة التخطيط والإسكان في التلال الداخلي الذي تمده القرية منفردة عما حوفا . وتطرق البحث بالطبع إلى التخطيط الاجتماعي والطبيعي للقرية ثم إلى مشكلة الإسكان وبناء القرية ثم إلى تصميم المنزل الريفي مع الاضرابات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به . وخرجت من ذلك كله بنتيجة واحدة وهي أن تخطيط القرية في حد ذاته أو بناء قرية اعتمادا أو قرية الانتفال لم يعد أساسا للمشكلة كما أن تصميم المنزل الريفي الذي يقتاسب مع إمكانيات الفلاح واختيار مواد بنائه وتوزيع عناصره المختلفة وحساب تكاليفه لم يعد أساسا لمشكلة الإسكان الريفي .. كما لم تعد « الزريبة » وحطب الرفود مشكلة المشاكل .. وانتهى البحث إلى نتيجة سلبية لأنه لم يبن على الأساس الأول للمشكلة وهو التخطيط الاقتصادى للريف .. ومن هنا كانت البداية لبحث آخر يحاول الوصول إلى النتيجة الإيجابية . فالمشكلة الاقتصادية هي بلا شك المشكلة الأولى التي يواجهها المجتمع الريفي وذلك بعد مشكلته الكبرى

القرى التي تدور حولها
 الأخرى أي القرى الصغيرة
 ينظر أن يزيد عددها نتيجة
 العلاقة بين مكان العمل وسكان
 للفلاح . وسوف تساهم هذه
 على تخطيط القرى الكبيرة وإيجاد
 لحيات سكانها . وهكذا يصبح لدينا
 مراكز تخطيط رئيسية مركزها المدينة
 القروية وتضم مجموعة من القرى والعرب
 القروية وتبلغ تعداد سكانها حوالي ٥٠٠٠ نسمة
 وتلعب في حدودها الجديدة حدود القرى
 الحالية ولعلها .
 وإذا كان من الواجب الاحتفاظ بكل
 شيء من الأراضي الزراعية فإن التوسع
 اللائقي الجديد لن يقتطع من الأرض
 الزراعية ٥٠ فالزيادة في عدد السرب
 سوف يصبحها تخطيط في الكيان الطبيعي
 للقرية يستغل كمحطات مشعة .. ذلك
 زيادة على أنه قد وجد من مساحات سكنية
 أن القرية الحالية تفسد المشكلة في
 التي من احتياجات سكانها التوسع بقدر
 القروية ليست مشكلة التوسع للفلاح
 ما هي سوء الحالة السكنية نستطيع
 وعلى هذه الأسس العميقة نستطيع
 أن نرسم خطة الإسكان الريفي على صورة
 الصورة التي يحددها المجتمع الديمقراطي
 الشعب في حل أسوره

مراكز الخدمات العامة كالوحدة الجمعة والمدارس
 الابتدائية والمراكز الصحية والإدارية والسوق
 الكبيرة للمنطقة والمدينة القروية في وضعها الحالي
 تكون المركز الذي تدور حوله التجمعات القروية
 الأخرى أي القرى الصغيرة والعرب وهذه تخطط
 أن يزيد عددها نتيجة لدراسة العلاقة بين مكان
 العمل ومكان السكن للفلاح . وسوف تساعد
 هذه الظاهرة على تخطيط القرى الكبيرة وإيجاد
 تخطيط لحياة سكانها . وهكذا يصبح لدينا مراكز
 تخطيط رئيسية مركزها المدينة القروية وتضم مجموعة
 من القرى والعرب وتبلغ تعداد سكانها حوالي
 ١٥٠٠٠ نسمة وتلعب في حدودها الجديدة
 حدود القرى الحالية وزماماتها .

وإذا كان من الواجب الاحتفاظ بكل شيء من
 الأراضي الزراعية فإن التقسيم الإقليمي الجديد لن
 يقتطع من الأرض الزراعية .. فالزيادة في عدد
 العرب سوف يصبحها تخطيط في الكيان الطبيعي
 للقرية يستغل كمحطات مشعة .. ذلك زيادة على
 أنه قد وجد من مساحات سكنية أن القرية الحالية
 تضم مساحات سكنية أكثر من احتياجات سكانها
 وأن المشكلة في القرية ليست مشكلة التوسع بقدر
 ما هي سوء الحالة السكنية للفلاح .

وعلى هذه الأسس العميقة نستطيع أن نرسم
 خطة الإسكان الريفي على ضوء الصورة التي
 يحددها المجتمع الديمقراطي الاشتراكي الصافي
 والذي يؤمن بمشاركة الشعب في حل أموره بنفسه
 كأساس لنجاح أي مشروع يمس حياته ومستقبله
 وهكذا تصبح مشكلة التخطيط والإسكان في
 القرية وس تم نوع المسكن الريفي وعصرانه
 ومواد وطريقة سائه وتكاليفه ومصدر تمويله بعد
 ذلك مسألة تعاضل في نطاق الإنشاء الجديد
 للمجتمع . ولدينا في بلاد أمريكا اللاتينية والهند
 وباكستان وبلاد جنوب شرق آسيا والصين
 وغوها من بلاد العالم أمثلة عديدة للبحث
 والتطبيق .

وهي ما تضم أكثر من عشرين قفانا يعمل عليها
 عمال زراعيون .

ولما كان للتكوين الاقتصادي أثره الواضح على
 التكوين الاجتماعي فإن التقسيم الزراعي السالف
 الذكر سوف يؤثر بدوره على التكوين الاجتماعي
 للريف ، الذي سوف يؤثر هو الآخر بدوره على
 التكوين الطبيعي للقرية . ومن هنا يبدأ دور
 التخطيط الجديد للقرية . فالتقسيمات الزراعية
 الثلاثة سوف تخلق لنا ثلاثة أنواع من التجمعات
 السكنية لكل مستزماماته الحيوية ومساحاته الخاصة
 التي تلائم نوع المجتمع الزراعي الجديد - المجتمع
 الديمقراطي الاشتراكي الصافي الذي تخلقه هذه
 التقسيمات . من هنا يبدأ دور الإسكان وتصميم
 المسكن الريفي .

وبعد البحث في تجمعات القرى المختلفة
 وعلاقتها بالإقليم التي تقع فيه تم إلى التوزيع
 الاجتماعي الجديد بالنسبة للتقسيمات الزراعية
 المختلفة وجدنا لدينا ثلاثة أنواع من التجمعات
 الريفية . أصغرها العزبة التي يقل عدد سكانها عن
 ٥٠٠ نسمة ثم القرى التي يتراوح تعدادها بين
 ٥٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة ثم ما يجدر أن نسميه
 بالمدينة القروية والتي يتراوح تعدادها بين
 ٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ نسمة وهي التي تتجمع فيها



١٩٦٣/٤/٢٥

ر ب س س س
وذلك بعد ان تكون
الاسمعة جلايا
فئة الترفيل
ولم الحمر
حطاشات
سواء الذي الى
بعد اولمسا الى
بما بعد الاتجاه
طيط القرى
تة الى
تتبع الى
ان تاتي
على فوجي
امس فقرة
او اسمعها
لشحم مع ما
تقل شبكة
استمسا
تة او فوج
سمايت
واملاام
طريق

القرى لوتة على اصلاح
الاسمعة جلايا
فئة الترفيل
ولم الحمر
حطاشات
سواء الذي الى
بعد اولمسا الى
بما بعد الاتجاه
طيط القرى
تة الى
تتبع الى
ان تاتي
على فوجي
امس فقرة
او اسمعها
لشحم مع ما
تقل شبكة
استمسا
تة او فوج
سمايت
واملاام
طريق

القرى لوتة على اصلاح
الاسمعة جلايا
فئة الترفيل
ولم الحمر
حطاشات
سواء الذي الى
بعد اولمسا الى
بما بعد الاتجاه
طيط القرى
تة الى
تتبع الى
ان تاتي
على فوجي
امس فقرة
او اسمعها
لشحم مع ما
تقل شبكة
استمسا
تة او فوج
سمايت
واملاام
طريق

يقدم
الدكتور
عبد الباقى الرافعي

السيول لمعالجة هذه العوامل على المستوى المحلي
للاقليم وبعد ذلك يتفعلها إلى مجال التخطيط الطمحي
حيث يبدأ دور تخطيط القرى لوضع الأسس
المحلية للبناء الجديد . ولما كان لابد خطوات
التخطيط في سبيل التنمية من أن تسبق خطوات
التخطيط لتزويد الخدمات ، فإننا نتصور أن يزيد
نصيب بناء الريف من ٨٥ مليون جنيه في ميزانية
الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ كمرحلة تمهيدية
إلى ما يقرب من ٣٥٠ مليون جنيه في الخطة
الخمسية التالية - تزداد بعد ذلك - عندما يحين
الوقت للعمل الثوري في بناء الريف على مراحل
خمس خلال خمسة وعشرين عاما وذلك بعد أن
تكون الدولة قد وضعت كالة الترتيبات لمعالجة هانا
العمل الضخم بتوفير المخرات العلمية والفنية
ووضع الخطط المختلفة .

وينقسم العمل في بناء الريف إلى المجهزين
وتيسين : بهدف أولهما إلى إصلاح البيئة الريفية
بينا يهدف الاتجاه التالي إلى إعادة تخطيط القرى .

إصلاح البيئة الريفية

وإصلاح البيئة في تخطيط القرية لا يعتمد أساسا
على اقتصاديات القرية أو تكوينها الاجتماعي بل
يقصر على معالجة المشكلات المحلية في الكيان

في الوقت الذي تتحدد فيه معالم الطريق أمام
مختلف المخططات الاقتصادية أو التعليمية
أو الصحية في الدولة موضحة بذلك معالم المجتمع
الاقتصادي الذي بدأت تبلور مقوماته في مختلف
القطاعات ، نرى أنه لم يحدد بعد وبصورة
واضحة مصر القرية المصرية التي تضم بين
جباياها الغالبية العظمى من السكان ممن لم يأخذوا
نصيبهم اللائق من الحياة بعد أن بقيت القرية
المصرية على مر السنين كتلة متاسكة من القرية
التي بيت عليها . وإذا كان الوقت قد حان لأن
ترى القرية المصرية ضوء الحياة ، وإذا كان لنا أن
نقطع المسافة الطويلة فيما بين العمل الذي
ويت الفلاح في أقرب وقت ممكن فلا أقل من
أن نجهد الدولة كافة قطاعاتها وأجهزتها استعدادا
لمعركة بناء الريف بعد معركة البناء والتنمية .

بناء الريف والعمليات الكبرى

وتختلف عملية بناء الريف عن غيرها من
عمليات البناء الكبرى في المجالات الصناعية
أو الإنتاجية . فالعامل الإنسان هنا دور كبير
يؤديه إلى جانب العامل الاقتصادي والعلمي في
هذا البناء . وإذا كان دور التخطيط القوي في هذا
المجال يبالغ العوامل الاقتصادية والاجتماعية على
المستوى العام للدولة ، فإن التخطيط الإقليمي هو

أما الاتهام الثاني فهو برسم المخطط العام الذي يسير عليه تخطيط القرية في فترة معلومة من الزمن . وفي نفس الوقت يحدد المراحل التنفيذية لهذا المخطط سواء أكان ذلك من طريق إزالة مناطق غشقة من القرية لإعادة بنائها من جديد لم إحاطتها بسياسج من البناء الحديث تنتقل إلى أجزاء القرية بالتدرج . وإذا كان هذا الاتجاه يعتمد على التكوين الاجتماعي للقرية كأساس للتخطيط إلا أنه في نفس الوقت لا يلمس الكيان الذي بنيت عليه اقتصاديات القرية في مقدار ضغط السكان على الأرض المزروعة ، وموازنة كمية الأيدي العاملة بها بقيمة الإنتاج الذي يحفظ لها المستوى المقبول من المعيشة .

سياسة الدولة

لقد أثبتت الدولة في سياستها الزراعية مبدأ الدورات الزراعية وهي في سبيل تطبيق مبدأ تجميع الملكيات المتناثرة للقضاء على أضرار تفتت الملكيات ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي . هي في نفس الوقت تفتح آفاقاً جديدة للحل أمام الأيدي العاملة الزائدة في الزراعة في مناطق الاستصلاح الجديدة في الوادين القديم والجديد . وهكذا أصبحت القرية المصرية بعد ذلك وحدة اقتصادية متكاملة . وعلى ضوء هذه السياسة الاقتصادية للريف توضح أماننا خطة العمل الصحية في سبيل إعادة تخطيط القرى إذ يتبين لنا أثر الكيان الاقتصادي الجديد للقرية على تكوينها الاجتماعي في القطاعات المختلفة للعمل الزراعي ، ومن ثم يتحدد الحد الأدنى لمستويات المعيشة لهذه القطاعات .

وعند هذا الحد قد يأخذ التخطيط الإقليمي اتجاهين متضادين أولهما في غلخلة التجمعات السكانية الكبيرة وبناء أخرى صغيرة بحيث تقع كل هذه التجمعات السكانية في الوسط بحيث بالنسبة للأرض الزراعية التي تخدمها تما للنظام الزراعي المعمول به سواء أكان تعاونية حيث يساهم فيه أصحاب الملكيات الصغيرة أو كان يعتمد على الملكيات الكبيرة التي يعمل بها العمال الزراعيون لم على الملكيات الخاصة التي تتوفر لها الكفاية الإنتاجية . وهنا تظهر وجوه أخرى من المقارنة بين تجميع الخدمات بالنسبة للتجمعات السكانية

الطبيعي للقرية ، كما في الساع الشوارع أو استعمالها أو منحاً إلى قلب القرية لتلتحم مع ما يقابلها من طرق في سبيل خلخلة شبكة الطرق الناعلة للقرية لتكون أساساً لتوجيه عمليات البناء المستقبلي . أو في مد السكان بملونات الفنية في تصميمات للسكان أو المباني الريفية الأخرى . وإصلاح البيئة الريفية تنصب كذلك على معالجة المظاهر المعيرة للقرية كحل المشكلات الأساسية في تخزين الحطب الجامع على أسطح القرية وذلك إما باستعمال المكابس أو يمهأ للمخازن التعاونية التي قد تتولى استعمالها بنورها في المخازن التعاونية بالقرية . وهنا قد يظهر العامل الإنساني في التقاليد الثابتة والتي يمكن مقابليها بحيد بترويد الفلاح ولو بكمية أكبر من المخز الذي ربما ينتج عن كمية الحبوب التي يقدمها إلى هذه المخازن ..

وإصلاح البيئة من ناحية أخرى يعرض لمعالجة المظاهر الصحية في القرية .. في نظافة طرقها وردم مستقماتها أو في البحث عن الوسائل الصحية للتخلص من فضلات الإنسان أو الحيوان ، أو في معالجة وضع حظائر الحيوانات في المنزل الريفي أو في استعمال القرن وصلاحيه المرحاض . أو في محاربة الذباب أو البوض ، أو في نظافة للسكان من الداخل أو من الخارج . أو في معالجة تفتت القرية في الشوارع والطرق أو في مواد البناء . ومع ذلك فإن مواد البناء المستعملة حالياً في بناء القرى لن تساعد عملية إصلاح البيئة على الاستمرار طويلاً .

.. إعادة التخطيط

وتختلف الاتجاهات مرة أخرى في طرق التخطيط بالنسبة للقرية المصرية سواء أكان ذلك على أساس منطقة الاعتماد الجديدة التي تلتف حولها القرية في المستقبل . لم على أساس إعادة تخطيط القرية على موقعها الحالي . فالانحياز الأول للتخطيط لا يلمس التكوين الطبيعي للقرية الحالية من قريب أو من بعيد إذ يتوخا حلية خالصة . وهو في نفس الوقت يستقطع مساحات كبيرة من الأرض الزراعية تقدر بحوالي ٤٠ ألف فدان من الأرض الخصبة وقد ثبت بالتجربة عدم فعالية هذا الانحياز إذ يتفصل التخطيط الحديث فيه عن الكيان الاجتماعي للقرية .

هذه المائدة الجديدة سواء أكانت من الطوب الأحمر
لم الوحدات سابقة التجهيز .

ومع كل ما سبق فإن تقوم هذه الاتحادات
أو لفرعها في بناء القرى قائمة إلا إذا صادفت وعما
صادقا وإدراكا كاملا من أصحاب الحق الأول في
هذا البناء الكبير من الفلاحين . وليس فقط حتى
يسمحوا في بناء قراهم بأي شكل من الأشكال
حسبما تتمتع عن الأبحاث المختلفة . ولكن حتى
يتطور لديهم طرق المعيشة التي تساعد على المحافظة
على هذا البناء الجديد . وكذلك إلغاء المسؤولية إزاء
الملكية العامة شأنهم في ذلك شأن سكان المناطق
السكنية الجديدة في المدن . ومن هنا يبدأ دور
أجهزة التوعية والإعلام في مختلف المجالات بمحاولة
التنظيمات المختلفة للاتحاد الاشتراكي حتى يمكن لنا
أن نبدا في تأهيل السكان الجدد ونهيئهم للبناء
الجديد .

الأهرام ٢٥ / ٤ / ١٩٦٣

الصغيرة وبين طول الرحلة إلى العمل أو بين علاقة
الفلاح بأرضه من جهة ومراكز تجمع الخدمات من
جهة أخرى . الأمر الذي يعالجها الاتحاد الثاني في
عولته لجميع التجمعات السكنية الصغيرة في
تجمعات سكنية كبيرة حيث يمكن أن تتركز بها
الخدمات المختلفة مما ينتج عنه نوع من للدن القروية
الكبيرة التي قد تستوعب كل منها حوالي ١٥ ألف
نسمة .

وفي كلتا الحالتين أو غيرها لا تزال مشكلة
الإسكان في الريف يتناولها التفاضل بالنسبة
للاستمرار في استعمال الطين في بناء السكن
الريفي كما تدخل من قبل في بناء التكوين
البيولوجي لجسم الفلاح ورسم الهيئة التقليدية
للقرية المصرية . أو في استعمال مادة جديدة للبناء
لتكون حدا فاصلا بين عاملين مختلفين في حياة
القرية المصرية . والإسكانيات المحلية في التصنيع
أو التوزيع هي وحدها التي تحدد مدى استعمال

تجمعات سكنية كبيرة حيث
بها الخدمات المختلفة مما
من المدن القروية الكبيرة
بكل منها حوالي ١٥
الذين أو غيرها لا تزال
في الريف يتناولها
للاستمرار في استعمال
السكن الريفي كما تدخل
التكوين البيولوجي لجسم
البيئية التقليدية للقرية
في استعمال مادة جديدة
بدا فاصلا بين عاملين
بناء القرية المصرية .
لية في التصنيع أو التوزيع
تحدد مدى استعمال هذه
سواء أكانت من الطوب
ات سابقة التجهيز .

ومع كل ما سبق فإن تقسيم لهذه
الاتحادات أو غيرها في بناء القرى قائمة
إلا إذا صادفت وعما صادقا وإدراكا كاملا
من أصحاب الحق الأول في هذا البناء
الكبير من الفلاحين . وليس فقط حتى
يسمحوا في بناء قراهم بأي شكل من
شكل حسبما تتمتع عن الإشك
المختلفة . ولكن حتى تتطور لديهم طرق
المعيشة التي تساعد على المحافظة على
هذا البناء الجديد . وكذلك إلغاء المسؤولية
إزاء الملكية العامة شأنهم في ذلك شأن
سكان المناطق السكنية الجديدة في المدن .
ومن هنا يبدأ دور أجهزة التوعية والإعلام
في مختلف المجالات بمحاولة التنظيمات
المختلفة للاتحاد الاشتراكي حتى يمكن لنا
أن نبدا في تأهيل السكان الجدد ونهيئهم
للبناء الجديد .

دعنا
الصدق
لهم
الأساس
في إعادة
تخطيط
القرية



١٩٦٢/٩/٢٠

وحدة التنظيم الشعبي في المدينة

والمدينة في هذا المجال تختلف من القرية في تكوينها الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي الذي يبنى على أسس التنظيم الشعبي وذلك في وحدات بدور نشاط سكانها حول أهداف اقتصادية ومالية مشتركة فالكلوم يتجانس في التنظيم الشعبي مع التنظيمات الاقتصادية التي تربط الأفراد الذي يتوزعون حولها كالمصانع والمخازن أو في مراكز للتعليم والثقافية أو في التجارة أو للصحة الأمر الذي يخلق معه اتصال مباشر بالقائمة الشعبية ويحل مشكلة التنظيم الشعبي في المرواط الاجتماعية في هذا المجال كما يمكن أن يكون أحد أهم أسباب الاهتمام القوية حيث أن للتعاون دوراً في تكوينها الطبيعي والاجتماعي . وكذلك فإن الانتماء أو الإحاطة بالمدينة الحسرة لا يزال ينقسم مايل الإكلاء الذات في خدماتها الاجتماعية

وعلى أساس الأحداث والمجتمعات والمصالح المشتركة التي يتجمع حولها سكان الوحدة التخطيطية بين التنظيم الشعبي لتصبح الوحدة التخطيطية وحدة في التنظيم الشعبي

هذه الوحدة تمثل مرحلة التنظيمات الشعبية في الريف عام ١٩٥٠ قرية إلى قرية . وهذه هي الوحدة التي تخرج الريف من حالة التشتت إلى حالة التماسك والتعاون وتشارك آلاف السكان لتصبح مع ليدون وتشارك في الخدمات وتعمل بتموالة في شجيرة هدف من ذلك هو وضع مبدأ للتنظيم بالوحدة ويخرج من مجال التخطيطية كمنطقة . ويخرج من المجال التخطيطية في كونه الاقتصادي ويخلق في التنظيم على التوالي . وتكون الوحدة قرية التي حصلت آلاف السكان ويشارك سكانها في أهدافها بن جديد . وهكذا يرى كيف يساعد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التنظيم الشعبي والسكان كالمصالح سليم لتنظيم الحكم المحلي . وهكذا يصمم

يقدم الدكتور

عبد الناصر البرصم

وهذا هو المفهوم الجديد للعمل السياسي . ولذلك يرتبط التنظيم السياسي للشعب ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي للدولة والذي تجده في سياساتها التعاونية .

والتنظيمات الشعبية في ممارستها للعمل السياسي بمفهومه الجديد تعمل في نطاق حدودها المحلية من ناحية . وفي نفس الوقت تساهم في رسم السياسة العامة متفرجة من مستوى القرية إلى مستوى المحافظة حتى مستوى الدولة . فالنظم الشعبية التي تعمل في نطاق حدودها المحلية يتجمع نشاطها حول أهداف وخدمات ومصالح مشتركة ، سواء في توفير الخدمات العامة أو في النظام الاقتصادي والاجتماعي للجماعة التي تمثلها هذه المنطقة . فطبيعة هذه المصالح وهذه الخدمات تختلف في توزيعها في الريف عنها في المدن . ولما كان لكل من القرية والمدينة كيانها الاقتصادي والاجتماعي المميز فإن تتسم المنظمات الشعبية وتكونها تختلف في كل منهما وعلى هذا الأساس تختلف الأسس التي يبنى عليها التقسيم الطبيعي لمرحلات التنظيمات الشعبية في كل من المدينة والقرية .

إن بناء التنظيم الشعبي يجب أن يتم في نطاق مع خطوط وأهداف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا حتى يرتبط العمل الشعبي بعملية الإنتاج ويشاركه فعلاً . ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟

إن الدكتور عبد الباقي إبراهيم مدرس التخطيط بكلية الهندسة بجامعة عين شمس يعطي اليوم إجابة على هذا السؤال من وجهة نظره .

في الوقت الذي تدخل فيه بلادنا مرحلة جديدة من مراحل تطورها على ضوء الخطوط الرئيسية ونبزاس العمل الذي رسمه الميثاق الوطني ، تتضافر جميع القوى لوضع التنظيم السياسي للدولة موضع التنفيذ . فالأمة وقد مارست الاشتراكية التي تأصلت جذورها وأصبحت جزءاً من حياة المجتمع بعد صدور قوانين يوليو عام ١٩٦١ تدخل الآن مرحلة أخرى تطبق فيها أصول الديمقراطية السليمة من طريق التنظيمات الشعبية . والتنظيمات الشعبية تستمد قوتها من إيمانها بالأهداف التي رسمها الميثاق الوطني كسبيل للعمل ثم الدفع بكل الطاقات لتوفير مقومات الحياة الكريمة للشعب ..

وتجميع زراعات الحاصل المختلفة ودره أحطار الأفت الزراعية . كما يملون الجميع في إعادة بناء وتنظيم القرية على أساس المونة الفنية التي تقدمها الدولة . ثم يملون كذلك في إزالة الخلافات والتمرات القبلية حتى يصبح المجتمع الريفي معاونا في العمل كما هو مترابط في الحياة .

وحدة التنظيم الشعبي في المدينة

والمدينة في هذا المجال تختلف عن القرية في تكوينها الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي الذي يبنى على أساس التنظيم الشعبي وذلك في وحدات يدور نشاط سكانها حول أهداف وخدمات ومصالح مشتركة فالقسم باعتباره أساسا للتنظيم الشعبي ما زال تقصه ظاهرة الترابط الاجتماعي الذي يدور حول مركز تفاعل وتجمع فيه الجماعات أو في مراكز للخدمات الثقافية أو الإدارية أو التجارية أو الصحية الأمر الذي يتميز به الاتصال المباشر بالقيادة الشعبية ونقل فعالية التنظيم الشعبي . فالروابط الاجتماعية في هذه الأقسام لم تستكمل قوتها بعد اللهم إلا في الأقسام القديمة حيث كان للتاريخ دوره في رسم تكوينها الطبيعي والاجتماعي . وكذلك فإن الأقسام أو الأحياء في المدينة المصرية لا يزال بقصها عامل الاكتفاء الذاتي في عدماتها الاجتماعية والتاوانية والإدارية والتجارية . ويعني آخر في الأهداف والمصالح المشتركة التي يلف حولها المجتمع . وكلما زاد حجم القسم زادت حاجته إلى تقسيمات أصغر لكل منها مركز لتجميع سكانه ونشاطهم المشترك والتنظيم الشعبي في المدينة يجب أن يسبقه تخطيط عام يضمن خلق الروابط الاجتماعية بين سكان أقسامها المختلفة ويتحدد على أساس العلاقة بين السكان وكل من مكان العمل والمدرسة والمركز الاجتماعي وذلك حتى يسهل الاتصال بالقيادة الشعبية والتصرف على مشاكلها وتحقيق أمانها وأملها . وهكذا تتوفر ظروف العمل الجماعي في طريق التنمية والتطور . ويتراوح حجم التقسيمات الصغيرة بين ١٥.٠٠٠ ، ٢٠.٠٠٠ نسمة وهو ما يبادل ثلاث من الخلايا السكانية . وتتجمع بعد ذلك هذه التقسيمات الصغيرة في تقسيمات كبيرة يتراوح تعدادها بين ٥٠.٠٠٠ ، ٦٠.٠٠٠ نسمة وهو الحجم المناسب للأحياء التي تتضمن لسكانها

وحدة التنظيم الشعبي في القرية

لقد عشت الدولة على مد الريف بمختلف الخدمات العامة وزوجت فيه الوحدات الجمية التي تتجم كل منها حوالي ١٥.٠٠٠ نسمة كما تصل الدولة على خلق الوعي الصلوي بين الفلاحين في سبل زيادة الإنتاج وإعادة بناء الريف على أساس جديد . فلي سبل زيادة الإنتاج الزراعي إلى حوالي ٢٥ ٪ لا بد من العمل على تجميع الملكيات الصغيرة في مزارع تعاونية تحترم فيها الملكية الخاصة حيث يساهم الفلاح بملكته الصغيرة في رأس مال الوحدة التعاونية . كما يتضح من الأبحاث المختلفة يستلزم تقسيم الريف إلى وحدات تخطيطية تضم كل منها ١٥.٠٠٠ نسمة تشترك في الخدمات وتعمل متعاونة على تطبيق التنظيم الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج وبناء الريف على أساس من المساعدة الشخصية الموجهة وإقامة الوحدات والراكز الصناعية . وفي حدود الوحدة التخطيطية تلبو حدود القرى والربب المكونة لها لتصبح مجسوة متحركة يدور نشاطها حول مركز الخدمات في القرية كمركز للوحدة التخطيطية .

وعلى أساس الأهداف والخدمات والمصالح المشتركة التي يتجمع حولها سكان الوحدة التخطيطية يبنى التنظيم الشعبي لتصبح الوحدة التخطيطية وحدة في التنظيم الشعبي .

وبهذه الصورة تقل مراكز التنظيمات الشعبية في الريف من ٤.٠٠٠ قرية إلى حوالي ١.٠٠٠ وحدة شعبية . وهكذا تخرج القرية من انطوائها التي استمرت آلاف السنين مع زميلاتها وتشترك في الخدمات وتعمل متعاونة في سبل هدف مشترك . ويقع بعد ذلك الشعور بالوطنية وتخرج عن مجال القرية كخلفية مقلية . وهكذا يشهد الريف تغييرا جذريا في كيانه الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي على التوالى . وتغير صورة القرية التي عاشت آلاف السنين ويتضافر سكانها في إعادة بنائها من جديد . وهكذا نرى كيف يساعد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التنظيم الشعبي والسياسي كأساس لسبل نظام الحكم المحلى . وهكذا يصبح الهدف السياسي في القرية هو العمل على تضافر الجهود لتطبيق النظم المختلفة لاتمائ الريف كما في تطبيق نظام الدورات الزراعية

المشاركة في العمل الأمر الذي يتعلم معه إيجاد العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسر المختلفة كهدف تنمو حوله حياة الفرد والجموع في الخلايا السكنية المكونة للمدينة باعتبار الأسرة نواة في بناء المجتمع بشارك كل أفرادها في جميع الخدمات التي يقدمها هذا المجتمع في الوقت الذي تتعلم فيه أوجه العمل لكل منهم . لذلك كان التنظيم الاجتماعي والطبيعي عاملا قويا في التنظيم الشعبي في المدينة .

وهكذا نجد أن التنظيم الشعبي أو السياسي ينبع أن يمدده ويسانده تنظيم الاقتصادى اجتماعى مشترك يشمل كل قطاعات الشعب في اتحاد واحد ويكون المفهوم الجديد للعمل السياسى له هو العمل الإيجابي لبناء الوطن على أسس من الاشتراكية والديمقراطية .

الأهرام ١٩٦٢ / ٩ / ٢٥

الاكتفاء الذاتي في المجتمعات والإدارة والعمل . وهكذا يصبح الهدف السياسى في المدينة هو تعاون الجميع في استكمال النقص في التواشى الصحية والثقافية والمرماتية في الجنى بمساعدة الدولة . فيشارك شباب الجنى في نظافته أو في العمل على عمر الأمية بين سكانه أو في توفير النشاط الرياضى والاجتماعى وقيمة ظروف العمل للجميع - كما يعمل والمجتمع بعد ذلك على تخفيض تكاليف المعيشة عن طريق إقامة الجمعيات التعاونية أو تجميع صناعات الصيانة والإصلاح في وحدات أكبر . وفوق كل ذلك العناية بالشعائر الدينية كأساس للمجتمع الصالح ويصبح للمسجد بعد ذلك مركزا للنشاط الاجتماعى والثقافى للجنى .

ولما كانت صورة التنظيم الطبيعى والاجتماعى للمدينة غير واضحة أو متبلورة كان الاتجاه إلى التقسيم النوعى للقطاعات العامة في المجتمع كأساس للتنظيم الشعبى واعتباره للمصنع أو محل العمل علية ثورية يطور نشاطها حول المصالح والأهداف



الجمعة التي ختم كل منها حوالي ١٥٠٠٠ نسمة كما حصل الدولة على خلق الوعى الضعيف بين الفلاحين في سبيل زيادة الإنتاج وإعادة بناء الريف على أساس جديد . وفى سبيل زيادة الإنتاج الزراعى إلى حوالي ٢٥ ألف فدان من العمل على جميع الممتلكات الصغيرة في بزارع صاوتية فعلى فيها الملكية الخاصة حيث يساهم الفلاح بملكته المستوفى على مال الوحدة الصاوتية ، كما يتضح من الإحصاءات

المشكلة بطرق تقسيم الريف إلى وحدات محلية لهم كل بنى ١٥٠٠٠ نسمة مشتركة في الجهتات وتعمل بجماعة على تطبيق الخطة الاقتصادية الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج وبناء الريف على أساس من المساعدة الشخصية الموجهة وإقامة الوحدات والمراكز الصاوتية .

وتتبع ذلك حركة الخدماء في جذب حواف

التعايش مع الأحداث

مع ما ينشر من أخبار في الصحف اليوم .. كان تعايشي الدائم مع ما يرتبط بمشاكل العمارة والتخطيط والإسكان .. وفي عام ١٩٦٠ بدأ التفكير في مشروع مدينة نصر .. وكنت عضواً في اللجنة الاستشارية التي ناقشت التخطيط المقدم للمدينة .. بل وكنت أصغر الأعضاء .. والمتحدث باسم اللجنة ، لعدم ارتباطي الوظيفي بأى جهة تنفيذية قد تخص الأعضاء الممثلون لها من الحرج في إبداء الرأي .. وكنت في هذه الفترة أدعو إلى عدم تركيز المباني الإدارية في منطقة واحدة ، أو حتى واحد .. فالوزارات المركزية ، لها منطقتها في وسط المدينة ، ولا بد من إعادة تخطيطها ، لتصبح مقراً للحكم والوزارات .. أما فروع هذه الوزارات ، من إدارات وخدمات ، فلا بد أن توزع على مراكز الأحياء السكنية ، بنفس الصورة المتكاملة ، في مناطق محددة ، تتجمع فيها خدمات الحى .. وكان في ذلك تحديد للحركة المركزية للمدينة ، وإيجاد التوازن بين أحيائها المختلفة .. وهكذا اختلفت مع تخطيط مدينة نصر .. وأنا لا زلت في أول الطريق .. مغرور .. ونشر المقال الذي كتبه بهذا الشأن في ٢٨ / ٢ / ١٩٦١ في كلمات قليلة ، ولكن لأهميته .. ونشر الأهرام تحت عنوان كبير جدا لا يتناسب مع حجم النص المكتوب .. المهم هو المحتوى على كل حال .

وغر الأهم ، وأكتب في موضوعات أخرى .. إلى أن تركت مصر معاراً إلى الأمم المتحدة خبيراً للتخطيط العمراني في الكويت في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠ ، عدت بعدها إلى مصر ، ثم عدت مرة أخرى للعمل بالأمم المتحدة ، كخبير لاختيار التخطيط العمراني في المملكة العربية السعودية ، أشرف على ما يقرب من خمسة وعشرين خبيراً في أكبر مشروع للتخطيط العمراني ، اضطلعت به الأمم المتحدة . واستمر عمل بالأمم المتحدة حتى نهاية عام ١٩٧٩ . وفي هذه الأثناء ، لم أتردد في الكتابة إلى الصحف المصرية ، مشيراً إلى أخطاء المدن الجديدة ، التي أقيمت في هذه الفترة ، وقامت بتخطيطها مجموعات من المكاتب الاستشارية الأجنبية .. والتي كنت أشرف على ميثاقها بالملكة العربية السعودية .. وانتجت في التجربة إلى ضرورة استقرار العمل التخطيطي في الدولة ، دون الاعتماد على المكاتب الاستشارية الأجنبية إلا في إطار النظم المحلية .. وبدأت هذا الفكر في المملكة العربية السعودية .. وكان يحز في نفسي وأنا أشاهد خلاف ذلك في مصر في هذه الفترة من الزمان .. وقد أشرت في مقالي إلى الفكر الجديد الذي طبقته في مشروع الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية ، سواء من النواحي التصميمية التي تراعى البنية الطبيعية والثقافية أو النواحي التنظيمية لإدارة العملية التخطيطية ، بهدف استقرارها واستمرارها .. وهكذا تقدم النظريات التي وضعناها وطبقناها خارج مصر .. إلى أصحاب الشأن في مصر .. لتطبيقها في مصر .. ولكن زمام الحى لا يطرب .. على رأى المثل العرفي المعروف ..

ولم تنف الكتابة عند هذا الحد .. بل حاولنا أن ننقل إلى المسؤولين بعض تجارب العالم الثالث ، في مجال التنمية العمرانية ، لعل وعسى .. فكتبنا عن تجربة تركيا في التعمير في ١٩٨٥/٨/٤ . وكنت قبل هذا التاريخ بعامين مديراً للندوة العلمية التي نظمها منظمة العواصم والمدن الإسلامية في أنقرة .. وكان لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية الدور الرئيسي في التحضير للندوة ، وإدارتها ، ثم طباعة أبحاثها .. وقد تأثرت كثيراً بما شاهدنا في تركيا من تقدم عمراني وحضري لم يكن متوقفاً من دولة شهدت العديد من الانقسامات الداخلية والتخلف الاقتصادي .. وقد حز في نفسي ، أنه في الوقت الذي تتقدم فيه دولة مثل تركيا بهله للمدلات الكبيرة ، أرى التراجع الذي تشهده مصر عن ركب الحضارة العالمية .. ونحن بذلك نفقد تراثنا وحضارتنا .. حتى انفض الناس من حولنا ..

ومصر عزيزة على كل مصري .. كما هي عزيزة على كل عراقي .. ومع وجودنا العربي خارج حدود مصر في الدول العربية والمؤثرات الدولية والإسلامية .. إلا أننا نتحرك داخل مصر في أضيق الحدود .. ومع ذلك لم نتوقف عن الكتابة ..



١٩٦١/٢/٢٥

الرقم ١٠٠٠

لا تتقلوا مباني الوزارات إلى مدينة نصر!

المعنى الوحيد لهذا الاتجاه:

فقدان التخطيط العام لمدينة القاهرة

وتأزم مشكلة المواصلات

نشرت الصحف أن هناك تلبية إلى إقامة حوالى مائة مبنى للوزارات والمصالح الحكومية في مدينة نصر. أود أن أوضح أن معنى ذلك أرجحة المركز الإدارى لمدينة القاهرة بين ميدان التحرير ومدينة نصر ولقدان التخطيط العام للمعاصرة لترازمه وتفاقم مشكلة المواصلات بعد ذلك خاصة في اتجاه المدينة الجديدة.



نشرت الصحف أن هناك تلبية اتجاه إلى إقامة حوالى مائة مبنى للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة على أرض مدينة نصر. أود أن أوضح أن معنى ذلك أرجحة المركز الإدارى لمدينة القاهرة بين ميدان التحرير ومدينة نصر ولقدان التخطيط العام للمعاصرة لترازمه وتفاقم مشكلة المواصلات بعد ذلك خاصة في اتجاه المدينة الجديدة.

ومشكلة المباني الإدارية لن يحلها أن نقيم مثل هذه المباني على أرض قضاء في أى موقع من القاهرة دون اعتبار للتخطيط العام للمدينة. فترزيع هذه المباني يجب أن يبنى على أساس التكامل في نطاق التكوين العام للمدينة.

أما القسم الآخر من المباني الإدارية - وهي ما تؤدي خدمات عمليّة - مثل التنظيم والتكوين والتعليم والمخيمات الصحية والاجتماعية والمهاكم وغيرها. فيجب أن يبنى لها مجمعات أو مراكز إدارية عمليّة في أحياء أو مناطق القاهرة المختلفة - ومدينة نصر واحدة منها - وهكذا يمكن لنا أن نبني لكل حي الاكتفاء الذاتي من هذه الناحية وهذه خطوة في سبيل حل مشكلة المواصلات في المعاصرة. كما أنها خطوة أخرى من خطوات الحكم المحلى الذى تنبئه الدولة في الوقت الحاضر.

ولمباني الإدارية تنقسم إلى قسمين: الأول يؤدي خدمات عامة للدولة أو للمعاصرة ككل. والقسم الآخر يؤدي خدمات عمليّة. فيمكن للقسم الأول أن يبنى في وسط العاصمة، وذلك في حدود التخطيط الحديث للسلطات القديمة مثل حي معروف أو منطقة ماسبيرو أو الانجلاء الطبيعي لامتداد منطقة المركز الإدارى للمدينة. ثم يتطور هذا المركز بعد ذلك في تطلق تخطيط حديث لمنطقة الوزارات التى تمتد صالحة لأداء وظيفتها، سواء من ناحية حالة المباني لهذه الوزارات أو إمكانية استيعابها لهذا العدد الضخم من الموظفين. وإتينا إنا درسنا هذه المنطقة نجد أن هناك من السهولة ما يكفى لبناء مركز إدارى متكامل لمدينة القاهرة في مكان المباني القديمة لوزارات الاقتصاد والميزانية والمالية والمواصلات والتموين القروية والبلدية والترفيه والترية والمطرية.

الأهرام ١٩٦١ / ٢ / ٢٥



١٩٧٧/٩/٢

حتى لا تتكرر الأخطاء في المدن الجديدة

ولا تلت نظرية الحقبة المثلثة
التي لم تحقق الفرضي الصحيح
تحت قيادة ماركس-غراسفيلد
التي هيوة على هذه الأ
حول كل من من الأبعاد المستطوع
حدة وتحتوي بذلك المخطط الحضري
عليه التي كما حرم الدول في
المن اللطيفة إلى الجوانب الماريم
فولوا المدن وصاحبة من التظهير
مع المراسلة الدولية أو من الس
والتيكيد السيرة .

وعد تكملة مرفقة خبراء
المدينة كما يدعي في الجوانب الأراء
والتيكيد الجوانب في المقتضى التبريد
السوية وقد وضع مرفوعة أو
التكديفة التي تلتك البيئة الطبع
والطبيعة الواحدة التي التبريد
والتيكيد السيرة .

أن المدن الجديدة كالجديرا
من التكتيكات المضمرة في بلدنا
من وعية إجناعية وحضرية
للمصلحة وهي في مرحلة
الطفولة حتى تنمو هيكلتها
قوية مصحلة شمس المراسل
التي تلتك منها المدن القديمة

د. عبد الهادي إبراهيم
مدير مختبري الأمم المتحدة
ومخرج المشروع المراسل بالمصرية

مختبري هذه النظرية التبريد

ولم يهرأ التخطيط والتشييد الحضري
في الوقت الحاضر كل التبريد وهم في
بداية الطريق لهذه الجوانب المراسل
للمدن الجديدة على أسس متغيرة

وعد يظن الكثيرون أن سياسة المدن
التيكيد والتبريد على أسس شريفة التفرق
والمرافق والتبريد الخدمات السيرة والتشوير
الزراعية التبريد وعن التبريد التبريد
التيكيد لها أبعادها في ذلك حصة
حضرية لها أبعادها ومرفوعة التي
استدراكها في بداية الطريق .
لا تستطيع الحقبة الأجنبية أن تلم بجميع أبعادها
فالحيرة الأجنبية تظهر في الجوانب التكنولوجية في
التصميم أو الإنشاء . ويتبقى الجانب الحضري
الذي يحتاج إلى من هم أكثر حساسية وفهمها
بالمقومات الحضرية للمجمعات المحلية .

مختبري هذه النظرية التبريد

سواءه بهدف إنشاء التكم متغيرة
جانب التكتيكات التبريد الأ أن
الدراسات هذه حصة التبريد
في وقت التبريد من التبريد
في الجوانب المراسل .

من المصاحبة كغيرها من التكتيكات
التيكيد لها من وعية إجناعية
خاصة وهي مرحلة الطفولة
في هيكلتها قوية مصحلة شمس
الحضرية التي تلتك منها المدن
من هنا لابد من الجوانب الحضري
في التبريد هذه المدن هي التبريد
والمرافق التي تلتك والتي
التيكيد في الوقت الحاضر .

مختبري هذه النظرية التبريد

هذه المدن حتى لا تتكرر الأخطاء والأمراض التي
عانت وتلتك منها المدن القديمة في الوقت الحاضر
وأمام خبراء التخطيط والتشييد الحضري في
الوقت الحاضر كل التبريد وهم في بداية الطريق
لبناء الهياكل المضمرة للمدن الجديدة على أسس
سليمة .

وعد يظن الكثيرون أن بناء المدن الجديدة
يقصر على إنشاء شبكات الطرق والمرافق وتوفير
الخدمات العامة وتقسيم الأراضي للبناء ولكن البناء
المضمرة هذه المدن هو بالإضافة إلى ذلك عملية
حضرية لها أبعادها ومرفوعة التيكيد لها
استدراكها في بداية الطريق .
لا تستطيع الحقبة الأجنبية أن تلم بجميع أبعادها
فالحيرة الأجنبية تظهر في الجوانب التكنولوجية في
التصميم أو الإنشاء . ويتبقى الجانب الحضري
الذي يحتاج إلى من هم أكثر حساسية وفهمها
بالمقومات الحضرية للمجمعات المحلية .

ولقد تعرضت كثير من الدول إلى مثل هذه
التجربة عند إقامة مدنها الجديدة الأمر الذي يوفر
أمام المسؤولين حصة كبيرة من الخبرة والدراسة .
ولا يعني ذلك قتل ما طيقته الدول الأخرى من
نظريات إجناعية وثقافية وحضرية في بناء المدن
الجديدة بقدر ما طيقته من الجوانب الإشتائية
المتطورة .

لا شك في أن المدن الجديدة التي بدأت
ظلالها تظهر في الصحراء المصرية تمثل نقطة
الإنطلاق للزحف المراسل على صحراء مصر حتى
يقط الضغط السكاني على كل من المناطق الريفية
والحضرية على حد سواء . ونعني بذلك النظرية
القديمة التي كانت تدعو إلى جذب السكان إلى
المناطق الريفية كوسيلة لمعالجة مشاكل المدن الكبيرة
مضيفة بذلك مشكلة أخرى في زيادة الضغط
السكاني على الرقعة الزراعية . وقد ظهرت آثار
هذه النظرية في المنشآت العمرانية التي تنمو حول
المدن مستقطبة المساحات الشاسعة من الأراضي
الزراعية متجاهلة أهداف الدولة في الأمن الغذائي .

ومع أن سياسة المدن الجديدة بدأت تظهر في
الدراسات التخطيطية التي وضعها الخبراء
المصريون منذ أكثر من عشر سنوات بهدف إنشاء
أنشآت صناعية على جاني إقليم الدلتا الزراعي إلا أن
هذه الدراسات ظلت حصة الأبحاث إلى أن
وجدت الثور وانتقلت من الحيز النظري إلى الحيز
التطبيقي .

وللمدن الجديدة كغيرها من التكتيكات المضمرة
لا بد لها من رعاية إجناعية وحضرية خاصة وهي
في مرحلة الطفولة حتى تنمو هيكلتها قوية مصحلة
شمس الأمراض الحضرية التي تلتك منها المدن القديمة
ومن هنا لابد من توعية الجوانب الشديدة في تنمية

وجلبهم بالذكر أن نشر هنا إلى منجزات مشروع الأمم المتحدة للتخطيط العمراني بالملكة العربية السعودية حيث استحدثت نظريات متقدمة في تخطيط المناطق السكنية الجديدة حتى تتوفر فيها كل المقومات الحضارية لبناء المدن الإسلامية سواء أكان ذلك في الهيكل التخطيطي أو في التكوين العمراني أو البناء الاجتماعي لهذه المناطق . وتختلف هذه النظريات في تفاصيلها عن الأسس والمفاهيم التخطيطية التي أدمجتها الحريات الأجنبية على البيئة الطبيعية والثقافية السائدة في مدن المملكة .

تقدم توصيل خبراء الأمم المتحدة في هذا المجال من الناحية التخطيطية إلى ضرورة فصل شبكات المرافق العامة عن شبكات الطرق فصلا كاملا يعكس ما يطبق حاليا في معظم المقطعات الحديثة . وعلى هذا الأسس تخصص شبكة الطرق لتخدم هدفها الأساسي في تسهيل حركة المرور على المستويات المختلفة للطرق .

وتستأصل هذه النظرية المرض السائد في المدن القديمة والذي يظهر في تتابع الحفر والرفص والتجديد لشبكات الطرق . وزاد على هذا الاتجاه إمكانية استعمال خنادق المرافق العامة في حالات الطوارئ مع اتصالها المباشر بالمباني السكنية على طول العمود الفقري لكل منطقة .

ومن الناحية التشكيلية توصيل خبراء الأمم المتحدة كذلك إلى قلب نظريات الارتفاعات والارتدادات على الطرق الرئيسية بحيث تقل عن الطرق العريضة وترتفع تدريجياً على الطرق الأقل عرضاً إلى أن تصل الارتفاعات إلى مقاماتها الحديثة تبعاً للكثافات المطبقة من ناحية وانسجاماً مع نظرية الحركة والمقياس الإنساني من ناحية أخرى.

أما من الناحية الاجتماعية فقد توصلت النظريات المستحدثة إلى ضرورة إيجاد نسب مختلفة للمزج الاجتماعي لفئات مختلفة من السكان في المناطق السكنية المختلفة وذلك يعكس ما هو متبع في فصل المستويات الاجتماعية المختلفة للسكان . وتختلف نسبة المزج الاجتماعي من ناحية أخرى باختلاف التوزيعات من الإسكان سواء العام أو المختلط أو الخاص ويتم المزج بطريقة هرمية معقدة بحيث يمكن في إطارها إظهار القيم الحضارية للعمارة المحلية السائدة لكل مدينة .

ولما كانت نظرية الأحياء الخضراء حول المدن

لم يحقق الغرض الأساسي منها بعد توصلت دراسات خبراء الأمم المتحدة إلى ضرورة نقل هذه الأحياء حول كل حي من الأحياء السكنية على حدة واتجهت بذلك المناطق الخضراء من قلب الحي كما هو الحال في تخطيط المدن الغربية إلى أطرافه الخارجية توفيراً للأمن وحماية من التلوث الوارد مع المواصلات الرملية أو من السيارات والمركبات العامة .

وقد انتهت دراسات خبراء الأمم المتحدة كما بدى في تطبيقها في المناطق والمدن الجديدة في المملكة العربية السعودية بعد وضع مجموعة من المبادئ التخطيطية التي تلائم البيئة المحلية والمتطلبات الواقعية التي تفرضتها الحريات الأجنبية وبدأت في تطبيق الأسس التخطيطية والتصميمية الحديثة التي توصل إليها خبراء الأمم المتحدة .

أما من الناحية الإدارية والتنظيمية للعمليات التخطيطية فقد بنيت نظرياتها الحديثة على ضرورة إنشاء الأجهزة المحلية التي تضمن استقرارها واستمرارها على مدى المراحل الزمنية السنوية والخمسية وذلك بالتكامل مع الميزانيات السنوية والمخطط الخمسية على التوالي .

ورأيت ببلد التنظيمات أنظمة حديثة للتجديد المستمر للبيئات التخطيطية ثم تخزينها واسترجاعها ، وأغرى لعمليات التنسيق المعالج والتنسيق المبكر للمشروعات العمرانية .

وقد كونت هذه النظريات في حقلها أساساً جديداً لمبادئ التخطيط العمراني للنمو والتنمية وهو ما يختلف في تفاصيله عن تلك المبادئ التي تطبق في الدول المتقدمة .

وقد انتقلت هذه النظريات أخيراً إلى حيز التنفيذ في كثير من مشروعات الإسكان الجديدة كما أصبحت نموذجاً تتطور على أساسه مشروعات الأمم المتحدة في مجال التخطيط العمراني في العالم وبخاصة في الدول النامية .

ولابد لنا بعد ذلك من وقفة قصيرة لمراجعة وتقييم للعمليات التخطيطية للمدن الجديدة التي بدأت وتسير أملاً للأجيال القادمة وانطلاقاً لتصميم الصحراء وحفاظاً على كل شبر من مصادر الغذاء والكساء للمواطنين .

الأهرام ٢ / ٩ / ١٩٧٧

التجربة التركية في التعمير

التجربة التركية سواء في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية أو التنمية السكانية أو التنمية العمرانية تجربة جديرة بالدراسة والتحليل لشعب واجهته ظروف الحياة الصعبة منذ القدم. وقد استطاع أن يخطو إلى مصاف الدول العربية مقدماً خبراته في مجال التخطيط والبناء. معانداً للنموذج الغربي والشرقية على السواء.

عندما كنت أدير الندوة العلمية التي نظمتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية في أنقرة العام الماضي حول موضوع التعمير في الدول الإسلامية سألني أحد الصحفيين الأتراك عما إذا كنت أرى مدينة أنقرة مدينة إسلامية.

وهي مدينة حديثة العهد ليس فيها من الآثار الإسلامية ما يمنحها هذه الصفة .. فكان جوابي عليه في كلمتي في نهاية الندوة محبياً مدينة أنقرة المسلمة بماذا .. المسلمة بنظامها .. المسلمة بجماها .. المسلمة بالمعاملة الطيبة من أهلها المسلمة بانتاجها المتقدم .. المسلمة بالسوسية في تعميرها دون إسراف أو تقتير ودون ميان شائعة الارتقاء وأخرى

دكتور/ عبد الباقي إبراهيم
رئيس مركز الدراسات
التخطيطية والمعمارية

التي تلقاها وبنائها وتجانس السوانها واحاطتها بالأشجار .. وإذا بمساعدة التركي يستطرد أن هذه هي المسكن العشوائية التي تبني حول المدن دون تخطيط أو مرافقة .. وأن دل ذلك على شيء فأنما يدل على أدراك الإنسان التركي البسيط بالقيم الحضارية في التنمية العمرانية وقدرته على التفاعل مع البيئة الطبيعية حتى في أصعب الظروف .. وكذلك قدرته على البناء الذاتي لمسكنه ..

التجربة التركية سواء في مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية أو التنمية العمرانية تجربة جديرة بالدراسة والتحليل لشعب واجهته نفس الظروف التي غر بها مصر واستطاع أن يخطو إلى مصاف الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً وعمرانياً ... بل امتد نشاطه إلى العديد من الدول العربية مقدماً خبراته في مجال التخطيط والبناء معانداً للنموذج الغربي والشرقية على السواء.

ومن أهم سمات التعمير حول أنقرة ان مشروعات الإسكان دائماً ما ترتبط بمشروعات الإنتاج وذلك لربط مكان العمل بمكان السكن حتى لا تتبدد الوحلات السكانية أو عبء الطاقة في الحركة أو التنقل .. فكان العمل ما بأن كآساس لكان السكن يلبس الأمر هو تولد كآمن الوحلات السكانية في أي مكان بقدر ما هو خلق لتجمعات سكنية متكاملة بأحجامها المختلفة .. وبهذا الأسلوب انتشرت التجمعات السكانية حول أنقرة ومع هذه الإنجازات تطورت صناعة البناء المحلية كما تطورت أساليب التشييد التي تتناسب مع العمالة ومواد البناء المحلية .. كما انتظمت شركات التنمية العمرانية إدارياً وفنياً وظهرت إنجازاتها في مشروعات الإسكان المتكاملة حول المدن الكبرى لم أخفت تنظر الأسواق العالمية بجهلها الفنية وعائلها المدربة المنضبطة المتجاسة الأري ..

ولي وسط المدينة أنقرة أحد الإنسان التركي حق في التنمية العمرانية فجاء الإهتمام بالإنسان قبل

عندما كنت أدير الندوة العلمية التي نظمتها منظمة العواصم والمدن الإسلامية في أنقرة العام الماضي حول موضوع التعمير في الدول الإسلامية سألني أحد الصحفيين الأتراك عما إذا كنت أرى مدينة أنقرة مدينة إسلامية .. وهي مدينة حديثة العهد ليس فيها من الآثار الإسلامية ما يمنحها هذه الصفة .. فكان جوابي عليه في كلمتي في نهاية الندوة محبياً مدينة أنقرة المسلمة بماذا .. المسلمة بنظامها .. المسلمة بالمعاملة الطيبة من أهلها المسلمة بانتاجها المتقدم .. المسلمة بالسوسية في تعميرها دون إسراف أو تقتير ودون ميان شائعة الارتقاء وأخرى

الظروف .. وكذلك قدرته على البقاء الناقص
لسكنه ..

هذه بعض جوانب التجربة التركية في
التعمير .. وقد أصبحت تجربة رائدة بالنسبة لما
يقام أو يتم بناؤه في مصر .. لقد تكررت هذه
التجربة في دول عربية كثيرة من حولنا خاصة في
الأردن والعراق برغم الظروف التي تمر بها ..
وتونس البيضاء بالرغم من محدودية مواردها ..
والدور الآن أمام المسؤولين عن التعمير والإسكان
في مصر ليستوعبوا هذه النورس ويتعلموا من هذه
التجارب بعد أن وصلت الحالة العمرانية في مصر
إلى أدنى درجاتها الحضارية . فلماذا أقل من غرنا
خيرة أو قدرة وإن كان معظم غمراتها قد هاجروا
إلى حيث يمكنهم العطاء .. لقد أصبحت أقل من
غرنا تقديرا للقيم الحضارية واحتراما لأدوية
الإنسان وأقلمهم تنظيمها لإدارة عمليات التنمية
والتعمير . فنعلمنا لقد الإنسان
المصري هويته الحضارية فقدت المصير
مصري هويته الحضارية .. فقد
مصدق الأستاذ بإحدى الجامعات العربية
العربية المشتاق لزيارة القاهرة
قضى تعليمه الجامعي فيها
استفادها قد نسحوه بالآ
الآن حتى لا يتألم مما أصاب عمراتها ..
وهكذا غرنا ساءت
التي

الإحجام بالسيارة .. فألقى المرور من العديد من
الشوارع التجارية في وسط المدينة لتتحول إلى
مناطق للشاة يهد الإنسان التركي فيها نفسه
وأدميته من خلال تسويق المواقف بالتشجير
والثغرات وأماكن الجلوس والحركة الآمنة .
وتفترق بذلك تواجب حركات التعمير في المدن
المتقدمة فكان استنار الأراضي في وسط المدينة
مبنى على أساس المالك الصحي والاجتماعي
والحضاري للإنسان التركي قبل المالك الذي الذي
تفنى في العديد من المدن المختلفة .. هذا بالإضافة
إلى المحافظة التامة على المناطق الأثرية وصيانتها ..
ولهذا حركة السيارات السريعة عنها وتجنب إنشاء
البنشآت المشوهة للقيم الحضارية حولها . وهكذا
جاءت حركة التعمير التركية مواكبة حركة بناء
الإنسان التركي . الذي انتمى في حركة الحياة
العلمية في الإنتاج للمميز والسلوك المنضبط والتمناه
بكل ما يقام أو يتشأ من منشآت .

لقد أشار مساعدي التركي إلى بعض المساكن
التي على سطح إحدى المصائب فظهرت إصطناع
ها وبناؤها التلقائي وبناؤها ونجاس أرواها
واصلحتها بالأشجار . وإذا مساعدي التركي
يستعطر أن هذه هي المساكن المشوالة التي تبنى
حول المدن دون تخطيط أو مرفق .. وإن دل ذلك
على شيء فإنما يدل على إدراك الإنسان التركي
البسيط بالقيم الحضارية في التنمية العمرانية وقدرته
على التفاعل مع البيئة الطبيعية حتى في أصعب

أخبار اليوم ٤ / ٨ / ١٩٨٥



الكتابة في الإسكان

بدأت كتاباتي في مجال الإسكان منذ وقت مبكر ، حيث نشر أول مقال في هذا الموضوع في ٢٢ فبراير ١٩٦١ ، وكنت لا أزال في مقتبل العمل الجامعي .. ويسرد هذا المقال مجموعة من الأسس والسياسات العامة .. ومنها تجنب إنشاء المدن (العالة) ، التي تبنى عادة على غيرها ، مثل مدينة نصر أو غيرها .. ولابد من إنشاء تجمعات سكنية ، مكثفة ذاتيا ، تتكامل فيها أماكن العمل والخدمات .. كان هذا عام ١٩٦١ .. وأتى عام ١٩٨٥ ، أتعبج وكأني أكتب كلاما في الهواء .. لم يسمع صده إلا في نهاية السبعينيات .. وفي يناير ١٩٦٢ ظهر لي مقال تحت عنوان كبير - نحو خطة إسكانية جديدة في القرية والمدينة - تابعت فيها موضوع الإسكان الحضري والريفي .. وأشارت إلى أن الإسكان التعاوني يجب ألا يقتصر على بناء الوحدات السكنية فقط .. ولكن لابد أن يبنى الإسكان التعاوني على أساس المشاركة في الخدمات التجارية والثقافية .. وهذا نفس ما ورد عن هذا الموضوع في آخر مقال لي عام ١٩٨٥ ، عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية .. وكأن التاريخ يعيد نفسه بعد ٢٣ سنة .. ويتساءل الإنسان .. لمن تكتب إذن ؟ للرأي العام .. أم للمسؤولين أصحاب القرار ..

وتطور الجدل حول مشكلة الإسكان ، على مدى ربع قرن من الزمان .. والمشكلة لا تزال كما هي .. فلم تتمكن نتائج الدراسات أو المؤتمرات والندوات من نقل توصياتها إلى برامج تنفيذية ، في إطار الخطط القومية التي فقدت البعد المكاني طوال هذه الفترة .. وكانت النتيجة ما أصاب مدن وقرى مصر ، من شلل تام في حركتها التنموية .. إلى عام ١٩٨٤ تعرضت مشكلة الإسكان للدراسة من قبل العديد من الهيئات العامة ، والمؤسسات البحثية والعلمية .. ومنها جامعة عين شمس ، التي طلب منها وضع دراسة عامة عن الإسكان في مصر .. هكذا دون وضع برنامج عمل يحدد دور كل قسم أو كلية في هذا الشأن ، وتوفير كافة البيانات العامة عن المشكلة ، الأمر الذي لا يقوى عليه إلا الجهاز المركزي للتخطيط .. ومع ذلك بدأت اللجنة الخاصة المشكلة من بعض أساتذة أقسام الاجتماع والاقتصاد والعمارة والهندسة والإدارة في وضع تقريرها بهذا الشأن .. و انتهى التقرير إلى إدراج الجهات التشريعية والتنفيذية .. دون متابعة أو تقييم .. وكان لي موقف في اللجنة الخاصة التي شكلت بأكلية الهندسة .. فللمشكلة أكبر من طاقة الأساتذة ، وطاقة الأقسام منفردة أو مجتمعة .. فكشيت مقالا في ١٩٨٤ / ٧ / ٥ أوضح فيه المعادلات الصعبة التي سوف تواجهها هذه اللجنة ..

حتى نتعرف على أبعاد العملية وطبيعتها ، التي تخرج من نطاق الدراسات أو البحوث النوعية التي يمكن للجامعات وأجهزة البحوث أن تقوم بها ، لتصب نتائجها في البرامج التنفيذية لمشروعات الإسكان .. أما السياسة العامة للإسكان في إطار التنمية القومية ، فهذا من اختصاص الجهاز التخطيطي والتنظيم السياسي مما .. واتى الحديث عند هذا الحد ..

ومع تعدد الجهات التي أسهمت في دراسات المشكلة الإسكانية .. كان لابد من وقفة لفك الاشتباك بين هذه الجهات .. فكتبت مقالا في الأهرام الاقتصادي عام ١٩٨٤ ، بعنوان - توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان - أشرت فيه إلى أن مشكلة الإسكان تعرضت لجوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الاقتراحات والآراء والتوصيات ، ويبقى اتخاذ القرار .. واتخاذ القرار لا يتم إلا في ضوء توزيع الأدوار والمسؤوليات بالأسلوب العلمي ، الذي يضمن نجاح الحركة المتعددة الجوانب والتخصصات .. ومع ذلك لم تتحرك الأمور .. وكأننا ندور في حلقة مفرغة ، لا نستطيع الخروج منها إلى العمل التنفيذي والإنجاز الحقيقي .. وتكرر شرح المشكلة من زاوية أخرى في يولييه ١٩٨٤ ، تحت عنوان « هموم السكان والإسكان » .. ومع ذلك لم تتحرك الأمور .. وكأننا نسمع من يقول هن مشكلة الإسكان .. ليس في الإسكان أحسن مما كان .. ومع ذلك لم أتوقف عن الكتابة .. إلى الرأى العام .. أو إلى أصحاب القرار .. أو إلى نفسي ، وهذا أضعف الإيمان .

أزمة المساكن من جذورها

رأيت
مستعج

تحويل الإجراءات لكل موضوع - يجب أن يبنى على أساس ما يقدم المقاولون



١٩٦١/٢/٢٢

للدكتور
عبد الباقي إبراهيم
مدرس التخطيط
والاستاذ بهندسة عين شمس

للازوال مشكلة الإسكان مساهم اكثرت في المدينة أم في القرية تتأجل علاجها موضعيا دون الاستناد إلى الجذور العميقة للمشكلة . وأساس المشكلة يتلخص في وجود زيادة مستمرة في عدد السكان . ومعزل هذه الزيادة يزداد من نسبة السكان الذين يقيمون في الأحياء القديمة ، ولكن يلاحظ أن معدل الزيادة في سكان الريف وهذا بالطبع ناتج عن الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن .

الذي يهدف أولا إلى تغيير الكيان الزراعي وعلى أساس ذلك توضع خطة الإسكان الريف . وقد سبق لي أن عالجت هذه المشكلة في مقال سابق .

القسم الثاني : الإسكان في المدن وهذا يشمل الإسكان الشعبي والصناعات ثم الخاص . والإسكان الشعبي الذي يخصص الغالبية العظمى من سكان المدن يتطلب منا إعادة النظر في طرق الإنشاء المعمول بها حاليا حتى تتخفف تكاليف الوحدة السكنية إلى أدنى حد ممكن . ولذا يجب أن يصحب خطة الإسكان رسم سياسة عامة لصناعة البناء وتكوين منشآت كبيرة لإنتاج الوحدات المستعملة في عمليات البناء من أبواب ونوافذ وأدوات وتركيبات أو إنتاج الوحدات الخرسانية المستعملة في الأسقف أو في الجدران وكل ذلك يستدعي طرقا خاصة للبناء مما يساعد كثيرا على الحد من مستوى التكاليف في الإنشاء ويوفر كثيرا من الوقت .

أما الإسكان الخاص بأنواعه والذي يشمل الطبقة المتوسطة من الشعب فيجب أن يبنى على الأساس الاشتراكي الديمقراطي للدولة حتى لا تتكرر الأخطاء التي ظهرت من قبل في هذا القطاع سواء أكان ذلك من ناحية الاستغلال الفردي أم في التجميع للمبنى . فالإسكان الخاص يجب أن يبدأ بالوحدات السكنية الصغيرة ليعتدوا بالدخل في المملكات التعاونية ويبيع ذلك الإسكان الفردي في الوحدات السكنية الكبيرة في المرحلة

لا تزال مشكلة الإسكان سواء أكانت في المدينة أم في القرية تتأجل علاجها موضعيا دون الاستناد إلى الجذور العميقة للمشكلة . وأساس المشكلة يتلخص في وجود زيادة مستمرة في عدد السكان . ومعزل هذه الزيادة يزداد من نسبة السكان الذين يقيمون في الأحياء القديمة ، ولكن يلاحظ أن معدل الزيادة في سكان الريف وهذا بالطبع ناتج عن الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن .

ولما كانت خطة الإسكان في الدولة جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للإنشاء والبناء في حدود التخطيط القومي الذي يهدف إلى حصر الموارد والإمكانات في الدولة ثم توجيهها حسب الأهمية بالنسبة للدولة ككل فالتا لا نستطيع إيجاد حل لهذه المشكلة ما لم يكن هذا الحل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتخطيط القومي وفي نفس الوقت بالسياسة العامة للإنشاء والبناء والتي تشمل المصانع والمعارض والمستشفيات .. ثم دور الأملاك والسياسة ودور الملاهي والمعارض وخطة الإسكان نفسها لا تخضع فقط إلى عدد الوحدات السكنية اللازمة بل إلى الإمكانات المالية للدولة .

والمشكلة عامة تقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الإسكان الريفى وهو الذى يشمل الناحية العظمى للإسكان . وهذه للمشكلة لأن عمل إلا عن طريق التخطيط الإقليمى للريف

الثانية من التخطيط العام للإسكان . ومن الطبيعي أن الإسكان التصاوي يعتمد اعتمادا كبيرا على القروض المقدمة من البنوك المختلفة - ولذا يجب إعطاء الأولوية لمن يدفع التكاليف الكلية للوحدة السكنية ويتبع ذلك السامعون بالأقساط الشهرية أو السنوية حسبما تتطلبه الظروف . فلما هذا سوف يساعد على استمرار الجمعيات التصاوية في العمل والبناء أطول مدة ممكنة - بل ويجب أن تابع عملها في الصيانة والبيع والتأجير ما دامت مبالغها قائمة .

ولما كانت التكاليف - سواء في حالة الإسكان الشعبي أو التصاوي - تنبئ على أساس الوحدة السكنية فيجب أن تنبئ هذه الوحدة على أصغر نطاق لما . ولن يتحمل إلا بعد رسم لحد الأدنى لمتطلبات المصيبة بالنسبة للفرد والأسرة حامل حدود الوحدة السكنية وطريق ذلك هو الدراسة والبحث ثم الدعوة والإرشاد .

ومصادر التمويل للإسكان الشعبي أو التصاوي اما أن تستمد من القطاع الحكومي أو عن طريق البنوك والمؤسسات الكبرى التي تساعد في عملية الإسكان أو عن طريق قرض وطني للإسكان .

أما الإسكان الخاص فيجب أن يأتي في المرحلة الثالثة بعد الإسكان الشعبي والتصاوي . كما يجب أن يقتصر في مراحله الأولى على ملء الفراغات الموجودة في المناطق المبنية سواء في وسط المدن أو في المناطق الهامة منها والتي تتمتع بمختلف الخدمات العامة . وفي هذه الحالة يجب أن يسمح بالبناء فيها طرفة واحدة دون تجزئة . ولما يجب أن يسير الإسكان الخاص في أضيق نطاق في مراحله الأولى حتى يترك متصفا للإسكان الشعبي والتصاوي ليركز مكانته . كما يجب تشجيع الاستثمار الجماعي لحل محل الاستثمار الفردي في بناء المساكن بعد الحد من تقسيم الأراضي لمل ملكيات صغيرة وهكذا يمر الإسكان الخاص في فترة انتقال معينة نراجع بعدها خطة الإسكان العام للدولة .

أما موضوع الائتمارات فموقوف على عامل العرض والطلب فالإسكان التصاوي والشعبي من جهة

سوف يساعد تلقائيا على خفض القيمة التجارية للمساكن . أما تمويل الإيجارات - كملاص موضوع - فيجب أن يبنى على أساس المستخلصات المقدمة من الممولين وليس على القدرات التقريبية للمقدمة للجنة الهدم والبناء . والتي يجب أن يوضع حد لأعمالها فائزكة المجال لهيئة العامة للإسكان .

وخطة الإسكان يجب أن يسبقها تخطيط عام للمدن لتحديد مناطقها السكنية بكتلافاتها المختلفة - ليس على أساس الاعتبارات الدولية ولكن على أساس مستوى المعيشة بالنسبة للمساكن في الإقليم المصري . ونحدد بعد ذلك نسبة الوحدة السكنية وأحجامها على أساس نسب التكوينات الجماعية للمساكن . أما بالنسبة للتخطيط العام للمدن فيجب الانتهاء فيها إلى اللازمية وذلك بإنشاء مناطق سكنية كبيرة أو مدن صغيرة مكثفة ذاتها من ناحية عمل السكان وخدماتهم العامة . وذلك لتخفيف الضغط على المدن الكبيرة . وفي هذه الحال يكون توزيع المصانع على أساس إنشاء مجموعات صناعية تحل هذه المدن أو التجمعات السكنية الكبيرة . ولذا يجب تجنب إنشاء المدن « المائلة » - أي التي تنبئ حالة على غيرها - دون اعتبار لعمل سكانها في حدود نطاقها - مثل مدينة « نصر » بالقاهرة - فالتخطيط يجب أن يبنى على أسس تكامل العناصر الثلاثة المذكورة له وهي : العمل - الناس - المكان . في المدينة ذات الاكتفاء الذاتي .

ولما كانت مشكلة الإسكان مشكلة عامة تشمل المدن كما تشمل القرى . فلن نتبع خطة الإسكان ما لم تكن منبئة على أساس التكامل التام بين خطط الإسكان في كل المدن والقرى وسوف يساعد ذلك على الحد من تضخم المدينة على حساب القرية التي تغفر إلى ما لى المدينة من خدمات عامة وتنظيم . وهذا هو الأساس العميق للمشكلة .

الأهرام ٢٢ / ٢ / ١٩٦١

عبد الباقى ابراهيم
[مقدم] الدكتور

في 20 كانون الأول 1974، بعد أن استمر في العمل في
المنظمة لمدة 14 عامًا، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 1988.
في 19 كانون الأول 1988، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 1992.
في 19 كانون الأول 1992، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 1996.
في 19 كانون الأول 1996، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2000.
في 19 كانون الأول 2000، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2004.
في 19 كانون الأول 2004، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2008.
في 19 كانون الأول 2008، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2012.
في 19 كانون الأول 2012، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2016.
في 19 كانون الأول 2016، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2020.
في 19 كانون الأول 2020، تم تعيينه كمدير عام
للمنظمة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام 2024.

[illegible][illegible]

100

[illegible]

بِسْمِ الْوَحْدَةِ الْكَلِمَةِ
فِي الْقَسْرِ

[illegible]

إن التطور الاقتصادي لأي شعب أمره الكبير على تكوينه الاجتماعي ومن ثم على مستواه الفكري المعيشية التي تحدد تكوين مسكنه . ويمكن به ذلك صورة هذا التكوين الاجتماعي على التكوين المجتمعات السبئية في الأرياف وفي الحضر على السواء . ومن هنا الأساس تشكل القرى والبلدات وتأسس صورها المميزة في تخطيطها وفي تكوينها الطبيعي . ومن هنا نستطيع أن نحدد أثر الاشتراك على الإسكان إذا ما تبينا التطور الاقتصادي الاشتراكي الذي غر به البلاد في كل من القطاعين الزراعي والصناعي واستخلصنا أثر هذا التطور على الزاكن العام للمجتمع .

للتخطيط الاقتصادي للريف يسير في اتجاهين : الأولي ويهدف إلى استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية سواء أكان ذلك في مناطق شمال الدلتا أم في الوادي الجديد أم في



حجم الوحدة السكنية في المدينة

أما في المدينة فقد أخذت معالم المجتمع الاشتراكي تتحدد بعد صدور التشريعات الاشتراكية في يولييه الماضي . وبدأ القطاع العام في حل مشكلة الإسكان على أساس من التخطيط السليم . إذ بدأت الدولة تحل المشكلة من القاعده بإسكان الطبقات المحدودة والمتوسطة الدخل وكذلك بالحد من الإسراف في البناء حتى تتاح الفرص أمام الجميع للحصول على المسكن اللائق . وقد ينتقل الإسكان بعد ذلك من القطاع الخاص إلى القطاع العام عن طريق مؤسسات البناء أو شركات عقارية ويقتصر القطاع الخاص بعد ذلك على المساكن الخاصة . ولي ضوء هذا التخطيط نستطيع استخلاص النتائج المباشرة له وأقره على التكوين الاجتماعي لسكان المدينة ثم على طريقة إسكانهم . فمظاهر الإنفرادية في الإسكان سوف تلاشي ليحل محلها المجموعات السكنية المبنية على أساس من الجهر السليمة والمشاركة في الخدمات الثقافية والصحية والتجارية ، ويحدد حجم المجموعة السكنية على أساس نوع الخدمات الاجتماعية وكثافتها وملامتها للبيئة المحلية ، سواء أكان ذلك في حجم روضة الأطفال وعدد المائلات التي تستخدم والمسافة التي يقطعها الطفل من مسكنه إلى مدرسته ، أو في حجم ونوع المركز التجاري الفرعي ووضعه الاقتصادي بالنسبة لهذا البلد من المائلات ، أو في نوع الحياة الاجتماعية والتقاليد التي يتميز بها سكان المجموعة السكنية .

تحدد صورة المجتمع الريفي الجديد الذي يسوده التعاون في العمل الزراعي والمشاركة في الخدمات العامة . وهكذا نستطيع أن نحدد المستوطنات للمعيشة للفلاح التي نحدد مسكنه ونرسم التخطيط لقرية . فالخدمات الجمعة سوف توفر كثيرا من مساحة المنزل ومن ثم من تكاليف وتكسب بذلك مساحة تستغلها في الإعتداد الألفى للقرية ونوفر لها ما تحتاجه من أماكن مفضحة وهكذا توفر من الأرض وتزيد من دخل الفلاح وترفع مستوى معيشته .

حجم الوحدة السكنية في القرية

وسوف تؤثر هذه النظم الاشتراكية كذلك على التكوين الاجتماعي للقرية ونجد الملاقة بين أفرادها . فيمثل التكوين القليل للقرية إلى التكوين الاجتماعي المعروف للعائلة ، ويقل نتيجة لذلك متوسط حجم العائلة ومن ثم مستوطناتها المعيشية ثم حجم الوحدة السكنية التي تلائمها . وتنتمى القرية بعد ذلك إلى العمل التعاوني خاصة في زراعة القطن . وبهذا تضعف حاجة الفلاح إلى إجناب الأطفال مما يساعد على الحد من النسل وانخفاض معدل الزيادة في عدد السكان . ويقل مرة أخرى متوسط حجم العائلة ومن ثم المساحة السكنية للفرد ، وتخفض تما لذلك مرة أخرى تكاليف الوحدة السكنية ، ويوجه هذا الورق إلى رفع مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح ، فتحد من هجرته إلى المدينة . وتستقر القرية بعد ذلك في حياتها الجديدة وهكذا تتطور معالم الاشتراكية ويبنى الريف تجاروا في قطاعات التخطيط والإسكان .



افترضنا أن التصميم العمرارى سوف يبنى على أساس الهجوم لا المساحة . وهكذا تنخفض تكاليف الوحدة السكنية . وذلك بالإضافة إلى خفض تكاليف البناء باستعمال الوحدات المعمارية الموحدة وطرق الإنشاء الجماعية . ويمكن بعد ذلك للوحدة السكنية أن تستكمل صورها بالتمهيزات الحديثة للسكن حتى يتوفر للفرد الراحة والرفاهية .

والإسكان الجماعى من جهة أخرى سوف يساعد على إزالة الأحياء القديمة بالمند لتحل محلها خلايا سكنية جديدة تنعم بالصحة وبالحياة . وعلى هذا الأساس الواضح من التخطيط سوف تكفى المدينة عن استقطاع امتدادها مما يحيط بها من الأراضى الزراعية فيوفر للشعب مزيد من الغذاء .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى البيئة المعمارية للمدينة نجد أن الأفرادية التى تسود المجتمع تنعكس بصورة واضحة على العمارة فى المدينة التى تنبع بكرنفال من الأشكال والارتفاعات المعمارية . ودور الاشتراكية هنا واضح فى تشكيل البيئة المعمارية التى تتميز بالتناسق والتسليم . وللمخطط والمعماري دورهما الكبير الذى يلعبانه خلق هذه البيئة الاشتراكية لجمع المدينة إذا ما تمت هم القوانين المناسبة .

وبهذه الصورة تتحول المدينة إلى خلايا حية تعمل فى نطاق التخطيط العام لها ، ويتمتع سكانها بكافة الخدمات المشية فى جو من التناسق والتعاون . وهكذا يرى الفرد طريقه إلى المسكن الكريم ويتمتع بالرفاهية فى ظل المجتمع الاشتراكي .

الأهرام ١٩٦٢ / ١ / ١٥

والمجتمع للمدينة وهو يدخل تجربته الاشتراكية الأولى يجب أن يمارسها أولاً فى تنظيمه الاقتصادى ثم فى حياته الاجتماعية ثم بعد ذلك يمارسها فى بيئته السكنية الجديدة . فإسكان المجتمع بعد ذلك لن يكون إلا انعكاساً طبيعياً للمجتمع فى تنظيمه الاشتراكي الجديد . ففضل الجمعيات التعاونية للإسكان فى إيجاد الإسكان التعاونى الصحيح وجميع إلى أن المجتمع لم يكن قد مر بعد فى مراحل الاشتراكية الأولى ، فى تطبيقها الاقتصادى ثم فى نظامها الاجتماعى . ولذلك كان البدء بإسكان الطبقات المحروقة الدخيل إسكاناً تعاونياً أساساً سليماً فى التخطيط العام للإسكان فى الدولة .

الخلية السكنية

وبعد أن تتحدد معالم المجموعة السكنية وصورها تتجمع لتكون كيان الخلية السكنية فى صورها العلمية وتصميم جزءاً من المدينة . والخلية السكنية كذلك لن تستكمل صورها الحية إلا إذا خضعت مراكزها التجارية الرئيسة أو الفرعية إلى نظام من الاشتراكية أو من التعاونية فى تسويق السلع الاستهلاكية . وهكذا يبنى الإسكان التعاونى أو الاشتراكي على أساس المشاركة فى الخدمات التجارية والثقافية .

والمجتمع المبني على العمل يتأثر بكونه الاجتماعى ويقل فيه نسبة العائلات الكبيرة الحجم وتزداد فيه نسبة العائلات المتوسطة أو الصغيرة . وأثر ذلك واضح على حجم الوحدة السكنية وكذلك على نظام وطريقة المشية داخل هذه الوحدة مما يقلل من المساحة السكنية المفضضة للفرد وبالأصح من الحجم السكنى للفرد إذا



١٩٨٤/٧/٥

المعادلات الصعبة أمام لجنة الإسكان

أشار السيد رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي أمام مجلس الشعب والشورى في بداية الفترة التشريعية الجديدة إلى مشكلة الإسكان حيث وضعها في مقدمة المشاكل التي تستأثر باهتمامه ورعايته . كما أشار سيادته إلى الأهداف التي وضعها أمام لجنة الإسكان التي شكلها سيادته من مختلف التخصصات وهي التحديد الدقيق والمنهج العادل لأن يحصل المواطن على مسكن في موقع محدد وتوقيت مقرر وفق برنامج زمني مضبوط مع ترتيب الأولويات في الحاجة إلى المسكن وسوف يناقش ذلك إذا استطاعت الدراسات الواقعية الشاملة أن تجتاز عقبات التمويل بحلول ذاتية خلاصة .

دعبد الباقي ابراهيم

استاذ التخطيط العمراني
مهندسة عين شمس

خطط وبرامج وتصميمات
واستثمارات قابلة للتطبيق العمل
بمكانيات البناء والتشييد المتاحة .
لا بد وأن تواجه المعادلة الأخرى التي

وليس هناك من شك في أن اللجنة
التي شكلها السيد رئيس الجمهورية من
العلماء والمهنيين والمختصين سوف
تستطيع معالجة هذه المشكلة

أشار السيد رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي أمام مجلس الشعب والشورى في بداية الفترة التشريعية الجديدة إلى مشكلة الإسكان حيث وضعها في مقدمة المشاكل التي تستأثر باهتمامه ورعايته . كما أشار سيادته إلى الأهداف التي وضعها أمام لجنة الإسكان التي شكلها سيادته من مختلف التخصصات وهي التحديد الدقيق والمنهج العادل لأن يحصل المواطن على مسكن في موقع محدد وتوقيت مقرر وفق برنامج زمني مضبوط مع ترتيب الأولويات في الحاجة إلى المسكن وسوف يناقش ذلك إذا استطاعت الدراسات الواقعية الشاملة أن تجتاز عقبات التمويل بحلول ذاتية خلاصة .

تستقطب إليها الفئات السكاني الضخم على الرقعة
الإسكانية القائمة الأمر الذي لا بد وأن يهتد استناد
أفقى لمشروعات الإسكان والإسكان .

ومن أهم المعادلات التي لا بد للجنة أن تبحث
لها عن حل هي الموازنة بين مواقع العمل ومواقع
السكن لاستيعاب شباب الحاضر الذي يمثل كبار
المستقبل .. من هنا تصبح عمليات السكن
أو الإسكان عمليات ديناميكية تتحرك في إطار
برامج من الخطط القومية والشمولية ومرتبطة
بالمدى .. عشية ألا تقع اللجنة في المحذور وهو
وضع التصورات المعادلة التي لا ترتبط
بالتصورات المستقبلية الأمر الذي عانت منه
عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية
على مدى السنوات الطويلة السابقة .

ومن الناحية التخطيطية والتصميمية سوف
تواجه اللجنة معادلة الموازنة بين حجم المسكن
المستطفي في المكان المناسب للأسرة المناسبة وفي

وليس هناك من شك أن اللجنة التي شكلها
السيد رئيس الجمهورية من العلماء والمهنيين
والمختصين سوف تواجه في بداية عملها فترة
تنظيمية وإجرائية لوضع البرنامج التفصيلي وتوزيع
الأدوار على أعضائها ثم توفير الأجهزة المساعدة
لإتمام أعمالها وإيجاد قنوات الاتصال مع جميع
الأجهزة الإحصائية والتفصيلية التي تضطلع بتنفيذ
الخطط السنوية والخمسية ثم مراجعة أكوام
البحوث والدراسات التي أعدها الأجهزة المحلية
أو الأجنبية ، وبعد ذلك تواجه اللجنة العديد من
المعادلات الصعبة التي تحتاج إلى حلول علمية
واقعية يمكن تحقيقها في ضوء الإسكانيات المادية
والبشرية المتاحة . وفي ضوء الاستراتيجية العمرانية
القومية التي تهدف إلى الإمتداد الأفقي للسكان
وهي الاستراتيجية التي تستدعي استناداً أساسياً
للعناصر التنموية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تعتبر
استناداً أساسياً لمصادر العمل ومراكز الإنتاج

حدود الدخل المناسب بالأماليب الإنشائية ومواد البناء المناسبة . وهذا عبء لابد وأن تتحمله اللجنة حتى تخرج بمخطتها وبرامجها التي تتمتع بالوضوح والواقعية بعيدا عن الترسيمات العامة فإن أهم ما يواجه المجتمع في المرحلة الحاضرة هو نقل هذا الكم الكبير من الاقتراحات والتوصيات إلى خطط وبرامج وتصميمات واستشارات قابلة للتنفيذ العمل بإمكانات البناء والتشييد المتاحة .

ولابد أن تواجه اللجنة المعادلة الأخرى التي تواجه فيها بين توفير الجسد من الإسكان والارتفاع بمستوى القام أو القديم والذي يمثل حجما كبيرا من الثروة القومية .. وهنا لابد للجنة أن تواجه معادلة الموازنة بين مستلزمات التنمية العمرانية في المدن القائمة ومتطلبات التنمية العمرانية للمستوطنات الجديدة مع ما يرتبط بذلك من تطوير المواصلات والقوانين والأجهزة التي تحقق تنفيذها وذلك لتنظيم حركة السكان والبناء وفيها من المناطق الزدجة إلى المستوطنات الجديدة الأمر الذي يستدعي مراجعة واعية للعديد من التشريعات والقوانين التي تنظم حركة السكان والبناء .. كما تستدعي مراجعة واعية للأجهزة القائمة على تنفيذ هذه التشريعات وهذه القوانين ومعالجة تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة . وهذه معادلة أخرى صعبة لابد للجنة أن تعالجها بخبره التشريع والإدارة .

وتواجه اللجنة معادلة أخرى صعبة تكمن في الموازنة بين الإسكان النوعي لثقات سن معينة أو لمستويات دخل محددة أو لطوائف معينة وبين الإسكان المتكامل الذي يتفاعل فيه فئات السن المختلفة ذات الدخول المتباعدة لطوائف العمل المتنوعة موازنة في ذلك بين التنوع والتجميع في بناء المستوطنات البشرية الجديدة أو في تطوير المناطق السكنية القائمة أو القديمة . وهنا تواجه اللجنة معادلة أخرى تكمن في الموازنة بين الإسكان المتكامل بمفهومه الصحيح الذي يساعد الفرد على المساهمة الثانية في بناء الوحدة السكنية التي يرغبها سواء في وحدات مستقلة أو مجمعة وسواء بالمساهمة المالية أو بالجهود الذاتية وبين الإسكان الاستثنائي الذي تقوم به الشركات الاستثنائية الوطنية أو الخاصة والذي تصبح فيه الوحدة السكنية سلعة تباع وتشترى وتغضض لظروف السوق من العرض والطلب .

وأمام عملها الهندسة وعلمائها من أعضاء اللجنة معادلة أخرى تتطلب الموازنة بين طرق تصنيع المباني من ناحية واستثمار الجهود الذاتية لدى شباب الأسم الصغيرة من ناحية أخرى الأمر الذي يتطلب أسلوبا متطورا في تصنيع مكونات الوحدات السكنية .

الأهرام ٥ / ٧ / ١٩٨٤

أما برامج من الخطط القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى التي تتلخص في تلج اللجنة في المحطد رفع وضع التنمية الاقتصادية على مدى الزمن الطويلة السليمة ومن الشريحة التخطيطية والتنمية سوف تواجه اللجنة معادلة الموازنة بين حجم السكن المناسب في المدن الحاضرة والحدود الدخول المناسب بالأماليب الإنشائية ومواد البناء المناسبة وهذا عبء لابد وأن تتحمله اللجنة حتى تخرج بمخطتها وبرامجها التي تتمتع بالوضوح والواقعية بعيدا عن الترسيمات العامة فإن أهم ما يواجه المجتمع في المرحلة الحاضرة هو نقل هذا الكم الكبير من الاقتراحات والتوصيات إلى خطط وبرامج وتصميمات واستشارات قابلة للتنفيذ العمل بإمكانات البناء والتشييد المتاحة .

وتواجه اللجنة معادلة أخرى تكمن في الموازنة بين الإسكان النوعي لثقات سن معينة أو لمستويات دخل محددة أو لطوائف معينة وبين الإسكان المتكامل الذي يتفاعل فيه فئات السن المختلفة ذات الدخول المتباعدة لطوائف العمل المتنوعة موازنة في ذلك بين التنوع والتجميع في بناء المستوطنات البشرية الجديدة أو في تطوير المناطق السكنية القائمة أو القديمة . وهنا تواجه اللجنة معادلة أخرى تكمن في الموازنة بين الإسكان المتكامل بمفهومه الصحيح الذي يساعد الفرد على المساهمة الثانية في بناء الوحدة السكنية التي يرغبها سواء في وحدات مستقلة أو مجمعة وسواء بالمساهمة المالية أو بالجهود الذاتية وبين الإسكان الاستثنائي الذي تقوم به الشركات الاستثنائية الوطنية أو الخاصة والذي تصبح فيه الوحدة السكنية سلعة تباع وتشترى وتغضض لظروف السوق من العرض والطلب .

وأمام عملها الهندسة وعلمائها من أعضاء اللجنة معادلة أخرى تتطلب الموازنة بين طرق تصنيع المباني من ناحية واستثمار الجهود الذاتية لدى شباب الأسم الصغيرة من ناحية أخرى الأمر الذي يتطلب أسلوبا متطورا في تصنيع مكونات الوحدات السكنية .

توزيع الأدوار لحل مشكلة الإسكان



حرص الرئيس حسني مبارك على مشاركة جميع الجهات والإجراء المتخصصين في معبر لتقديم كل لكر فاضح ورأي مسدد يهدف إلى المساهمة في حل مشكلة الإسكان بكلياتها وجزيئاتها .. ولأهمية الجانب الهندسي للمشكلة جمع سيادته عمداً كليات الهندسة لتقديم الخطط والبرامج التي يمكن تنفيذها لحل المشكلة ، وبعد ذلك انبثقت اللجان المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والصحية والهندسية والتخطيطية والعمارية ، ولما كان آخر دبت روح العمل في لجنة الإسكان بمجلس الشعب لتتألف العديد من الدراسات الموضوعية المرتبطة بمشكلة الإسكان كبادرة حلقة أوسع من المناقشات .

الاقتصادية والاجتماعية .

ولما إنشأ متابعة الخطط وتقييم الأداء تقوم الإدارة المركزية في الجهاز المركزي للحسابات بتقييم مشروعات الإسكان في المناطق المختلفة من مصر وذلك من النواحي الاقتصادية والفنية والمحاسبية .. وفي المجال التعليمي تبادر جامعة عين شمس بإنشاء مركز لبحوث الإسكان يتكون من شعب نوعية يبتثق عنها لجان متخصصة في التخطيط والمعمارية والهندسة والصحة والزراعة والاقتصاد والبيئة والاجتماع وذلك بهدف التحرك نحو اقتحام مشكلة الإسكان علمياً وتعليمياً .. وهذا بالإضافة إلى العديد من المقالات والتحقيقات التي تظهر بين حين وآخر على صفحات الصحف اليومية والأسبوعية .

وإذا كانت مشكلة الإسكان قد تعرضت لخلل هذا الاهتمام على فترات زمنية متفاوتة إلا أنها لم تنحط بمثل هذا الحجم من الاهتمام كما هو في الفترة الحالية الأمر الذي ينعكس عن إيجابية الفكر وموضوعية بعد التجارب الطويلة التي تعرضت لها مشكلة الإسكان والظروف القاسية التي أوصلتنا إلى هذه الحالة الصعبة التي أدت إلى عودة وزارة الإسكان لتتولى الأعباء الجسيمة هذه المشكلة وبدأت الوزارة في تجميع قواها الفنية والتخطيطية لاتخاذ لمشكلة .

وعلى صعيد آخر تقوم أكاديمية البحث العلمي بتشكيل اللجان المتخصصة في مجال البناء والتشييد والتصميم لتغطي بعض تصوراتها في نفس المشكلة . وسبق ذلك اللجان القومية المتخصصة تبحث وتقدم الاقتراحات والتوصيات وتبنيها مجلس الشورى الذي أكمل دراسته ووضع توصياته واقتراحاته .. وعلى مدى عام اجتمعت ندوة وزارة التصميم والإسكان وانتهت بتقديم العديد من التوصيات والاقتراحات والآراء تغطي كل الجوانب التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والتخطيطية والمعمارية والبيئية للمشكلة .. وكانت الخطة القومية للإسكان التي وضعت عام ١٩٧٦ مرجعاً لدى معظم هذه اللجان .. وعلى الجانب السياسي والحزبي قامت لجنة الإسكان بالحزب الوطني بتقديم اقتراحاتها بشأن توصيف مستويات الإسكان وأساليب التمويل والتشديد .. وفي المجال البحثي تحركت أجهزة الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط تبحث في الإسكان العشوائى وتنظم أجهزة المقاولات وإسكان عمالدى الدخل والإسكانات .. وعلى الجانب الآخر يقوم خبراء معهد التخطيط القومي بدراسة الإسكان من خلال مناقشات مجلس الشعب أو الإسكان في إطار خطط التنمية

القرارات .. لماذا تتوقف ؟

والمسبح نتائج أعمال اللجان المختلفة ولتوصيات الدولات والمؤتمرات المتتالية لا يجد إلا تكرارا لشخص المشكلة بالأرقام والأعداد وتزويدا لسياسات قوانين الإسكان المتتالية وضرورة قيام القطاع الخاص بمزيد من المساهمة في حل المشكلة ثم سرعا للقص في العمالة والموارد ، ثم في ضرورة مساهمة الدولة في الإسكان الشمسي وضرورة القضاء على ظاهرة الإسكان العشوائي وتنظيم توزيع الوحدات السكنية الشمية والقضاء على ظاهرة الشقق المنغلقة والمساكن التي تتوقف إنباؤها .. ثم تردينا لضرورة الاستناد الأقنى على الأراضي الصحراوية بعيدا عن الأراضي الزراعية ، ثم ضرورة مد المرافق في الأراضي الجديدة وتقسيم الأراضي وبمها بأثمان مدعومة .. ثم ضرورة الارتقاء بسوى الريف حتى يقل الضغط على الحضر .. أو بترك سوق الإسكان للعرض والطلب أو أن مشكلة الإسكان أخلاقية وليست فنية أو أن مشكلة الإسكان مشكلة تخطيطية وليست تنفيذية لو أن المشكلة تنظيمية أكثر منها فنية أو إنبا تشريعية أكثر منها تنظيمية .. كما يتكرر الاقتراحات بإنشاء مجلس أهل الإسكان .. أو هيئة عليا لإسكان قوى الدخل المحدود .. أو إنشاء وزارة الإسكان الشمسي .. إلى غير ذلك من الاقتراحات التنظيمية .. ثم تظهر دعوات بضرورة إنشاء إسكان الإيواء استمدا لإيواء الكوارث أو لحد من الوحدات السكنية ذات الغرفة الواحدة وتوفير الوحدات التي تتكون من غرفتين أو ثلاثة .. وأنمو نظام الشركات العامة لإسكان الشباب ثم للشركات العامة التي تتاجر في الإسكان فوق المتوسط أو تشبهه التناقض . وقبل ذلك ظهرت الدعوات بضرورة الارتفاع بالمائات السكنية بإضافة أقودر عليها أو بضرورة تعديل قانون المائات لإعطاف الفرصة لزيادة الأودار على الشوارع الضيقة .. ثم تخرج دعوة أخرى تندعو إلى دعم قانون التخطيط العمراني لإمكانية تنظيم حركة التسيير .. ودعوة أخرى إلى ضرورة التوسع في تدريب العمالة الفنية .. ثم اقتراح بإنشاء شرطة الإسكان مثل شرطة المرافق .. واقتراحات بزيادة نسب الريح في الإسكان عند تقديم الإيجارات واقتراحات أخرى لرفع الإيجارات القديمة .. واقتراحات بصحيد

القيمة الإيجارية تمثل ١٥ إلى ٢٥ ٪ من دخل الفرد .. واقتراح بدعم مواد البناء واقتراح آخر بتركها حرة في الأسواق .. وهكذا .. العديد من التوصيات والاقتراحات والآراء المتضاربة أو المتجانسة أو الآراء الماجلة التي تصدر نتيجة للاتعاملات اليومية والضغط النفسي .. الأمر الذي يؤثر على عملية اتخاذ القرار في شأنها .. وهنا تتوقف القرارات ولا يصدر منها إلا سهل التنفيذ أو قروب التحقيق ..

الأدوار المطلوبة

ورئيس الدولة ينتظر ما تسفر عنه كل هذه الاجتماعات والمؤتمرات والندوات من برامج والهدف صالحة التنفيذ بمدة الزمان والمكان .. مقبرة الاستشارات اللازمة من الداخل والخارج .. والصورة مع ما يجري حول مشكلة الإسكان لا تشر إلا بمزيد من الاقتراحات والتوصيات سواء منها ما يحس المشكلة بكتليتها أو ما يحس جزئياتها التنظيمية أو التشريعية أو الفنية .. وتقف المشكلة عند هذا الحد مرة أخرى الأمر الذي يتطلب مدخلا تنظيميا وإداريا توزع منه الأدوار وتتحدد فيه المهام والاختصاصات ولا تترك بعد ذلك للاحتياجات والظفرات الزمنية خاصة وأن مشكلة الإسكان متشعبة الجوانب تتحرك حل المستوى القومي وتتعامل مع كل أجهزة الدولة التخطيطية والتنفيذية .. ووزارة الإسكان هنا ليست إلا الجهاز الفني لتنفيذ ما يوكل إليها من خطط وبرامج وتحدد الأدوار يشمل الأجهزة التي تخطط كما يشمل الأجهزة التي تنفذ أو تشرع أو تبحث كل في دائره يجمعهم هدف واحد ونظام واحد وأسلوب واحد .. كخطة عسكرية تعبر بها حاجو الإسكان الكبير .

وبناء دور الجهاز المركزي للتخطيط بحديد الاستشارات الخاصة بمشروعات الإسكان على المستوى القومي في إطار المخطط .. كما تتحدد هيئة التخطيط الإقليمي فيه مواقع التجمعات السكنية الجديدة مع مواقع الإنتاج وتحدد مسارات الحركة ثمة السكائبة القائمة والمناطق الجديدة بهدف تخفيف الضغط السكاني على كل من الريف والحضر على حد سواء بعيدا عن الفلسفة القديمة

المناطق الجديدة . كما تبدأ في مساعدة أجهزة التخطيط العمراني في الخليات للقيام بهذه المهام الكبيرة في ضوء متطلباتها الحالية وفي إطار تحقيق أهداف الاستراتيجية العمرانية في الدولة .

وبدأ دور أجهزة الحكم المحلي في نفس الوقت بالاعتراف بأنه لا يمكن أن تقسم الدولة إلى أقاليم غنططية لها كياناتها الجغرافية دون أن يكون لها كياناتها الإدارية .. وذلك بتحويل المحافظات إلى مديريات والأقاليم الغنططية إلى محافظات لكل محافظة مجلس وزراءها المحليين ونقل أعداد المحافظات بذلك من ٢٦ محافظة إلى ٩ محافظات يمكن تسميتها اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً في إطار الاستراتيجية العمرانية للدولة بحيث يكون لكل محافظة قوانينها وتشريعاتها المحلية ، وللدولة قوانينها وتشريعاتها القومية .. وهنا يمكن ربط الإسكان بموقع الإنتاج وبذلك يصبح الإسكان عاملاً على زيادة الإنتاج واستقرار الصالة في المجمعات الريفية أو الحضرية الجديدة .

برنامج تليفزيوني

ومع كل ذلك يبدأ دور هيئة بحوث الإسكان والتخطيط والبناء بضم نشاط اللجان القومية

التي تدعو إلى توفير الخدمات في الريف للحد من الهجرة إلى المدن والتي كانت أساس كل ما تعانيه الدولة الآن من مشاكل .. حيث بدأت الدولة في توفير عوامل الاستقرار في المناطق القديمة بدلاً من عوامل الطرد .. قبل أن توفر عوامل الجذب في المناطق الجديدة . وهنا لابد أن تعدل أجهزة التخطيط في أهداف التخطيط الخمسية من زيادة الدخيل القومي بنسبة معينة إلى تحقيق الاستراتيجية العمرانية بتوفير عوامل الجذب في المناطق الجديدة مع عوامل الطرد من المناطق القديمة مع ما يترتب على ذلك من إعادة صياغة تشريعات الخليات ونظم الضرائب وقوانين الإسكان والمرافق . كما يبدأ في نفس الوقت دور هيئة التخطيط العمراني كإحدى هيئات الجهاز المركزي للتخطيط في تنفيذ موالع الإنتاج مع مواقع الإسكان في التجمعات الجديدة والقديمة وتحديد مرحلة البناء والتعمير في المناطق الجديدة قبل المناطق القديمة تمهيداً لتقوى الجلب في الأولى وقوى الطرد في الثانية . وتضع لكل منهما نظم التخطيط والبناء وتحدد نوعيات الإسكان تبعاً لنوعيات السكان . كما تبدأ برامج الارتقاء بالبيئة العمرانية القائمة واستغلالها لتحريك السكان من المناطق القديمة إلى



المكملات المعمارية من تجهيزات وأثاث .. وتحرك فهم القدرة على المساهمة الذاتية في التركيب والصيانة .. وغير ذلك من متطلبات مريحة .. ويتعرفون أيضا على آراء الخبراء والمختصين كما يتعرفون على آراء السكان أنفسهم وهنا يمكن ربط الإنسان بالإسكان داخله وخارجه .

ومع كل الأدوار التي تقوم بها أجهزة التخطيط والحكم المثل والبحث العلمي والإعلام تقوم وزارة الإسكان كمجهاز تنفيذي يشرف على أجهزة المقاولات بتطوير وسائل التشييد والبناء تنظيميا وفيما بما يضمن تحقيق أهداف الخطط القومية نعا للبرامج المحددة في المناطق المعنية وفي المواقع المحددة بما يناسب كلا منها من مواد وأساليب البناء .

من كل هذه الأجهزة تقوم المؤسسات التشريعية بمواجهة الخطط والبرامج والإطلاع على المتغيرات والتجارب العلمية في مجال الإسكان ومراجعة القوانين والتشريعات بعد دراستها وتقييمها واقتراح تعديلها من قبل الخبراء وذلك لمنع التشريعات والقوانين اللازمة في مجلس الشعب على أساس علمية سليمة وحتى لا تخرج التشريعات نتيجة لتفاعلات ذاتية أو متطلبات تقنية تملأها ظروف العمل السياسي في مجتمع تطحنه المشاكل .

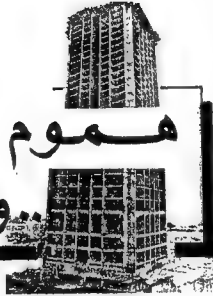
لقد تعرضت مشكلة الإسكان لكل جوانب التشخيص والتحليل كما تعرضت لكل الاقتراحات والآراء والتوصيات وبقي اتخاذ القرارات .. واتخاذ القرارات لا يتم إلا في ضوء توزيع الأدوار والمسؤوليات .. بأسلوب علمي الذي يضمن نجاح الحركة المتعددة الجوانب والتخصصات .. ونرجع إلى منطق التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .. أن الدولة في حاجة إلى تنمية أجهزتها المتعاملة مع مشكلة الإسكان واستقرارها واستمرارها في العمل والتطوير حتى لا تتأثر بشيخو الوزراء أو الوزراء .

الأهرام الاقتصادية ١٩٨٤

المخصصة في الإسكان والمرافق ، وضم نشاط اللجان المتخصصة في أكاديمية البحث العلمي والجامعات تركيزا للعمل وتوحيدا للأساليب وتوفيرا للجهد والمال والاستفادة الكلية من الطاقات الفنية والتخصصية بحيث تلزم الهيئة بالبحوث النوعية وتترك الدراسات التخطيطية لأجهزة التخطيط الإقليمي أو المراكز أو معهد التخطيط القومي .. بحيث تعالج الهيئة البحوث النوعية ، كمشاكل تصميم الوحدات السكنية للنفقات المختلفة في المناطق المختلفة بالمواد المختلفة وأساليب الإنشاء المختلفة ، كما تضم الممارس التخطيطية للتجمعات السكنية المختلفة في المناطق المختلفة ونحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .. كما تقوم بتقييم مشروعات الإسكان الجديدة والتقديم واستخلاص نتائج تجاربها وتطوير أسس التخطيط العمراني والتصميم المعماري وذلك بإصدار الكتيبات والنوريات اللازمة لذلك . كما تقوم الهيئة بتدريبها في تدريبات الإسكان بمراجعة القوانين والتشريعات القائمة ووضع البدائل التشريعية للتصميم أو التعديل أو الإلغاء .. وذلك من واقع تقييم التجارب السابقة كما تقوم الهيئة بتدريبها في اقتصاديات الإسكان بوضع أسس التعامل المالي مع النوعيات المختلفة للإسكان للنفقات المختلفة من السكان وفي الجهات المختلفة في الدولة .. وذلك بخلاف قيام أجهزتها الهندسية بتقييم الجديد من أساليب التشييد وصناعة البناء الواردة من الخارج أو المنتجة من الداخل قبل تدولها مع استمرار النشر والإعلام عنها وعن خصائصها ..

ويظهر دور أجهزة الإعلام مع كل ذلك في تخصيص برامج من عالم الإسكان وهو لا يقل أهمية عن عالم الحيوان وعالم الطيور وغيرها من البرامج .. هنا يتعرف المواطنون على أنظمة البناء وحل تدريبات البناء وحل الأصول الهندسية المعمارية .. وحل لوائح ونظم التراخيص .. ويتوقعون القيم الجمالية والمعمارية .. ويشاهدون نماذج للمسماة الشعبية في البناء والتشييد .. بل يتعرفون على المناطق الجديدة وما بها من عوامل جذب والمناطق القديمة وما بها من عوامل طرد .. كما تعرض عليهم

مهوم السكان ..والإسكان



الدكتور/ عبد الباقي ابراهيم

استاذ التخطيط العمراني ورئيس
قسم العمارة جامعة عين شمس

مع انتهاء العمل في الإعداد لمؤتمر السكان وما قد تمخض عنه من توصيات وقرارات يعود بنا الذاكرة إلى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الاقتصاد ، والتوصيات التي انتهى إليها مؤتمر الإسكان .. وما قد يستجد من مؤتمرات ولندوات فأبدا جميعا تتدور حول محور رئيسي واحد فإمامه الضغط السكاني الهيب على الموارد المتاحة في الوادي الضيق الأمر الذي لابد معه من توجيه الانفجار السكاني خارج هذا الوادي وهذا الانفجار لا يمكن توجيهه بإشارات الأسهم ولكن بحركة قومية واسراتيجية عمرانية تلزم بها كل القطاعات وكل المؤسسات ، وبفكر جديد تلزم به كل الدراسات وكل المشروعات .. وعملية الانفجار السكاني في جسم مصر ، كالدمل إذا ظهر على السطح سهل تفجيره وعلاجه بمسكن موحى أما إذا مد إلى الداخل كما هو حادث في مصر فيحتاج الأمر إلى عملية جراحية عميقة تحتاج إلى مسكن كل ..

الوقت زيادة في معدل سكان الريف .. والريف في حد ذاته يعاني من ضغط سكاني كبير تماما كما يعاني منه الحضر .. هذا في الوقت الذي زادت فيه تطلعات المجتمع الريفي إلى مزيد من المتطلبات فدخلت الحاجة ثم الفسالة المسكن الريفي وزاد بالنتيجة استهلاك الكهرباء .. ثم جاء الفيديو مضيفا نوعا آخر من الاستهلاك هو استهلاك الطاقة البشرية التي تسهر أمام الفيديو ساعات طويلة من الليل .. كما انتشر التعليم في الريف وحل أبناء الفلاحين الشهادات التي تؤهلهم للعمل الوظيفي في مزيد من مرافق الخدمات وتراجعت معدلات الإنتاج الزراعي والحرف .. وزادت المتطلبات المعيشية للفلاح فسافر إلى الدول المرية سعيًا وراء الرزق وجلب العملات الحرة التي تقيد اقتصادات مصر ويعود لينى له مسكنا جديدا على الخط الحضرى إشياعا لرغباته وتطلعاته ويتحول المسكن الريفي إلى عمارة سكنية ويغنى الفارق العمراني بين الريف والحضر .. ويمتد سرطان العمران على

ومهوم السكان تنحصر في معالجة الزيادة المستمرة في معدلات الزيادة السكانية المطردة ومحاولة تقاوى تفاقمها وانحصر الفكر في هذا الاتجاه على مدى ربع القرن الماضى على ضغط حركة السكان بين الريف والحضر .. وانتهى هذا الفكر إلى تقاوم للمشاكل في كل من الريف والحضر معا .. بالرغم من الدعوات المستمرة على مدى ربع القرن إلى ضرورة الخروج من الوادي الضيق .. ولا تزال هذه الدعوات والتحديات تظهر في الندوات والمؤتمرات وتنتهى بتكرار نفس القرارات والتوصيات .. والتساؤل الآن إلى متى تستمر هذه الصورة المتكررة .

تشير بعض المؤشرات إلى تراجع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في بعض المحافظات وذلك بسبب مجهودات التنمية الريفية في التثرية .. بعد أن توفر فيها ماء الشرب والكهرباء وأقيمت فيها الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ويحى ذلك أن تراجع الهجرة إلى الحضر يقابله في نفس

الإسكان الشعبي .. ويستمر البحث عن أنماط جديدة وتعمل أجهزة البحوث في جانب والجهات التنفيذية لا تستطيع انتظار النتائج وتستمر في بناء ما لديها من نماذج وقد تمهد إلى المقارنات بالتصميم والتنفيذ وتكرر الصورة عاما بعد عام .. ويعلن عن إنشاء الآلاف للوحدات السكنية ولا تلبث هذه الأرقام أن تدغل بعد فترة قتل حجما لمناطق سكنية مختلفة تصنيف أعياه أخرى على الدولة .

وتستمر الحلقة المفرغة .. وتعقد الندوات والمؤتمرات وتصدر التوصيات ولكن حجلة الزمن أسرع من أن تتوقف لنقل التوصيات إلى برامج ومشروعات وتكرر الندوات وتكرر التوصيات وتدخل الآراء لإلقاء الموقف بالسماح بزيادة ارتفاعات المباني بحجة وجود الأرض والأساسات والمرافق .. فترفع الممارات ويزيد الضغط على المرافق والممرور وتحمل القوانين إلى استثناءات فتظهر الأبراج العالية وتحملي الارتفاعات ما هو مريض به ، ولا تتحرك الأجهزة الرقابية والتنفيذية بحجة ضروريات الحياة ولشدّة أزمة الإسكان .. وبعد فترة تتناثر بعض الممارات فقوم الدنيا وتبدأ المحاكات . ومن ناحية أخرى يزداد الضغط على المرافق والخدمات فتتفاقم مشاكل المرور فتدخل الدولة بمشروعات كبيرة لبناء مواقف متعددة الأدوار لحل جزء من المشكلة في الحال .. وهي في واقع الأمر تزيد من حدتها بعد فترة قصيرة من الزمان . وفي جانب آخر تتفاقم مشاكل الطاقة وتظهر أمراض الصيف فتدخل الدولة بمشروعات كبيرة للصرف الصحي والمياه في المدن الكبرى لتفي باحتياجات من فيها واحتياجات مئات الآلاف من البشر الذين يبدون إليها سنويا ليقموا فيها ويولدوا من المشكلة مرة أخرى بعد فترة زمنية أخرى . وتستمر التحديات ويستمر البحث عن حلول جديدة لمشاكل جديدة والحلقة لا تنهي - وقوانين الإسكان لا تكاد توضع لملاج هذه المشاكل حتى تتغير لمواجهة مشاكل جديدة تنفقد أهميتها وصلاحياتها . وتوضع الخطط القومية للإسكان وتلأبث أن تتحول بعد فترة وجيزة إلى خلفية علمية تبدأ منها دراسة أخرى لخطط أخرى فالفترة الزمنية بين التخطيط والتنفيذ قصيرة جدا لا تستطيع أن تبدأ فيها الأجهزة المختصة أو تنظم

الأرض الزراعية قنادا من المدينة من جهة والقرية من جهة أخرى حتى يلتصقا معا في كيان عمراني أكبر .. وتزداد الحاجة إلى المرافق والخدمات وتدخل الدولة بكل ما لديها من إمكانيات لرفع هذه الخدمات إشباعا لرغبات الجماهير .. فيستمر العمران ويثبت أقدامه وسط الرقعة الزراعية المملوءة ويستمر في الامتداد مستقطعا المزيد منها .. وتوسع الحكومات المتتالية تراجيحها التحديدات بصفة دائمة لا تنهي .. وتدخل الجامعات المناطق الريفية مستقطعة أراضي أخرى تحتاج إلى مرافق وخدمات أخرى .. ثم تجذب إليها قطاعات أخرى من السكان ثم احتياجاتهم السكنية والخدماتية .. وتستمر الحركة .. وتتفاقم المشاكل وتزداد هموم السكان ..

وترتبط هموم السكان بهجوم الإسكان الذي عقدت له المؤتمرات والندوات ووضعت له الخطط والمشروعات كلها توجه إلى حل مشاكل الإسكان فيحضر إلى الحضر .. ويبقى الإسكان الريفي في كل هذه الخطط وهذه المشروعات بينما عن التقديرات . فطريف يتحول إلى حضر والقرى تتحول إلى مدن وللمدن تتحول أسوارها إلى قرى وجيها تأكل ما تبقى لمصر من رقعة خضرها .

وإذا كان المجتمع الريفي الذي يمثل ٦٠٪ من السكان لا يتصعب له الخطط القومية فالجميع الحضرى الذى يمثل ٤٠٪ من السكان هم الدولة بإسكان حولى ٣٠٪ منه والذى يمثل فى إسكان قوى الدخول المحدود ، أى أن يخطط للدولة هم بإسكان ١٢٪ من السكان وهنا تقوم الجهات والمؤسسات بوضع النماذج والتصميمات لهذا النوع من الإسكان للوصول به إلى أقل تكلفة ممكنة وقدم للمواطنين أكبر عدد من الوحدات السكنية فى أقل مدد ممكنة . وتظهر المشروعات المأجولة قبل مشروع المائة يوم فى العاصمة وفى غيرها من المحافظات ضبابي الوحدات السكنية بنفس الأسلوب بنفس المسطحات ثم ما تلبث أن تتحول هذه التجمعات السكنية بعد سنوات قليلة إلى مناطق متخلفة صحيا واجتماعيا ، وتضم بذلك الاستغلالات التى أتفقت عليها وعلى المرافق والخدمات التابعة لها وتضاف إلى المدن التى تقع فيها أحياء عمرانية جديدة عليها ويستمر العمل بنفس النماذج من

المشكلة في بعض المدن الكبيرة إلى إحياء الموق في الجبانات ثم إلى المباني التاريخية والأثرية. فتتبار عمارتها وتظهر مشاكل جديدة ويبدأ السعي لإيجاد حلول جديدة . وتستمر الحلقة .. وبدأ الحلول بالتخطيط والدراسات في جميع المجالات وتدخل الشركات الأجنبية بمساعداتها المالية والفنية وتقدم المجلدات وتنشئ بخصيات جديدة بضرورة وضع برامج تقنية فعالة لإنقاذ المواقف دون مساهمة في عمليات الإغلاء ..

وتستمر هدم السكان .. وتجميع التلوثات ليدافع كل مسول عن وجهة نظره وإنجازاته ويدل المتخصصون كل بفكره وآرائه من واقع تجاربه وتصويراته الخاصة في الجوانب المالية والتشريفية أو التخطيطية أو التصميمية أو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحدد المجالس النوعية والقومية والمجالس الاستشارية لتصدي توصيات جديدة بآراء جديدة لنفس المتخصصين . وفي مكان آخر يظهر السياسيون بأفكار متعددة الفكر السياسي قد تكون متعارضة فتصدم أو متوازلة لا يمكن أن تلقى عند نقطة واحدة ويستمر البحث عن الحل بين كل هذه الآراء والاجتماعات يتروى بعدها المستولون عن اتخاذ القرارات وتخطط عليهم الأمور وقد يكون في ذلك ظاهرة صحية لتبادل الآراء العامة والأفكار الخاصة .. ولكن الجانب العلمي المبني على البحث الموضوعي لا يزال غائبا عن تنظيم هذه اللقاءات ربما لانشغال المتخصصين بأكثر من تخصص أو لغياب القاعدة البيئية التي تسمى إلى توضيح الأمور علميا على أساس من الدراسات الواقعية والتقييم الصحيح أو ربما بسبب الضغط العلمي والتكنولوجي الوارد من الدول المتقدمة على الفكر المحلي بحيث لا يدع له فرصة للتحرر من الواقع الناق والمحل وهذه ظاهرة حضارية تفصل بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة لتستمر تسود منها القلم والورق والمأكمل والملبس ووسائل الإصصال والانتقال ومع كل تلك الأفكار والقيم القريية .. هذا في الوقت الذي تأتي فيه الحضارات المتطورة المتقدمة من الخارج تشير إلى ثرائنا وحضارتنا التي لا نملك قيمها التاريخية أو الاستشارية فنحرك عند البعض منا العاطفة القومية والحضارية وتبقى الأغلبية العظمى مشغولة بهوم السكان والإسكان .

وتظهر الأزمات في العمالة التي تهاجر لجذب مزيد من العمالة الحرة للدولة وتترك صناعة البناء دون المستوى وتزداد تكاليفها .. وتظهر الأزمات في مواد البناء فتصغر القرارات والقوانين لترشيد الاستيراد . وفي غفلة من الأجهزة تدخل مواد البناء الفاسدة كما دخلت الأطعمة الفاسدة . وتقام الصهارات ولا تلبث أن تملأ أو تتبار .. فتقوم الدنيا وتقد المظاهرات والتلوثات للبحث عن حلول جديدة لأوضاع جديدة . وفي جانب آخر تظهر الدعوة إلى تنظيم مهنة الهندسة والمقاولات في الوقت الذي تهم فيه المنظمات المهنية الهندسية بمشروعات الأمن الملقى وإنشاء البنوك وشركات التأمين والاستثمار وتظهر ثغرات متسلقة تسمى إلى المهنة يتبعها هجرة العمالة الفنية وهجرة الفئات الصالحة لجذب مزيدا من العمالة الحرة للدولة مع مزيد من متطلبات الحياة للأفراد .. وتزيد الحاجة إلى الإسكان الفاخر فيزداد سعر الأرض والعمالة ومواد البناء كما تزداد مدد وأسعار تراخيص البناء .. ثم تدخل القوانين وتتكسر لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وهي في واقع الأمر تزيد من الخلافات بينهما ويزداد الإنزال على اقتناء الوحدات السكنية سواء للاستثمار أو للإسكان .. وتزداد نسب الوحدات المقلدة أو التي تزجر مفروشة وأصحابها في الخروج كنوع من الاستثمار .. وتبقى الوحدات القديمة وإيجاراتها التي لم تتغير منذ الستينات لا تساعد على اهتمام المالك أو المستأجر .. وتبار جزء كبير من الفوة القومية من المباني القديمة .. وللحل تقوم الدولة بإصدار القوانين واللوائح للصيانة والإصلاح .. ثم تحاول أن تنفذ هذه القوانين واللوائح فتصدم بعدم توافر الشركات والتنظيمات المهنية . فتدعو إلى إنشاء شركات للصيانة لا تلبث أن تتحول إلى شركات للاستثمار وإنشاء المباني الفاخرة .

ومع كل هذه الضغوط تزداد الحاجة إلى الإسكان .. فيظهر الإسكان العشوائي بعيدا عن كل الميول أو في ظل الميول للقلعة وتتطور المشاكل ويبدأ السعي لإيجاد حلول لها بدءا بالسماح لأصحاب الأرض باستلاكها ثم مدحا بالمرافق والخدمات العامة وتكرار الصورة كل خمس سنوات تقريبا تتناقض الدولة عن الأعطاء الناتجة عن شدة الحاجة إلى الإسكان وتنقل

عرقلة المرور .. تحل المشكلة

يقول أحد المخططين عن زوايا القاهرة أخيراً أن حل المشاكل القائمة فيها لا يتأتى إلا عن عرقلة المرور وإجبار الناس على البحث عن مخرج لهم خارج الرقعة الباقية ، وليس عن طريق بناء الكباري أو إنشاء مواقف متعددة الطوابق أو شق الأنفاق على الأقل في المراحل الأولى للتنمية العمرانية .. وحل مشكلة الإسكان والمرافق في المدن الكبرى هو إهمالها وتوفير المساكن والمرافق في أماكن أخرى خارج هذه المدن وإجبار الناس على التحرك إليها .. وكلما أنشئت مشروعات في المجمعات القديمة ساعدت على استقرار الناس على الرقعة الضيقة من الودادى الأعرض ..

والمفط هنا لا يدرك أن القرار يصدر عن المجالس المحلية والتشريعية التي تتحرك في ضوء المخططات اليومية للناس أكثر منها في ضوء التصورات المستقبلية التي قد تتعرض مع بعض الحلول المبالغ ، ودالما ما تصدر القرارات التنفيذية للمشروعات المأجلة مغلقة بالفكر العلمى . للتخطيط الطويل الأجل دون أن توجد الأجهزة التي تحولوه من دائرة الفكر إلى دائرة الواقع والمشروعات والاستثمارات ثم اللوائح والتشريعات التي تضمن ربط المأجل بالأجل .. وهذه عملية تنظيمية إدارية تتميز بها الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة .

و في هوم السكان والإسكان تعيش المجتمعات بمنهجها العلمية والبحية لا تجد أمامها سبلا للتحرك للملاحقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسبلية . فذلك داخل المؤسسات العلمية ملتزم بالواقع والمناهج التي تخضع لها جميع الجامعات التي تجمعها مجلس الجامعات والجامعات هنا قد تفقد الحركة السريعة المنة لربط النظرة بالواقع المثل والمتغيرات السريعة .. وتبقى هوم السكان والإسكان بعد ذلك من اختصاص المجالس النوعية والقومية أو المؤتمرات السنوية والتدوات الدورية وليس بالتأشيل المستمر معها في فاعلت الدروس وصالات الرسم وأجهزة البحث التي تنقل نتائجها أولا بأول إلى مختلى القرارات ليقلوها بالتجربة إلى حيز الترجمة التنفيذية والموازات السنوية والمخطط الخمسية .

وتستمر هوم السكان بنا تعمل أجهزة التخطيط المتصلة لمواجهةها دون تنظيم أو رابط مهي تتابع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزى في وزارة التخطيط الممرالى بوزارة التصميم أو في جهاز تنمية القرية في وزارة الحكم المثل وبالثقل في الهيئات وجميعها تسمى إلى حل المشاكل اليومية للمواطنين دون الالتزام بالإستراتيجية القومية التي تستدعى توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خارج الرقعة المأهولة بالسكان وذلك بتوفير عوامل الجذب في الخارج أولا ثم توفير عوامل الطرد من الداخل والربط بينهما في عملية تنظيمية مستمرة لإعادة توزيع السكان والإسكان . ومن هذا المطلق فإن نجاح أى مشروع استثنائى منفذ في إطار الخطة القومية يقاس بمدى تحقيقه للإستراتيجية العمرانية للدولة تحقيقا جزئيا أو كاملا ، فقد يكون المشروع من الناحية المالية ناجحا في مواجهة المشاكل المأجلة ولكنه من ناحية تحقيقه للإستراتيجية العمرانية فاشل وذلك لتضارب نتائجها مع أهداف الإستراتيجية ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر في أهداف المخطط القومية التي تسعى إلى زيادة الدخل القومى بنسب معينة .. واضطخ القومية هنا تقاس بالأرقام وما يمكن تحقيقها منها سنويا .. ولتأقاس بمدى تحقيق هذه الأرقام للإستراتيجية العمرانية لامتداد الرقعة السكانية خارج الودادى الضيق .

وإذا كان بناء المدن الجديدة يحقق جزية من أهداف الإستراتيجية العمرانية إلا أن الإستراتيجية في حد ذاتها هي حركة قومية تتعامل مع المجمعات القائمة كما تتعامل مع المجمعات الجديدة بكل أحجامها وبكل أغراضها .. وهي حركة قومية تحرك التنمية القطاعية بنحوها الاقتصادية والاجتماعية كما تحرك التنمية العمرانية بأبعادها المالية . ومفتاح الحل ليس في رسم السياسات أو وضع المخططات أو عقد المؤتمرات والتدوات بقدر ما هو في تنظيم العملية التخطيطية على كافة المستويات وبالتالى تنظيم الأجهزة التي تقوم بها . هنا هو الفرق بين التحضر والتخلف ..

الأرقام الاقتصادية ٢ / ٧ / ١٩٨٤



الكتابة عن البعد المكاني في الخطط القومية

مع كل الدراسات والبحوث التي جرت وتجري في مجال العمارة والتخطيط العمراني .. فإن الأمر في النهاية ، مرهون بأهداف وبرامج الخطط القومية ، التي تتحدد في إطارها نوعية المشروعات ومواقعها ، وأحجام الاستثمارات المخصصة لها . والتخطيط العمراني كان ولا يزال يُفهم على أنه عمل هندسي لرسم الطرق وتقسيم الأراضي ، وتخصيص استعمالاتها .. كما أن معظم الدراسات والبحوث كانت تتعرض لمكونات التنمية في صورتها القطاعية ، دون تكامل على المستوى القومي أو الإقليمي .. وفقدت خطط التنمية خصائصها التكاملية ، في إطار البعد المكاني .. وكان قد سبق لي أن كتبت في هذا الموضوع مقالا بعنوان أخذ مساحة كبيرة من صفحة الأهرام في ٤ / ٣ / ١٩٦٣ ، وهو - « زحف العمران الصناعي على الأرض الخضراء » - نهبت فيه إلى النتائج الوخيمة التي تنتظر المدن والقرى المصرية ، إذا ما تركت تمتد على الأراضي الزراعية دون كيح لجماعها ، وتوجيه التعمير إلى الأراضي الصحراوية على جانبي الوادي .. وذلك بإنشاء تجمعات صناعية ، تجلب إليها الفائض من العمالة في المناطق المزدهرة .. وكان أول نداء في هذا الاتجاه على صفحات الجرائد منذ ما يقرب من ٢٣ سنة .. وكنت لا أزال منرسا بقسم العمارة .. أحاول أن أقدم للرأى العام ولتخذي القرار ما يتراءى لي من أفكار أو نظريات علمية .. ومع هذا التحذير .. لم تتحرك الأمور طوال هذه المدة .. ومع ذلك لم أتوقف عن المعطاء .. بالكلمة المكتوبة ..

وبعد انتهاء عمل بالأمم المتحدة ، وعودتي إلى مصر في نهاية عام ١٩٧٩ .. بدأت الكتابة مرة أخرى .. دون تردد .. أو تحاذل . وكان لموضوع البعد المكاني في خطط التنمية القومية أهمية خاصة ، في عدد من المقالات التي كتبتها ، بعد ذلك .. ففي ٦ / ٦ / ١٩٨٠ كتبت مقالا عن دور الحكم المحلي في التنمية الإقليمية ، ربطت فيه بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وبين التنظيمات الإدارية لأجهزة الحكم المحلي .. وهكذا ولأول مرة ، تظهر الدعوة إلى ربط التخطيط بالتنمية الإدارية .. فكلاما مكثف للآخر ، ومرة أخرى دعوت في هذا المقال إلى ضرورة تكامل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية مع الجوانب العمرانية في برامج التنمية القومية .. وهي الدعوة التي ما زلت أعمل لها حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، حين تقدمت بمذكرة في هذا الشأن إلى أجهزة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وأجهزة التخطيط العمراني ، وأجهزة التنمية الريفيه والمستوطنين في القوات المسلحة ، ندعوهم فيها إلى الالتقاء على هدف واحد ، هو تكامل هذه الجوانب الثلاثة في خطط التنمية الخمسية التالية .. وأخذ معهد التخطيط القومي بالمبادرة بتنظيم ندوة تضم هذه الجهات حول وثيقة العمل التي أعدها بهذا الشأن ..

ولم يتوقف القلم عن الكتابة .. في كل مناسبة تتاح ، ففي فبراير ١٩٨٢ انتقد مؤتمر الاقتصاديين المصريين لمحاولة وضع الخطط الواقعية ، التي ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تتغير بتغير القيادات .. ومع ذلك حاولت في المقال الذي نشر بهذه المناسبة في ١٤ / ٢ / ١٩٨٢ ، أن أنه إلى أهمية البعد المكاني في خطط التنمية القومية ، والحاجة إلى جهاز مركزي للتنمية القومية .. وإذا كان هذا المقال قد نشر في بداية عام ١٩٨٢ ، إلا أن نتائجه بدأت تظهر في نهاية عام ١٩٨٥ ، عندما أعلن وزير التخطيط أن الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧ - ١٩٩٢ سوف تبنى على أساس ثلاثة محاور رئيسية منها محور البعد المكاني .. وهكذا بدأت الكلمة المكتوبة تجد من يقرأها .. أو يأخذ بها .. ولو بعد حين ..

وفي نفس الاتجاه واصلت الكتابة للبحث على تكامل المشروعات الجديدة في برامج التنمية المحلية والإقليمية ، مع الإصرار على ضرورة احترام البعد المكاني لهذه البرامج .. ونشر مقال يدعو إلى ذلك في ٢١ / ٦ / ١٩٨٢ .. بنفس الفكر ونفس الإصرار الذي كتبت به مقالاتي السابقة .. وبعد أقل من شهر واحد نشرت مقالا تحت عنوان « كيف نصنع خريطة مصر المستقبل » انتقلت فيه دور المكاتب الاستشارية الأجنبية في وضع التخطيطات المحلية والإقليمية ، دون أن يكون هناك تنسيق بينها ، وبين الأجهزة التي تعاقبت معها ، الأمر الذي تسبب في تشتت الدراسات ، وتباين الاتجاهات ، وإهدار الجهد والمال .. وقد أثار هذا الوضع في نفس مرارة دفعتني إلى الكتابة عنه .. خاصة وأنت في أثناء عمل كبيراً لخبراء الأمم المتحدة بالملكة العربية السعودية .. حاولت في عام ١٩٧٥ وضع حدٍّ لثل هذا الوضع الذي قام بعد ذلك في مصر عام ١٩٨٢ .. ووضعت أسلوباً جديداً ، لاستقرار عمليات التنمية العمرانية ، على أسس ثابتة ، تقوم بها الأجهزة المحلية بأسلوب موحد .. ومفاهيم موحدة ..

ولم تترك مناسبة إلا وكتبت فيها بما يحللم نظرية التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العمرانية . وفي عهد تحرير سيناء كتبت في ٢٥ / ٤ / ١٩٨٥ كلمة عن الاستراتيجية القومية للتعمير واستراتيجية الدفاع ، التي تتطلب التركيز على تعمير سيناء كهدف قومي .. وعندما منحت الفرصة للكتابة عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ - ١٩٩٢) التي يجري إعدادها في عام ١٩٨٦ ، لم أتردد في إبراز الأهمية البالغة لهذا الموضوع .. وكانت المناسبة حضورى الندوة التي أعدها المعهد القومي للتخطيط العمراني في ديسمبر ١٩٨٥ .. وعندما تحدث وزير التخطيط عن الملاح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية ، أشار إلى المحاور الثلاثة الرئيسية لهذه الخطة ومنها محور البعد المكاني .. ولم تكن صورة البعد المكاني عند سيادته كاملة الوضوح ، حيث أنه يظهر لأول مرة في تاريخ التخطيط القومي .. واتخذت هذه المناسبة لأكتب مقالا مطولا عن البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية .. والقرارات الصعبة التي يجب اتخاذها لتأكيد فعاليتها في التنمية القومية . وكان هذا المقال هو خاتمة المقالات التي كتبتها في عام ١٩٨٥ ونشر في مجلة الأهرام الاقتصادية في ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٥ .. أحسست بعده أنني عثرت عن كل ما أردت إيضاحه في هذا الموضوع ..

زحف العمران الصناعى على الأرض الخضراء



١٩٨٦/٣/٤

تعليم الدكتور

عبدالمالكي إبراهيم

في الوقت الذي تعمل فيه الدولة بكل قواها لزيادة الرقعة الزراعية في البلاد سواء أكان ذلك عن طريق استصلاح الأراضي البور أو عن طريق تعمير الصحارى وبمينة المناطق الجديدة لاستقبال مياه السد العالي ، نشاهد المدن المصرية وهي ترحف منطقة على الأراضي الزراعية مستقطعة منها مساحات شاسعة دون ما وقلب أو قرة تكبح جماحها .

ما يقرب من ٣٠ ألف فدان في الخمسين سنة القادمة . وذلك إذا ما استثنينا من هذه المدن تلك التي يتيح لها الظروف أن تمتد في غير الأراضي الزراعية .

حديث الأرقام

تشير الأرقام إلى مدى تضخم المدن المصرية التي زادت عدد سكانها بمقدار مرة ونصف مرة على ما كانت عليه منذ ربع قرن مضى . فالتنم المصرية تتسارع في الوقت الحاضر حوالي ٣٨ ٪ من جملة السكان بالبلاد . ومع الزيادة المستمرة في عدد السكان بمعدل نصف مليون نسمة في العام نجد أن معدل الزيادة في سكان المدن يبلغ حوالي أربع مرات معدل الزيادة في سكان الريف . وتنعكس هذه الظاهرة بدورها على الامتداد العمراني لهذه المدن على حساب ما يتخط بها من الأراضي الزراعية التي لا تستطيع أن تتسع بالمعدل الذي يقابل هذا التضخم . ففي الوقت الذي بلغ فيه تضخم المدن حوالي مرة ونصف مرة على ما كانت عليه من ربع قرن ، نجد الأرض الزراعية قد زادت بمقدار ١٠ ٪ وفي نفس الوقت تقل الإحصائيات على أن للمدينة المصرية سوف يضاف سكانها في الخمسين سنة القادمة بمعدل يقارب معدل الزيادة في الرقعة العمرانية . فإذا ما تركت المدن المصرية بعد ذلك على حريتها في التوسع والامتداد فإن ذلك سوف يكون على حساب الأراضي الزراعية التي هي عنصر من عناصر الإنتاج بالبلاد وسوف تظلم منها

والقرية أيضاً

أما بالنسبة للقرى فإن معدل امتدادها العمراني يبلغ حوالي ١ ٪ في العام وهذه نسبة بسيطة إذا قيس بمعدل الامتداد العمراني للمدينة . فقد دأب امتداد القرية على أن يسير في أميق الحدود وذلك بسبب حرص الفلاح على كل شبر من الأراضي الزراعية . وهكذا أصبحت القرية المصرية كتلة سكنية متناكسة . وإذا سار تخطيط القرية المصرية بعد ذلك على أساس مناطق الامتداد الجبلية دون أن يوضع حتماً من المساحة الحالية للقرية شيء فإن هذه القرية قد تستقطع في تخطيطها الجبلية حوالي ٤٠ ألف فدان بمعدل عشرة أقدنة للقرية الواحدة .

الأرض الصحراوية

وهكذا نجد أن المدن والقرى المصرية في امتدادها في المستقبل قد تستقطع حوالي ٢٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية الخصبة يطعمها وإنتاجها . الأمر الذي يجب تداركه من الآن في

عمليات التخطيط الإقليمي في الدولة بإعادة توزيع السكان والتجمعات السكية على حساب الأراضي الصحراوية .

إن جلور المشكلة لا تزال تكمن في تزايد السكان في المدن وتضخم عددهم بسبب زيادة معدل الهجرة من الريف إليها عن معدل الهجرة خارج هذه المدن . ولقد يستلزم التخطيط الإقليمي للبلاد بعد ذلك توزيع السكان والتجمعات السكية إلى خارج المناطق الزراعية أو إلى حدودها الشرقية والغربية . وربما تطلب هذا الاتجاه توجيه التجمعات الصناعية الجديدة إلى حدود الوادي الأخضر لجذب إليها الأيدي العاملة من المناطق المزدهرة في مدن الدلتا أو الصعيد بدلاً من أن توجه إلى الأيدي العاملة في تجمعاتها المتضخمة . وبهذا يمكن تخفيف الضغط الكبير على الأراضي الزراعية ويقل كذلك الزحف العمراني عليها .

سوء حالة الإسكان

وتدل الدراسات التحليلية في تخطيط المدن والقرى المصرية على أن المشكلة ليست في درجة التراجع في السكان بقدر ما هي في سوء حالة الإسكان بها . فإذا ما قدرنا الكثافات السكانية بالمحافظات التي يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها المحلية فإن الدراسات التخطيطية في هذا المجال تشير إلى أن المساحة التي قد تحتاجها مضاعفة سكان المدينة في الخمسين سنة القادمة يمكن حصرها في حدود ٤٠ ٪ من مساحتها الحالية . وطبقاً لهذا

التفكير يصبح معدل امتداد المدينة في المتوسط حوالى ٣,٣ فدان على ألف نسمة . ويريد هذا المعدل إلى ما يقرب من ٤,٥ فدان إذا ما أدخلنا في الاعتبار حساباً لمعدل الامتداد في مساحات المناطق المفتوحة والمنازل والمباني التجارية والعامه .

وعلى هذا التقدير فإن المساحة التي قد تستغلها المدن الواقعة وسط الأراضي الزراعية تبلغ حوالى ١٢ ألف فدان في امتدادها المستقبل . والمشكلة بعد ذلك تنحصر في توجيه هذه الامتدادات خاصة في الاتجاه الرأسي .

وتدل الدراسات التخطيطية كذلك على أن المساحات الحالية للقرى تستطيع أن تستوعب السكان الحاليين بها في التخطيط الجانبي لها . على أن يقابل امتداد هذه القرى في الاتجاه الرأسي في الدور الثالث لمبانيها السكية . كما تدل هذه الدراسات كذلك على أن المساحات الحالية للمدن تستطيع أن تستوعب في تخطيطها الجانبي حوالى ١٥ ٪ زيادة على سكانها الحاليين إن لم يكن أكبر إذا ما أُعيد تخطيطها على أساس سليم وخطة إسكانية واضحة تصمم فيها الوحدات السكية بحيث تستوعب الحد الأدنى لمستلزمات الحياة مع تنظيم وسائل المعيشة للسكان لعمل نماذج موحدة من الأثاث تتناسب مع التصميمات المعمارية وعلى أن تبنى اقتصاديات خطة الإسكان على أساس تطور صناعة البناء في البلاد بعمل نماذج موحدة تختلف التركيبات المعمارية والإشغالية وبذلك تنخفض تكاليف الإشاء إلى أقل حد ممكن بالإضافة إلى سرعة التنفيذ وسهولة .

إنه لا يزال أممناً في هذا الشأن طريق طويل في مجالات الأبحاث النوعية والدراسات التخطيطية ، ليس فقط حتى نستطيع بناء مدنتنا الجديدة مع المحافظة على كل شئ من الأراضي الزراعية المحيطة بها بل حتى نستطيع بناء الريف وأن نلرب فيما بين بيت الفلاح الذي ورثه من آتلاف السنين والمعمل الذي يحمل للمستقبل .

الأهرام ٤ / ٣ / ١٩٦٣





بناءً على توصيات الرئيس السادات انتقلت السلطة التنفيذية إلى المحافظين
فقد الحكم المحلي التقليدي وبذلك أصبح المحافظون مسؤولين مسئولية
تامة عن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وإدارة شئونهم - ولأنه
الاستقلال الجيد للحكم المحلي قادراً على وضع الهيكل التنظيمي الإداري
والجانب وصفه إرطاعها التنفيذية الإدارية بين الإدارات الإدارية
التي تديرها ولاية جديدة على أساس جديدة وبغاية جديدة تنسجم مع

هذا حارما للمواطنة بين تنفيذ المعالجات الثلاثة المتوازية لايز وأ.ن.م. في صورة

كاملة مستورة نقيم نتائجها على عرصات
 زمنية مديدة لمسود نسلها لتراو
 العملة الحظية في العالمين الطامعين
 والجودة والمؤدة الشلل والقصور
 ونواجه الإدارة الحظية الكارثية
 في هذا الشأن ضارين استاسين في
 العملة الحظية أولا في تحديد الكمال

بناءً على توجيهات الرئيس السادات انضمت السلطة التنفيذية إلى الحاضرين تأكيداً لبدأ الحكم أهل الكفاح وبذلك أصبح الحاضرون مسئولين متوكلين كاملة عن تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والعمالية والحفاظ عليهم . ولابد وأن يكون النظام الجديد الحكم أهل قادرا على وضع الخطط التنظيمية الإدارية لأجهزة وأغنية وتوصيف ارتباطها بالهيكل الذي يزر الكبريات الإدارية والمهبطي للمحافظات إنداء بداية جديدة على أسس جديدة ومقبولة جديدة تساهم في التطور .

وأن تبدأ من نفس نقطة الإنطلاق الأولى للعملية التخطيطية .

لقد تنبه كثير من الدول النامية إلى كل هذه المفاهيم وبدأت تتدخل من مسلمات العمل التخطيطي التقليدي في أجهزة التخطيط بحيث يصبح التخطيط عملية مستمرة ومتحركة لها ضوابطها العلمية والتطبيقية وليس موضوع دراسات وتقارير تنسى بانتهاه أعدادها في صورة منمنقة وإخراج جذاب .. وهذا ما يمارسه كثير من بيوت الخبرة الأجنبية حيث تنسى أعمالها بانتهاه التقارير التي تقدمها في الدول النامية . وترك وراءها فراغا تنظيميا وفنيا ، يساعد على الإلتجاء إليها مرارا ومرات .

ولابد أن نشير في هذا المقام إلى التجربة التخطيطية التي بدأت في مصر بعد تأسيسها إلى أقاليم تخطيطية تضم كل منها محافظات إدارية وهي تجربة في حد ذاتها تؤكد ضرورة الحركة بين المسويات التخطيطية المختلفة سواء ما كان منها حل المسوى القومي أو المسوى الإقليمي

أو المسوى الشبه الإقليمي للمحافظات أو المسوى المحلي للمدن والقرى . وهو ما لم يطور بعد في الإطار المكامل للعملية التخطيطية . كما لم تتطور بعد مقومات التنمية الشاملة بمنصرها الثلاثة المتكاملة ، الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .. الأمر الذي يتطلب تقييما لهذه التجربة الرائدة لإيجاد الصيغة الأمثل لتحديد الأقاليم التخطيطية في مصر ، التي تختلف في خصائصها التخطيطية عن غيرها من دول العالم التي مرت بمثل هذه التجربة .. وإذا كان لابد من تطابق التقسيمات التخطيطية مع التقسيمات الإدارية ، فإن أساليب التسمية في الأقاليم التي تتوارف لها الموارد الطبيعية والبشرية تختلف عن أساليب التسمية في الأقاليم التي تتوارف لها الموارد الطبيعية ولا تتوارف لها الموارد البشرية وبالتالي فإنها الأقاليم الأولى لابد وأن تختلف عن إدارة الأخرى . وهذا ما يحتاجه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر .

الأهرام ٧ / ٦ / ١٩٨٠



الى مؤتمر الاقتصاديين

كيف نحقق الاستقرار في التنمية ؟



١٩٨٢/٢/١٤

من أهم ما أثار إليه السيد الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه يوم ٢٦ يناير ١٩٨٢ هو الحاجة إلى الاستقرار والاستقرار في التنمية القومية ووضع خطط واقعية ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة للتنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية . الأمر الذي يحتاج إلى جهد كبير لتحقيقه خاصة في مراحل الأمر الذي يتطلب قدرة من الحركة والروية في إطار ثابت لاستراتيجية ثابتة . وهذا ما يعني الاستقرار والاستقرار .

التخطيط القطاعي والقومي

وإذا بدأنا بأجهزة التخطيط
فستجد أنها

بمك القاتود :

عبد الباقي إبراهيم

أن تحقيق الاستقرار والاستقرار
في التنمية القومية لضمان تقدم

من أهم ما أثار إليه السيد الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه يوم ٢٦ يناير ١٩٨٢ هو الحاجة إلى الاستقرار والاستقرار في التنمية القومية ووضع خطط واقعية ترتبط بسياسة اقتصادية ثابتة لا تتبدل ولا تغير بطور القابات . الأمر الذي يحتاج إلى جهد كبير لتحقيقه خاصة في مراحل الأمر الاقتصادي وللدولة وما يرتبط به من مستويات ثقافية وسلوكية ومؤثرات دولية التي يتطلب قدرًا من الحركة والروية في إطار ثابت لاستراتيجية ثابتة . وهذا ما يعني الاستقرار والاستقرار .

تحقيق الاستقرار والاستقرار

إن تحقيق الاستقرار والاستقرار في التنمية القومية لضمان تنفيذ المخطط وواقعيتها لا بد أن يرتبط باستقرار أسلوب العمل في تناول هذه المخطوط وبرمجتها ومتابعتها وتقييمها من جهة وتنفيذها بتتاليح البحوث النوعية والبيانات الإحصائية من جهة أخرى ، الأمر الذي يتطلب بناء جديدا للمبني التنظيمي للعملية التخطيطية على كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية والتفصيلية وتوحيد برامج البحوث النوعية وغوى البيانات الإحصائية بحيث تخرج المخطط التنظيمي للعملية التخطيطية وأرباطه بالبرامج التنفيذية شاملا العلاقات الوظيفية .

وإذا كانت العملية التخطيطية تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المخطط القومية والإقليمية والمحلية والتفصيلية فهي لا بد وأن تضم إليها أيضا الجوانب العمرانية وهي الجوانب المكانية وذلك على صورة متكاملة نظرا لأهمية المؤثرات المكانية على الجوانب الأخرى في المستويات التخطيطية المختلفة . وبذلك تتم العملية التخطيطية في وقت واحد على الأبعاد الزمنية المختلفة الماحلة والقاصرة والمتوسطة والطويلة الأجل شاملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

التخطيط القطاعي والقومي

وإذا بدأنا بأجهزة التخطيط القطاعي في كل وزارة نجد أنها تحاول بتقدير إمكاناتها أن تقدم دراساتها وبرمجتها المستقبلية لتطوير ومخطيط قطاعها .. وقد يوكل البعض منها جانبًا من دراساتها إلى شركات استشارية عالمية بسبب المميز في كوادرها الفنية وقد ظهر ذلك في قطاعات التعمير والسياحة والإسكان والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات .. والتخطيط لأي قطاع يتطرق بطبيعة الأمر إلى مستقبل القطاعات الأخرى . وتأثيرها المباشر وغير المباشر على هذا القطاع . وعندما تنبئ هذه الدراسات وتحدد على ضوءها الاستثمارات اللازمة لا تضمنت كل مشروعات ترفع إلى وزارة التخطيط التي تجمع كل هذه الاستثمارات في بوثقة التخطيط القومي وتخرج منها بصورة أخرى تحدد في ضوء المخصصات المتاحة لكل قطاع وترجع بها بعد ذلك إلى أجهزة التخطيط القطاعية لتعمل من مخططها وبرامجها .. وهنا تنوء معالم المخطط وتشترك البرامج وتتداخل الأرقام .. وتفرق أجهزة التخطيط القطاعي في دواية المخصصات والتعليقات والقرارات .. إلى أن يدخل عليها وزير جديد ليضيف إلى هذا الوضع أفكارًا جديدة .

مركزي يعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعمارية لخطط التنمية القومية بحيث يكون له هو الآخر فروع الإقليمية التي تعمل في نطاق الأقاليم التخطيطية ولغروعه المحلية التي تعمل على مستوى المدن أو التجمعات الريفية .

ومن هذا المنطلق يصبح جهاز التخطيط العمراني أحد عناصر الجهاز المركزي للتخطيط والتنمية حيث تتجمع فيه قسم الكفايات التخطيطية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمعمارية وتخرج عن الخطط المعالجة والقصور والمتوسطة والطويلة الأجل بمنطق واحد وبشكل واحد ويضع المعايير التخطيطية وأساليب العمل بها في كافة المستويات . والجهاز المركزي للتخطيط والتنمية بهذه الصورة يصبح جهازاً أساسياً يتبع رئاسة الدولة وتصبح بذلك المجالس المتخصصة أحد الزوائد التي تغطي هذا الجهاز أو تتجاوز التخطيط إذا جازت التسمية ..

كما يصبح البنك المركزي للمعلومات هو الرائد الرئيس الذي ينفذ المستويات المختلفة للتخطيط بالبيانات الاقتصادية والسكانية والمعمارية كما يصبح الجهاز المركزي للحاسبة والتقويم هو المقوم الأساسي للعملية التخطيطية على كافة المستويات بحيث تعمل الأجهزة الثلاثة بفكر واحد وأواصر وظيفية محددة وواضحة تظهر أساليب العمل فيها بتمامها مرحلة في كتيبات العمل التفصيلي في هذه الأجهزة .

وهكذا يمكن ضمان الاستقرار في التنمية القومية .

والله الممين ..

.. والله الممين

كتب هذا القسام :
الكتور عبدالباقى ابراهيم
استاذ التخطيط العمراني
بجامعة عين شمس
مركز الدراسات التخطيطية
والعمرانية وكثير خيراً
القم المتحدة سابقاً

الأخبار ١٤ / ٢ / ١٩٨٢

وبخراء العالم من حولنا لا يزالون يبحثون عن الصيغة المثلى لتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعمارية في بولقة واحدة على المستويات التخطيطية المختلفة وربط نتائجها بالبرامج التنفيذية التي تتولاها الأجهزة القطاعية ، وقد وصلت بعض دول العالم إلى بعض الصيغ التنظيمية التي تضمن هذا التكامل ، والبعض الآخر مازال في مراحل البحث .

جهاز مركزي

الحاجة إلى جهاز مركزي للتنمية القومية :

إن الاستقرار والاستمرار في التنمية القومية يتطلب في المقام الأول استقراراً واستمراراً لأسلوب العمل في أجهزة الدولة فكثيراً ما تتضمن بعض الأجهزة بهدف التنسيق والتكامل وتوحيد المسؤولية ثم لا تلبث أن تتحول بمسهمات أخرى بهدف التخصص وتوزيع المسؤوليات . وهكذا يتعرض الجهاز الحكومي بين آن وآخر للتغيرات الإدارية بالضم أو التقسيم أو بالتكوين أو الإلغاء الأمر الذي لم يساعد على الاستقرار والاستمرار في العمل أو في الإنتاج .. وإذا قسمنا العمل في الأجهزة الحكومية إلى أعمال تخطيطية وتنفيذية وعلمية وإحصائية . وإذا كان العمل التخطيطي يتم رأسياً على المستويات المختلفة كما يتم أفقياً بين القطاعات المختلفة فهو في هذه الحالة يصبح مركزياً في التوجيه والمتابعة والتقويم وعملياً في التطبيق والتنفيذ . وإذا كان العمل التنفيذي يتم قطاعياً فهو يصبح مركزياً في البرمجة والمعايير والتوجيه وعملياً في التنفيذ والمتابعة . وهكذا الحال بالنسبة للعمل الحاسبي والإحصائي . من هنا يأخذ العمل التخطيطي كياناً يعادل كيان الجهاز التنفيذي والحاسبي والإحصائي ، فإذا كان للحاسبة جهاز مركزي له فروع إقليمية ومحلية في القطاعات المختلفة لتطبيق النظام الحاسبي الموحد .. فإن للجهاز المركزي للإحصاء والصيغة لابد أن يكون له هو الآخر فروع إقليمية ومحلية في القطاعات المختلفة لتطبيق نظام موحد للمعلومات وذلك عن طريق البنوك المحلية للمعلومات التي تتجمع بياناتها في بنوك إقليمية تتجمع بياناتها بنفس الأسلوب في بنك المعلومات المركزي كبديل للجهاز المركزي للتنمية والإحصاء لينفذ العملية التخطيطية . ويتطلب هذا المنطق أن يكون للتخطيط جهاز

حتى تتكامل المشروعات في اطار خطط التنمية



١٩٨٢/٦/٢١

في أعقاب سياسة الانفتاح انطلقت الأجهزة المختلفة تبحث عن مجالات جديدة للتنمية والاستثمار .. وانطلقت معها المؤسسات والشركات من الداخل والخارج تبحث عن أهم المواقف لتقديم فيها مشروعاتها وبما يحقق ربحاتها وأهدافها الخاصة دون النظر لأي اعتبارات أخرى تخطيطية أو اقتصادية أو اجتماعية .. وهم المجتمع وتؤثر عليه .. ويعني آخر في غياب أي ملزم من التخطيطية .. وقد بلغ ذلك

هو تابع لجهاز الحكم المحلي أن هو تابع للجهاز المركزي للتخطيط والتنمية .. والأمور لا يزال مبهما .. والخيوط لا تزال متشابكة .. وإذا استمر تشابكها .. فسوف يقوم كل قطاع بالتخطيط وتنفيذ مشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى .. وبعد فترة تظهر الحقبة وتظهر الآثار ورجوع خرة .. أخرى إلى الوراء .. فتستوعب الدروس مرة أخرى فذلك عندما توجهت الدولة إلى تنمية المناطق الحضرية بهدف الحد من الضغط السكاني على المدن الجامعات الإقليمية .. ولد

في أعقاب سياسة الانفتاح انطلقت الأجهزة المختلفة تبحث عن مجالات جديدة للتنمية والاستثمار .. وانطلقت معها المؤسسات والشركات من الداخل والخارج تبحث عن أهم المواقف لتقديم فيها مشروعاتها وبما يحقق ربحاتها وأهدافها الخاصة دون النظر لأي اعتبارات أخرى تخطيطية أو اقتصادية أو اجتماعية .. بهم المجتمع وتؤثر عليه .. ويعني آخر في غياب أي ملزم من الناحية التخطيطية .. وقد تم ذلك بالرغم من الصعوبات أو الصعوبات التي يتلاقى صداعها .. أمام الإغراء المادي والمطلق المادي وظهرت هذه المشروعات لتحقق أهدافها وأرباحها .. ويدفع الجميع نتيجة لذلك المدن في خطط المرور .. في تشجيع المرافق العامة .. في تلوث البيئة .. وترتفع الأبراج شاهقة وسط الأطلال .. وأجبرت ما في العصر من تكنولوجيا .. وبأبدي الصال الأجانب سواء أكانت هائلة للوائح أو تصاريح خاصة وبعد ظهور الآثار السلبية لهذا الاتجاه .. تبدأ المشكلات .. تماما مثل كل المشاكل التي تواجه خطط التنمية تسببا سرعة القرار والإنفاق نحو تحقيق أهداف خاصة .. ثم لا تلبث أن تظهر الآثار السلبية بعد فوات الأوان ..

يقوم بنفس المهمة ولي خطط منفصل .. وبأنى البانيون يتفرون إنشاء مراكز صناعية كبيرة على ساحل البحر الأحمر .. وبأنى غرهم يقيموا مشروعات زراعية وصناعية على سواحل البحر المتوسط .. ثم تألى وزارة الثقافة لبنى مراكز ثقافية في مناطق معينة على البحر الأحمر وتربطها بمراكز سياحية دون النظر لأي اعتبارات أخرى .. والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو هل لكل قطاع أن يقوم بالتخطيط لمشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى .. أم أن هناك جهازا خاصا يقوم بالتخطيط للتكامل لمشروعات متكاملة ليقوم كل قطاع بتجديده ما يخصه منها ؟

وإذا صح الاتجاه الأخير فمن يكون هذا الجهاز .. هل هو تابع لجهاز الحكم المحلي أو هو تابع للجهاز المركزي للتخطيط والتنمية .. الأمر لا يزال مبهما .. والخيوط لا تزال متشابكة .. وإذا استمر تشابكها .. فسوف يقوم كل قطاع بتخطيط وتنفيذ مشروعاته الخاصة دون التكامل مع القطاعات الأخرى .. وبعد فترة تظهر الحقبة وتظهر الآثار ورجوع مرة أخرى إلى الوراء .. فتستوعب الدروس مرة أخرى وذلك عندما توجهت الدولة إلى تنمية المناطق الريفية بهدف الحد من الضغط السكاني على المدن الكبرى .. فاقامت الجامعات الإقليمية .. والمصانع المحلية .. وغيرها من المشروعات ، فأكلت الأرض الزراعية وزادت من الضغط السكاني على مرافق وخدمات المدن الإقليمية وأصبحت هذه المشروعات تفتقر وإن كانت هدفها تنمية .. فالأعراض على إنشاء جامعة الزقازيق في الزقازيق مثلا كان في عمله .. وكان البديل هو إنشاء جامعة الشرقية في بلبيس على الأراضي الصحراوية النائية للأراضي الزراعية وبحيث تتكامل معها مشروعات صناعية وزراعية .. لإنشاء مجتمعات جديدة متكاملة على

وفي الأونة الأخيرة ترى العيالات كبيرا على إنشاء العديد من مشروعات التنمية سواء على سواحل البحر الأحمر أو البحر المتوسط أو في المناطق المختلفة في سيناء .. والمهدف من كل ذلك هو الاستعداد المبراني خارج الرأى الضيق الذى كاد يفتتن بالضغط السكاني الذى يقع عليه .. ومرة أخرى تعود نفس الصيغة إلى ضرورة تكامل هذه المشروعات .. فقطاع السياحة يعمل على إنشاء العديد من القرى السياحية على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وقطاع التسمير من جانب

أطراف الرقعة الزراعية .. ثم تبدأ عمليات التصميم المتكاملة زراعيا وصناعيا ترحف على الأراضي الصحراوية .. بدلا من إنشاء مدن جديدة منعزلة .. فالجمعات السكانية المتوسطة مثلا لا يمكن أن تعيش في عزلة عن غيرها من التجمعات الأخرى الصغيرة والكبيرة في نسج عمراني متكامل .

ومرة أخرى وبعد عشرات السنين نعيد نفس الدرس .. ونحن نلاحظ الآن اندفاعا للتصميم نحو سواحل البحرين المتوسط والأحمر وسيناء دون تكامل تخطيطي بين قطاعات التنمية المختلفة . وأقرب الأمثلة مشروعات القرى السياحية التي بدأ التخطيط لها منعزلة عن غيرها من الأنشطة التي تساعد على إنشاء مجتمعات جديدة وإن كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه القرى هو التنمية السياحية .. لذلك لابد من البحث عن مجالات

أخرى للتنمية الإنتاجية مع التنمية الحدية التي تخدم التنمية السياحية في نفس الوقت ، وتوفر الاستقرار السكاني من جهة أخرى . وتختلف مجالات التنمية الإنتاجية والخدمية باختلاف الموقع والامكانيات المتاحة . فالواقع المنبئ من الوجهة السياحية قد تتوفر له مقومات أخرى للتنمية الإنتاجية أو الخدمية .. وبذلك تقام مشروعات البنية الأساسية بهدف الاستيطان السكاني المتكامل . وليس بهدف خدمة مشروعات منعزلة .

د . عبد الباقى ابراهيم
أستاذ التخطيط العمراني
بهندسة عين شمس

الأهرام ٢١ / ٦ / ١٩٨٢

على البحر الأبيض
مقامية في مناطق معينة
سياحية دون النظر لأي
من يفرض نفسه الآن هو ..
ط لمشروعات الخاصة دون
.. أو أن هناك جهازا خاصا
ات متكاملة لإقحام كل قطاع
من يكون هذا الجهاز .. هل

الوقت . لتوفر الاستقرار السكاني من جهة أخرى وتختلف
مجالات التنمية - الانتاجية - والخدمية باختلاف الموقع
والامكانيات المتاحة . فالواقع المنبئ من الوجهة السياحية قد
تتوفر له مقومات أخرى للتنمية الإنتاجية أو الخدمية ..
وبذلك تقام مشروعات البنية الأساسية بهدف الاستيطان
السكاني المتكامل . وليس بهدف خدمة مشروعات منعزلة .

د . عبد الباقى ابراهيم
أستاذ التخطيط العمراني
بهندسة عين شمس



كيف نضع خريطة

مصر المستقبل ؟

د عبد الباقي إبراهيم

استاذ التخطيط العمراني
جامعة عين شمس



١٩٨٢/٧/٧

يظهر أن التخطيط قد أصبح من مظاهر العصر بأحد به التخصصون ليسوا عليه برامجهم التنفيذية . وبأحد به غير المتخصصين ليستكملوا به الصورة المظهرية . وإن كانوا في واقع الأمر يأخذون قراراتهم التنفيذية بعيدا عن أي تخطيط . وكثروا ما تسير العمليات التنفيذية في مشروع ما جبا إلى جيب مع الدراسات التخطيطية على أمل اللقاء عند الانتهاء من هذه المشروعات فيصبح هناك تخطيط قد تم ومشروع قد نفذ كما أصبح التخطيط مشاعا بين المتخصصين في المجالات المختلفة ..

وعلى الجانب الآخر تقوم الشركات المولدة بوضع التخطيط الإقليمي للساحل الشمال مع شركاء عشرين من أهل الثقة وذلك لتوجيه التنمية العمرانية في هذا الجزء القمري الأطراف من الاسكندرية حتى السلوم .. وتصرف الأموال وتقدم الدراسات وينتهي المهرجان . وبعد فترة تقوم الشركات الألمانية بوضع تخطيط عمراني لمنطقة من الساحل مع شركاء مصريين ثم لا تلبث أن تنتهي .. لتبدأ دراسات تفصيلية أخرى يشترك فيها الجميع وذلك في الوقت الذي تقوم فيه جهات أخرى بأعمال تنمية أخرى في نفس المكان .. دون استئذان .. كل في واد ومرسون . ونظهر المشاكل التنفيذية في تنمية الساحل الشمالي وتبدأ العمليات التخطيطية مرة أخرى من جديد .

وفي جنوب الوادي تقوم شركة أمريكية ومعهما شركة لبنانية وتحت رعاية الأمم المتحدة بإجراء دراسات لتخطيط الإقليم الجنوبي من الوادي وللشركة اللبنانية فرصة أخرى فهي تعمل أيضا في عديد من المشروعات في مصر .. مستخدمة الخبرات المصرية في ديارهم دون وكيل أو كفيل .. والعمل في القليع جنوب مصر هم مع وزارة التخطيط في الوقت الذي تعمل الشركات السابقة مع وزارة التعمير .

وعلى ساحل البحر الأحمر قامت الشركات الفرنسية أيضا بدورها لوضع دراسات للتنمية الإقليمية انتهت فيها إلى أن مقومات التنمية في هذا الجزء من مصر لا يتطلب كل هذه الأهمية .. فموادها محدودة وتنميتها محدودة ولا يوجد فيها إلا مناطق محدودة للتنمية السياحية .. وارتدى

ولأنه هنا مثلا في جانب واحد من جوانب التخطيط وهو التخطيط العمراني الذي أخذت به الدولة منذ عام ١٩٥٦ .. وصار بعد ذلك حقلا خصبيا للتجارب يمارس فيه المسؤولون عن قطاعات التعمير والإسكان هواجسهم الخاصة .. كما أصبح سلعة والتجة في سوق الاستشارات الفنية .. أقيمت عليها الشركات من كل أنحاء العالم تعرض كل منها خبراتها الدولية والعالمية في مجلدات فاخرة وعظمت ماهرة تأخذ بالهلب غير المتخصصين وتستوى ممارسة الأعمال الاستشارية من أصحاب النفوذ والسلطان القديم وفي النهاية تصبح الصورة كالتالي :

مجموعات من الشركات الاستشارية الإنجليزية وأمريكية وأوروبية في تكتلات مع شركاء عشرين من أهل الثقة لتخطيط مدن القناة بمعايير علمية حثيثة لا ترتبط أو تتناسب مع الواقع المحلي في مصر أو في غيرها من الدول النامية ، هذا في الوقت الذي يقع فيه الجدار المصريون مفاهيم معاصرة تطبيق في دول عربية مرت بنفس التجربة بعد التعامل مع الشركات الأجنبية . وبعد أن انتهت مخططات مدن القناة بدأ - بعكس الحال - التخطيط الإقليمي لإقامة القناة تولته شركات إنجليزية من قبل الأمم المتحدة .. جيلف تخطيطات التنمية العمرانية للمنطقة ومن ثم تمديد مستقبل مدنها التي سبق أن وضعت مخططاتها . هذا في الوقت الذي يقوم فيه الخبراء المصريون بتوجيه العمليات التخطيطية بالأسلوب التكاملي في دول عربية مجاورة .. سيقتنا كثيرا جدا في هذا المجال .. وتصرف الأموال وتقدم الدراسات وينتهي المهرجان .

مهرجان البحر الأحمر وقنعت الدراسات وصرفت الموفات ..

والى الجنوب قليلا فى أسوان بدأت شركة أمريكية بدراسات لتمية وادى كركر عسى أن تجد فيه خيرا فقد إليه يد التنمية والصمر ولا زالت الدراسات جارية .. إلى أن تنهى إلى كسيت رشفة وعرايط جيلة .

وفى قلب العاصمة تقوم شركة فرنسية بوضع تصورها لتخطيط المرور بالقاهرة الكبرى كمقدمة لوضع عخططات شبكات مترو الأنفاق .. وعلى الجانب الآخر من القاهرة تقوم شركة دانماركية بتخطيط الجزيرة .. بعيدا عن القاهرة فلنكل عخططها الخاص وأكثما لا يتلان كيثا واسنا ..

ومع كل هذا التشتت فى الدراسات والتباين فى الاتجاهات يقطن المسئولون إلا أنه لابد من وضع دراسة قوية تصمم مصر مبنيا وأقايها أخلا وجنوبا وشرفا وغربا .. وكللت شركة أمريكية بوضع هذه الدراسة الموسمة لتحديد خريطة مصر المستقبل .. وقدمت الدراسات وضعت الدلائل والتصورات لتمية سيناء والوادي الجديد وساحل البحر المتوسط وساحل البحر الأحمر وسيناء مصر .. خاصة القاهرة والاسكندرية .. وانتهت الدراسة إلى نتيجة واحدة .. وهى ليس فى الإمكان أحسن مما كان .. ولا داعي للتوسع الممرالى فى الوادي ومصر متعب لأربعين مليوناً آخرين ومنست بذلك المدن الجديدة التى بدأت تظهر قبل هذه الدراسة واكتشفت الحقيقة واهتمت الشركة الأحبية بعدم الصلاحية والهدم عن الواقعة ، بعد ثلاث سنوات من دراسات متواصلة ..

هنا فى الوقت الذى تقوم فيه شركات أمريكية أخرى .. وإياه دراساتها للتنمية الإقليمية لشبه جزيرة سيناء - والتي تقول فيها ان سيناء يجب ألا تستوعب أكثر من ثلاثمائة ألف نسمة أى ثلث عدد سكان مصر الجديدة .. لأن الموارد غير متاحة والمؤثرات الاقتصادية كلها تؤيد هذا .. ويتلقى هذا للاتجاه بالدراسات الشاملة تصمو مصر ..

وبعد كل هذه التجارب وهذه المفارقات تتعاقد وزارة الصمر على دراسة التخطيط الإقليمى للوادي الجديد . بعد أن أشارت الشركات الاستشارية الأجنبية إلى أنه لا فائدة من التنمية لأن كمية المياه الجوفية فيه غير محددة المعالم والقصديات التمية فيه أكبر من طاقة الاقتصاد المصرى علم ٢٠٠٠ .. ولكننا المكاتب الاستشارية ذات الغفوة والسلطان القديم .. عندها المبررات لكل شيء .. والشركات المولودة حاضرة دائما وجاهرة لتليهم بالعمل ..

ومع ذلك فكل هذه الدراسات لا تزال غفوة لا يمسها إلا المقربون .. بعيدة عن الرأى العام الفنى أو التخطيطى .. وقد حان الوقت لنشرها على العلماء والجامعات والطلبة والطلاليت لئروا ماذا يلور فى بلدهم من دراسات ومنجزات .. لقد حان الوقت لمرضها على المجالس المتخصصة لقول رأيا فيها .. فى الوقت الذى استغرقه .. فى المال الذى أنفق عليها .. فى النتائج التى توصلت إليها .. ربما نحل المشاكل الاقتصادية أو نخفف من مشاكل الصمر والإسكان .. أو نساعد على تمديد النسل ..

وببدأ التخطيط .. والممران منه .. مرحلة جديدة بتجارب جديدة .. وذلك بعد صدور قانون التخطيط الممرالى ملزما بالمخلفات بضرورة وضع عخططات المدن فيها .. ويعتسى المسائل عن تعريف المدن دون إجابة هل هى عواصم المخلفات أو عواصم المراكز أو المدن الريحية .. أو كلها مجتمعة بما فيها القاهرة والاسكندرية .. والمصحب فى هذا القانون أنه يؤكد عدم اعتماد أى تخطيط تفصيلى لأى منطقة فى مدينة ما إلا بعد اعتماد تخطيطها العام الذى يحدد مستقبلها لمدة عشرين عاما مثلا .. كما يؤكد عدم اعتماد التخطيط العام لأى مدينة إلا بعد التخطيط الإقليمى الذى تقع فيه المدينة .. والأقاليم التخطيطية حتى اليوم لم تستقر حدودها .. ولكل شيخ مجتهد طريقته .. ومعنى ذلك أن تخطيط منطقة ميدان محطة لسطا لم يحدد إلا إنا اعتمد تخطيط مطما وتخطيط الإقليم الذى تقع فيه مدينة مطما .. وهل هو محافظة العربية أو وسط الدلتا أو الدلتا .. وهذا علمه عند المجتهدين .. وتبقى منطقة ميدان محطة لسطا ..

تنظر هذه السلسلة من التخطيطات . هنا هو قانون التخطيط الممرالى الذى صدر أعيرا وقت مناقشته على كل المستويات ويعطى تساؤل آخر .. عن كيفية وضع كل هذه التخطيطات هل هى الأجهزة المحلية التى لم تنبها هذا العمل بعد .. أو هى المكاتب الاستشارية المحلية أو الأجنبية التى تؤدى خدماتها بنفس النمط التقليدى للتخطيطات العامة .. ثم متى يمكن تغطية هذه الأعداد الكبيرة من المدن التى يبلغ عددها حسب تقنير المجتهدين ١٥٠ مدينة يبدأ فى ثلاثين منها .. كيف ؟ هنا يظهر سؤال آخر .. هل هناك استراتيجىة عمرانية عامة لترجيح هذه التخطيطات ؟

وتستمر التساؤلات وتستمر التجارب .. والمشاكل تتعاقب .. ويهرب أهل الخبرة بعمرون فى الدول العربية التى سبقتنا فى هذا المجال .. ويضى أهل الثقة يطمون من التجارب .

تعمير سيناء .. استراتيجية قومية

د. عبد الباقي إبراهيم

استاذ بهندسة عين شمس

غيرها من أقاليم مصر بمدنها وقراها للاستراتيجية الضمنية القومية التي وضعت حين مصر دون قراها لم يكن لها أن تتصلب مع الاستراتيجية ولذلك فإن نتائج هذه الدراسة أصبحت على العوائد الاقتصادية قبل العوائد الاجتماعية ..

أعدت هيئة البحوث العسكرية بغلوات المسلحة ندوة الدراسات الاستراتيجية لتعمير سيناء ، استلهاها المأمير عبد الحليم أبو غزالة بكلمة موجها فيها الانتظار إلى أن سيناء قد تعرضت للعديد من الخزوات كما تعرضت أيضا للعديد من الدراسات التي حان لها الوقت لأن تتنقل إلى جيز التطبيق والتفصيل .

فقد تعاقبت على سيناء مجموعات من الخبراء

فقد تعاقبت على سيناء مجموعات من الخبراء



١٩٨٥/٤/٢٥

عمليات التعمير التي تحقق استراتيجية التنمية كما تحقق استراتيجية الدفاع في نفس الوقت ، وبذلك تبدأ سيناء بعد توفر البنية الأساسية فيها مرحلة أخرى أكثر تقدما وأكثر سرعة في التعمير والتنمية . وإذا كانت سيناء تأخذ الأولوية الأولى بالنسبة للاستراتيجية الدفاعية فإن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سوف تكون السند القوي لهذه الاستراتيجية . ومن هنا فإن إرساد دراسات التخطيط الإقليمي أو العمراني للشركات الأجنبية قد تم في إطار من الأحداث التقليدية التي لا تعنى للاستراتيجية حقها في الدراسة وهذا لا حد ذاته أحد متطلبات السيادة القومية التي لا يمكن أن توكل دراستها إلى الهيئات أو الشركات الأجنبية .

وما يقال بالنسبة للوضع الاستراتيجي لسيناء ينطبق على غيرها من أقاليم مصر بمدنها وقراها فالاستراتيجية الحضرة القومية التي وضعت لمدن مصر دون قراها لم يكن لها أن تتصلب مع الاستراتيجية ولذلك فإن نتائج هذه الدراسة أصبحت على العوائد الاقتصادية قبل العوائد الاجتماعية .. وكذلك الخطط التي وضعت للعديد من المدن المصرية وعلى رأسها القاهرة والاسكندرية ومدن القناة وغيرها ولا ما أصرت بعض الدراسات على ضرورة استنزاف كل الإمكانات المتاحة للبناء في المدن والقرى الفقيرة والتي تعاني من الضغط السكاني على مياها ومرافقها .. ولا ما أصرت بعض الدراسات على ضرورة الزيادة في ارتفاعات المباني في العديد من المناطق خاصة القاهرة والمجربة وكأنها خطة مدبرة تهدم استراتيجية الدفاع التي تسعى إلى غطلة المناطق المنيية والانتشار على أكبر مسطح يمكن من الأرض مهما كان الثمن ومهما كانت التضحيات

أعدت هيئة البحوث العسكرية بغلوات المسلحة ندوة الدراسات الاستراتيجية لتعمير سيناء ، استلهاها المأمير عبد الحليم أبو غزالة بكلمة موجها فيها الانتظار إلى أن سيناء قد تعرضت للعديد من الخزوات كما تعرضت أيضا للعديد من الدراسات التي حان لها الوقت لأن تتنقل إلى جيز التطبيق والتفصيل .

فقد تعاقبت على سيناء مجموعات من الخبراء الاستراتيجيين تعمل كل منها في نطاق برنامج عمل خاص له مكوناته الخاصة وله أهدافه الخاصة دون أن يكون بينها رابط أو تسيق ، فبعضة فتاة السويس لها مراكزها الخاصة تلبها أجهزة البحوث الأكاديمية ثم تلبها أجهزة التخطيط العمراني ثم أجهزة الدراسات والبحوث التي تتصلق مع الشركات الأجنبية أو المحلية .. كل ذلك يدور حول التصرف على مقومات التنمية الإقليمية . وتنتهي هذه الدراسات المتناثرة والمتناحرة والمتكررة إلى جملدات ضخمة من الورق لا يقرأها إلا القليل مع ما فيها من اهتار للطاقات والمخبرات والأموال ، هذا في الوقت الذي يوجد فيه جهاز خاص بتعمير سيناء يمكن أن يكون مركزا لكل هذه الدراسات وما ينتج عنها من برامج واستشارات كما هو حاليا مركز تنفيذ المشروعات .

كان الهدف من الندوة التي نظمها القوات المسلحة خطوة على الطريق الصحيح فهي من أفقر الأجهزة التي تستطيع أن تنقل كل الدراسات إلى واقع عمل يرتكز على أساس الاستراتيجية القومية والدفاعية ولي نفس الاتجاه الصحيح توجه كل الأنشطة الصناعية والزراعية والاجتماعية ولي أولها هذه الخطوة التي أقدمت عليها وزارة الإسكان لبناء مصطنع للمجمت الأول في جنوب سيناء والآخر في شمالها ، وهذه البادرة تمثل أساسا لإطلاق

فقيه الأرواح هنا لا تتلمز بالمبادئ الاقتصادية وأمن الدولة ومستقبلها لا تحكمه الحسابات الرقمية .

ولذا كانت الاستراتيجية القومية للتعمير بمقرماتها الدفاعية تهدف إلى عطل خطة المينة من المدن والقرى وذلك بفتح آفاق جديدة للإنتشار العمراني على الأرض الجديدة ونفس السيج العمراني للأقاليم القائمة فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بانتشار مشروعات الإسكان بقدر ما يتحقق بانتشار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أولا كأساس لانتشار مشروعات الإسكان ، كما أن عطل خطة المدن من السكان والإسكان لن يتحقق إلا بخلخلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها أو على الأقل

وقف أى أنشطة اقتصادية أو تجارية أو اجتماعية جديدة في المدن القائمة فالإنسان يسمى دائما إلى مراكز العمل ومصادر الأرزاق أينما كانت ، وهنا تخرج بعض الآراء التي تنظر إلى هذا الاتجاه نظرة اقتصادية بحتة في ضوء ما يتحمله من حزم أكبر من الانفاق ، ولكن في علم الاقتصاديات التعمير والبناء العديد من النظريات التي تستطيع أن تراجعه هذه الآراء وترد على تساؤلاتها وفي ذلك نفى لحجة الضعف في الإسكانيات أو السعي وراء المعونات ، فالأمر لا يحتاج إلا إلى تمييز للمفاهيم التقليدية في المعالجة كما يحتاج إلى تطوير في المناخ والترية التي يفرس فيها البنايات الجديدة حتى يشر ..

الأهرام ٢٥ / ٤ / ١٩٨٥

الرقمية . ومن الدول ومستقبلها لاتحكمه الحسابات

الدفاعية تهدف الى خلخلة المينة القومية بالتعمير بمقرماتها وذلك بفتح آفاق جديدة للانتشار العمراني على الأرض الجديدة ونفس السيج العمراني للأقاليم القائمة فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بانتشار مشروعات الإسكان بقدر ما يتحقق بانتشار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كاساس لانتشار مشروعات الإسكان ، كما أن خلخلة المدن من السكان والإسكان لن يتحقق الا بخلخلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيها أو على الأقل وقدر المدن القائمة فالإنسان يسمى دائما الى مراكز العمل ومصادر الأرزاق أينما كانت ، وهنا تخرج بعض الآراء التي تنظر إلى هذا الاتجاه نظرة اقتصادية بحتة في ضوء ما يتحمله من حزم أكبر من الانفاق ، ولكن في علم الاقتصاديات التعمير والعديد من النظريات التي تستطيع أن تراجعه هذه الآراء وترد على تساؤلاتها وفي ذلك نفى لحجة الضعف في الإسكانيات أو السعي وراء المعونات ، فالأمر لا يحتاج إلا إلى تمييز للمفاهيم التقليدية في المعالجة كما يحتاج إلى تطوير في المناخ والترية التي يفرس فيها البنايات الجديدة حتى يشر ..

قوات المسلحة خطوة
بنة التي تستطيع أن
يتكّن على أساس
الاتجاه الم
الاجتماعية
كان لمصنعين
في منها ، وهذه
تتمتع التي تحقق
يحتاج في نفس
تأسيسية فيها
الطور والتنمية .
استراتيجية
والاجتماعية سوف
من لفان اسناد
شركة كينية قد
دية التي لاتعنى
ذاته أحسن البنايات
لشها الى الهيئات
لمسئاة ينطبق على

البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية.. والقرار الصعب



١. د. عبد الباقي ابراهيم

رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
كبير خبراء الأمم المتحدة سابقا

ظهر البعد المكاني لأول مرة في تاريخ التخطيط القومي في مصر - كمحور رئيسي من محاور الثلاثة التي تحدد الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية مع البعد السلوكي للإنسان المصري والبعد الإقليمي والدولي لمصر - جاء ذلك في كلمة السيد نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي التي ألقاها في الدورة العلمية التي نظمها معهد التخطيط القومي عن هذا الموضوع مساء الإثنين ١٦ ديسمبر ١٩٨٥ .

ولد أسهب السيد وزير التخطيط في شرح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال الإصاح والاعتدال على الذات .. ثم حاول سيادته بعد ذلك تلخيص البعد المكاني لثقافته واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة في فترة تنفيذ الخطة الثانية والقدر لها سبعة ملايين نسمة وقد تستطيع التجمعات السكنية القائمة من مدن وقرى استيعاب مليونين منها ولكن لابد من استيعاب خمسة ملايين المتبقية في تجمعات سكنية جديدة تبنى على أساس المقومات الاقتصادية الشاملة والتنوع الموارد بنسب تحددها المقومات الجغرافية والبيئية . وأشار السيد الوزير إلى أن التجمعات الجديدة لابد وأن تعمد عن الوادي بما يسمح بالاستقرار والاستيطان وليس في صورة المدن الجديدة القريبة من المدن الكبرى أو الضواحي السكنية التي تزيد من المشاكل العمرانية في المدن القائمة . على ألا يتعدى حجم التجمع الجديد ربع مليون نسمة وبحسبة بسيطة وصل السيد الوزير إلى تحديد عدد هذه التجمعات بعشرين هذا من قبل التقدير العام لإصاح حجم المشكلة وليس بالضرورة اعتبار هذه الأرقام نهائية ، فالتنقل العلمي للتخطيط الإقليمي يهدف إلى إيجاد نظام حصر للتجمعات الجديدة يحدد لكل منها حجمه ووظيفته في ضوء علاقته الوظيفية بالنظام الكلي الذي يحكم العلاقات بين مجموع التجمعات الجديدة في المنطقة التخطيطية الواحدة .

شبهة البعد المكاني في الخطط السابقة

والبعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية يعتبر في حقيقة الأمر هو المحور الرئيسي للتنمية القومية على المدى القريب والبعيد فقد أثبتت السنوات الماضية أن اغفال هذا البعد المكاني من برامج التنمية القومية السابقة بالرغم من التحذيرات المتتالية قد أدى إلى تركيز كل المشاكل في المدن والقرى القائمة التي تعاني من داء التضخم والتراكم والانفاق الضخم على المرافق العامة في الخطة الخمسية الأولى ، فساهم في الواقع إلا نتيجة تراكمت الماضي الذي أهمل فيه التخطيط البعد المكاني في برامج التنمية المتتالية .

الأمر الذي تسبب في معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت المجتمع ومعظم المشاكل البيئية التي أصابت المدن والقرى وأوصلتها إلى حالة من الشلل التام الذي يتطلب علاجه أموالا باهظة تؤخر التنمية على قدره برامج التنمية على تحقيق أهدافها ويعني ذلك أن استبعاد البعد المكاني من خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية على مر السنين الماضية كان له السبب الأساسي في تدهور مدن وقرى مصر وتضخمها ، فالبلدية ليست شوارع ومبانٍ متراكمة عضو حي ناعا وموت الحياة

General Organization

مفهوم البعد المكاني في الخطة الخمسية الثانية

وإذا كان ذكر البعد المكاني كمحور أساسى من المحاور الثلاثة التى تنبى عليها الخطة الخمسية الثانية يهت بصيصا من الأمل فى المستقبل المنتظر إلا أن مكونات هذا البعد فى الخطة لا بد وأن يبنى على أساس علمى سليم وبأخذ حقه من العناية والدراسة فهو ليس رسم خريطة اقتصادية لكل محافظة يوضح عليها كافة مشروعاتها سواء المقامة بمعرفة القطاع العام أو الخاص أو عدم إضافة مشروعات جديدة ذات أحجام كبيرة على شريط الودى القديم واستعمالها فى مواقع جديدة لمجمعات جديدة، ولكن البعد المكاني من الناحية العلمية هو حركة مستمرة تدفع الفئات السكانية من الودى الضيق إلى المجمعات الجديدة حركة تحكمها الروابط الاجتماعية القديمة التى تساعد على استقرار الحياة فى المناطق الجديدة .. حركة تشهدها قوة الجذب فى المناطق الجديدة من طرف وتدفعها قوة الطرد من الطرف الآخر فى المدن والقرى القلدة . وبعبارة أخرى أن تنمية المناطق الجديدة لا بد وأن تأخذ الأولوية فى برامج التنمية حتى إذا ما استقر فيها الاستيطان يمكن أن يتبعها تنمية المناطق القديمة . وإذا كان هذا المنهج العلمى قد يتعارض مع بعض الأهداف السياسية التى تحركها مجموعات الضغط من الذين ينتمون إلى المدارس السياسية المختلفة إلا أنه هو السبيل الوحيد لإنقاذ السياسة من الفرق . ويعنى ذلك أن النشاط السياسى لا بد وأن يسمى إلى إرث الخطر الناهم الذى سوف تعرض له المدن والقرى القلدة عاجلا أو آجلا إذا استمرت الأمور فيها تسير على نفس النوال الذى أولفها إلى حالتها الحاضرة . هذا النوال الذى اتهم المدن والقرى الحالية بمشروعات الجماعات الإقليمية والصناعات المحلية والمشروعات القديمة وما تبعتها من خدمات ومرافق زادت من معدل استقطاع الأراضي التى تغذى الإنسان المصرى حتى أصبح يستدين لى كمال . هذا النوال الذى مرق الرقعة الزراعية بالطرق السريعة التى جذبت على جوانبها العمران فى كل مكان والذى ساعد على تركيز ٤٠ ٪ من استثمارات الدولة فى مدينة القاهرة تضم ربع سكان مصر . هذا الفكر الذى يواجه المشاكل بالحلول المأجلة لى سبيل لرضاء

الرغبات الوقتية للشعب واكتساب تأييده السياسى .. هذا الفكر الذى يخلق الحقيقة ويخفيها عن الشعب . هذا الفكر الذى يتفاعل مع التطلعات المأجلة لتسكينها دون إدراك للمشاكل المستقبلية المترتبة عليها .

والبعد المكاني فى الخطة الخمسية الثانية وهو يهدف إلى إعادة توزيع الفئات السكانية على المناطق الجديدة كاستراتيجية عمرانية لى تتأكد إلا توزيع الاستثمارات بالأسلوب الذى يحقق هذه الغاية .. وبذلك يمكن توجيه المشروعات الجديدة التى يقيمها القطاع العام أو القطاع الخاص على أساس نتائج دراسات الجدوى التى تحقق أكبر قدر من أهداف الاستراتيجية العمرانية أكثر منها تحقيق أكبر قدر من العائد الاقتصادى . من هذا لا بد من إيجاد الصيغة الاقتصادية المتوازنة التى تحكم موالع المشروعات الجديدة فمحقق أكبر قدر من الدخل القومى على المدى الزمنى القصير لا بد وأن يوازنه على الكلفة الثانية تحقيق أكبر قدر من أهداف الاستراتيجية العمرانية على المدى الزمنى الطويل . هنا يمكن أن يمثل البعد المكاني فى الخطة الخمسية الثانية عمورا مؤثرا على مستقبل مصر . فليس زيادة الدخل فقط تنهى الأمر .

البعد المكاني والتنظيمات الإدارية

إن فعالية البعد المكاني فى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية لن تظهر فقط فى أرقام الخطة وعواملها ولكنها تظهر أيضا فى التنظيمات التى تساعد على تحقيق أهداف هذا البعد المكاني . والمكان فى مصر تتجاذبه العديد من الجهات والمؤسسات منها يسبى إلى تحقيق غاية واحدة متحددا التوابع والقوانين التى تحرك هذه الجهات والمؤسسات وإن تعارضت هذه التوابع وهذه القوانين - كما هو حادث - بين قانون التخطيط العمرانى وقانون تحديد الحيز العمرانى للمدن والقرى ، أو ما هو واضح من تكرار اختصاصات الجهة العامة للتخطيط العمرانى فى تنمية القرى (اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا) - واختصاصات جهاز تخطيط وتنمية القرى - أيضا - (اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا) أو ما هو واضح من مسؤولية وزارة التخطيط من تحديد الأقاليم التخطيطية الاقتصادية وتنميتها ومسؤولية وزارة العمران فى تحديد الأقاليم التخطيطية للتعمير وبناء المجمعات

ناحية أخرى وذلك في مستويات متكاملة حتى يتسع نظام الإسكان التناولي ليشمل أكبر نسبة ممكنة في عخطط الإسكان وذلك على حساب حجم الإسكان الخاص وعلى الجانب الآخر يتحول إسكان ذوى الدخل المحدود إلى مفهوم آخر هو إسكان من يسمي ويعمل على زيادة الدخل من ذوى الدخل المحدود وبذلك يمكن استثمار مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود الذى توفره الدولة كوسيلة لزيادة الإنتاج على أساس أن الدولة تساعد من يساعد نفسه وهنا يمكن توفير أكبر عدد من الوحدات السكنية في صورة القشرة الحضرية مع ترك المساحة الداخلية للسكان بنظمها وبنيتها كبنما يشاء تبعا لجهده الخاص وعلى قدر المدخرات التى يوفرها وبذلك تستطيع الحطة الحسية الثالثة أن تضاعف من اعداد الوحدات السكنية في صورة القشرة بنسب تكاليف الوحدات السكنية الكاملة وهنا تكمن أهمية عامل الاقتصاد فى البناء سواء في مشروعات الإسكان أو في مباني الخدمات أو المباني العامة التى ظهر فيها الإحراف فى التصميم والتنفيذ بصورة كبيرة تمثل حجما كبيرا من الفاقد فى قطاع يتخصص حوالى ٤٨ ٪ من جملة الاستثمارات القومية الأمر الذى يستدعى مراجعة كاملة لدور هذا القطاع فى ضوء البعد المكاني للحطة الحسية الثانية .

مصادر المعلومات لتحديد البعد المكاني فى الحطة الحسية الثانية

والبعد المكاني فى الحطة الحسية الثانية أيضا يتم العودة إلى العديد من الدراسات التى تمت فى مصر فى هذا الشأن ومحاولة جمعها كمراجع للدراسات التفصيلية التى سوف توضع لتحديد مكونات البعد المكاني فى الحطة وهذا لايد من الإشارة إلى هنا العدد الضخم من الدراسات التخطيطية التى تمت بواسطة أجهزة مختلفة محلية وأجنبية فى مناطق مختلفة بمقايير وأهداف مختلفة وتمثل نماذج مختلفة لإظهار البعد والمال فى وقت تستعين فيه الدولة لتنظم أبنائها الأمر الذى يستدعى جمع هذه الدراسات بواسطة أجهزة قادرة على التعامل مع البيانات والمعلومات التى تضمها فنيا حصيلتها وإثارة يمكن أن تكون قاعدة أساسية للمعلومات التى تساعد على توضيح البعد المكاني فى الحطة الحسية الثانية . فهناك دراسة السياسة

الجديدة فيها .. وبعد كل ذلك يظهر دور أجهزة القوة المسلحة التى تضم الاستراتيجية الدفاعية عن كافة الأرض الصحراوية والزراعية والتى أرتأت وقف إقامة بعض المدن الجديدة لعدم مناسبة مواقعها لحظتها الدفاعية .. هنا يمكن البحث عن دور وزارة التخطيط - أو بجنى أدق الجائر المركزى للتخطيط - الذى يضمن فعالية البعد المكاني فى تنفيذ الحطة الحسية الثانية دون تضارب بين اختصاصات الأجهزة المعنية التى تتعامل مع الملاك ، فالبعد المكاني فى الحطة الحسية الثانية بهذا المنطق سوف يحول المفهوم العام لإبراج التنمية الاقتصادية الاجتماعية إلى برامج لتنمية الاقتصادية الاجتماعية والمرماتية مما وبهذا يحقق التكامل بين جناحي التنمية بنسب التبع وبفس الهدف الذى تمخضت عنه دراسات خبراء الأمم المتحدة منذ أكثر من اثني عشر عاما ..

البعد المكاني وسياسة الإسكان والتعمير

إن البعد المكاني فى الحطة الحسية الثانية سوف يؤثر بالنتيجة على سياسة الإسكان فى الدولة والإسكان ، وهو يمثل العصب الرئيسى لى بنساء المجتمعات الجديدة التى يتطلبها البعد المكاني فى الحطة . ومن هنا لايد وأن تربط مشروعات الإسكان ومشروعات الإنتاج سواء فى الوفرة أو فى المكان إذ لايد وأن تتحول مشروعات الإسكان من مجرد إعداء الأراضي للتعمير وتوفير المواد اللازمة للبناء وإطلاق العنان للقطاع الخاص لىنى كما يشاء ومن مجرد توفير أعداد من وحدات الإسكان الشبى فى المناطق الحالية فى المدن أو فى حواها إلى سياسة عامة للإستيطان تربط السكن بمكان العمل فى كل من المجتمعات الجديدة والقديمة مع سياسة عامة لأسس تخطيط وتصميم وبناء الإسكان الجديدة بما يتناسب مع البيئة الصحراوية واستعمال المواد المحلية وتعمير المشاركة الشعبية فى عمليات البناء وأكثر من ذلك الاعتداع على التكنولوجيا المتلفة وتوفير الطاقة التى كادت تنضب فى مصر ، كما يتطلب الأمر إعادة النظر كلية فى نظام الإسكان التناولى الحال الذى تحول إلى أسلوب للتجارة فى المساكن بعد الحصول على القروض المبسرة للبناء فى أى مكان وبأى أسلوب وبأى نمط . من هنا يمكن ربط نظام الإسكان التناولى بنظام الإنتاج التناولى من ناحية ونظام الخدمات التناولى من

للتلعة وهو الإقليم المعتد من وادي النيل غربا حتى البحر الأحمر شرقا . وهناك دراسات عن تخطيط النقل والمواصلات على المستوى القومي قامت بها وزارة النقل .. كما تقوم وزارة الزراعة من جانبها بتحديد حدود امتدادات المدن والقرى بالاستماتة بالخرائط الجوية التي يمدتها مركز الاستشعار من بعد .. وغير كل ذلك من دراسات . وما خفي كان أعظم - - يعني ذلك إهدارا للجهد والمال في دراسات تفسر البعد المكاني لخطط التنمية القومية دون أن نجد من يستفيد منها في وضع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمعمارية التي تتحول بالتنمية إلى مشروعات واستثمارات تخصص لكل وزارة تنفيذية نصيبها منها للتنفيذ . ولن يصلح هذا الحال إلا باتساع المهمل المركزي للتخطيط الذي تصب فيه كل البات والإحصائيات واشتغلت الممراتية لمصر وتخرج منه برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمعمارية بصورة متكاملة والأمر لا يتطلب إلا التجرد من الحساسية والبيروقراطية حتى يرتفع الصالح العام فوق كل اعتبار .. هنا تظهر شجاعة القرار قبل أن تفرق السبينة بمن عليها وإن في الماضي القريب لمصر .

ومن الغريب أن نجد عددا من الجهات الرسمية وهي تعمل منفصلة حل إيجاد الصيغة العلمية والتطبيقية للبعد المكاني في خطط التنمية القومية . ففي الوقت الذي يمد فيه معهد التخطيط القومي لعقد ندوة علمية تجمع كل الجهات التي تتعامل مع المكان سواء في وزارة التعمير أو الحكيم المخل أو الزراعة أو القوات المسلحة بهدف البحث عن صيغة لمعالجة الإحصائيات المشتركة بينها ووضع الأسلوب الذي يضمن تنسيق العمل بينها نجد هناك لجنة وزارة التعمير للبحث عن صيغة أعمرى لتأكيد البعد المكاني في خطط التنمية القومية . كما نجد أيضا اهتماما خاصا من بعض أعضاء مجلس الشورى لإعداد دراسة أخرى تتحدد محاور التنمية العمرانية خارج المناطق المأهولة بالسكان في الوادي الضيق . كما يدعى البعض الآخر قدرهم على إعداد مخطط شامل لمصر في ستة أشهر إذا طلب منهم ذلك .. وغير ذلك من الاهتمامات والمبادرات المنتشرة التي لا يحصونها فكر واحد أو جهاز واحد .. وبقي جسد مصر سقلا لتجارب .

القومية للتعمير والتي تكلفت مليوناً ونصف المليون دولار من للمعونة الفنية الأمريكية ونصف مليون جنيهه مصري من الحكومة المصرية وتزدحم بها أدراج الجهاز المركزي للتعمير بوزارة التعمير . ثم هناك دراسة الإسكان وصناعة البناء في مصر التي قام بها الأمريكيون مع جامعة القاهرة لتأخذ من يستفيد منها ودراسة التخطيط الإقليمي لمطقة القناة التي اشترك فيها برنامج التنمية للأمم المتحدة شاملة التخطيط الصناعي والتخطيط السياسي وهناك دراسات تدرب القوى العاملة في صناعة البناء في القلم قناة السويس بالتعاون مع المعونة المالدانكية ودراسة جموي التكامل الزراعي في القلم القناة والدراسة الإقليمية لبحيرة المنزلة بالتعاون مع الأمم المتحدة والدراسة الخاصة بالتخلص من الفضلات في القلم القناة ثم دراسة التخطيط الهيكلي محافظة السويس بالتعاون مع المعونة الترويجية ودراسة القوى العاملة في القلم القناة وفي جنوب مصر هناك الدراسة الإقليمية لتنمية بحيرة السد العالي بالتعاون مع أجهزة المعونة الفنية اليابانية ومشروع المزارع التجريبية بمنطقة كلابشة . وعلى الجانب الشرقي لمصر هناك دراسة التخطيط الإقليمي لمحافظة البحر الأحمر بالتعاون مع وكالة التنمية الفرنسية وفي الشمال هناك دراسة الساحل الشمالي الغربي . وفي أعلى بقعة في مصر تمت دراسة التنمية الإقليمية لسيناء بالتعاون مع المعونة الأمريكية هذا بخلاف الدراسة الإقليمية للوادي الجديد ومخططات مدن بور سعيد والإسماعيلية والسويس والمنشور من رمضان والساعات ودمياط الجديدة ثم إقليم دمياط وتجديد مخططات القاهرة وضواحيها ثم التخطيط الإقليمي لمنطقة الفراغة . ونجري الآن إعداد الدراسة الإقليمية لمنطقة ميناء دمياط وما حوله . وبحسبة بسيطة يمكن القول بأن الدولة قد انفتحت على هذه الدراسات حوالي ٩ مليون جنيه بالإضافة إلى قيمة الممولات الأجنبية التي بلغت حوالي ١٣ مليون دولار و ٢ مليون استرليني و ٩ ملايين فرنك فرنسي و ١٠٥ مليون كرونة دانمركي و ٣,٧ جلد هولندي ، هذا بالإضافة إلى تكاليف مشروعات أخرى تزرع بها مختار وزارة التعمير . ثم هناك الدراسات الإقليمية التي قامت بها وزارة التخطيط من ناحية أخرى للإقليم التخطيطي لجنوب الصعيد بالتعاون مع الأمم

البعد المكاني والتقسيمات

التخطيطية والإدارية

ويظهر البعد المكاني في خطط التنمية القومية بعد كل ذلك في إطار التنمية الإقليمية للأقاليم التخطيطية التي تمدها وزارة التخطيط وبني ذلك أن تأكيد البعد المكاني في التنمية القومية لابد وأن يرتبط بأجهزة التنمية الإقليمية الأمر الذي لم يتطور بعد في إطار الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط المحلي . وإذا كان هنالك دراسات تجري في الوقت الحاضر لتنظيم أجهزة التخطيط القومي فقد سبق أن أعدت دراسات أخرى لتنظيم أجهزة التخطيط المحلي قامت بها اللجنة العامة للتخطيط العمراني أدخلت في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية معا . والمستوى المحلي في هذه الدراسة كان يحتمل في التقسيم الإداري للمحافظات لتقسيمات إدارية . وعلى صعيد آخر يناقش المجلس الأعلى للحكم المحلي إعادة النظر في التقسيمات التخطيطية والإدارية القائمة بهدف إيجاد صيغة جديدة للتقسيمات التخطيطية الإدارية . وقد سبق ذلك دراسات عديدة في هذا المجال ولم تقتض على صيغة واحدة . فالأقاليم التخطيطية التي رسمتها وزارة التخطيط وأجرت في بعضها بعض الدراسات تناقض مع أقاليم التنمية التي رسمتها وزارة التعمير وتجري لها دراساتها

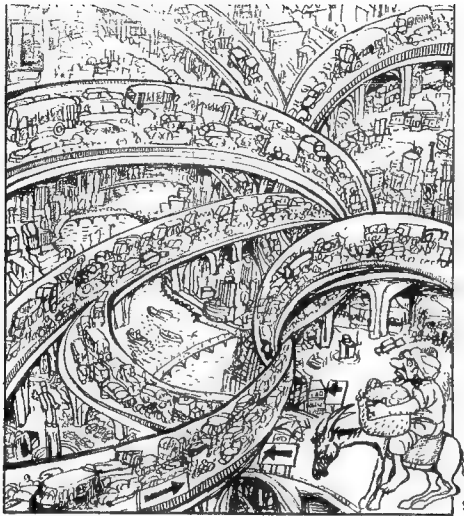
التخطيطية بمفهوم آخر ، مع أن الدراسات في كل من الجانبين تعرض لنفس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية أي المكاني لكل إقليم .. وهكذا تستمر مصر حقلًا لكل التجارب .. وسوف يبقى البعد المكاني في التنمية القومية عيالا ما لم تتحول الأقاليم التخطيطية إلى أقاليم إدارية تحقق في إطارها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .. وهنا يتحدد عدد المحافظات الإدارية بعدد الأقاليم التخطيطية وبصيح لكل إقليم يجلسه المحلي ووزارته المحلية وبرامجه المحلية وعاصمته المحلية هنا ترتبط المخطط المحلية بالمخطط الإقليمية بالمخطط القومية . أما المدن النسي كانت عواصم للمحافظات ولم تفر كمواصم للأقاليم التخطيطية فتتحول إدارتها إلى البلديات المحلية وبذلك يعود نظام البلديات مرة أخرى إلى المدن المصرية ليمد إليها وجهها الحضري الذي فقدته على مدى القرن الماضي .. وبقي هنا القرار الشجاع الذي يقر الخطة الخمسية الثانية لفر التقسيمات التخطيطية الإدارية التي تضمن فعالية البعد المكاني للخطة ورسم الخريطة الجديدة لمصر المستقبل .. ولا يتبقى على هذا القرار الصعب إلا الشجاع المؤمن بمستقبل بلده .

١٩٨٥ / ١٢ / ٣٠

الأهرام الاقتصادي

الخيال العلمى كآسلوب آخر فى التعبير

كثيراً ما يقف الإنسان عند نقطة لا يستطيع بعدها الإضافة إلى كل ما كتبه من قبل عن موضوع محدد .. فكثيراً ما نحدثننا عن مشاكل القاهرة ومستقبلها العمرانى ، وكثيراً ما أشرنا إلى الدراسات التى أعدت لتخطيطها ، على سنوات مختلفة .. والنتيجة من كل ذلك لا تتعدى بعض المشروعات التى تعالج بعض المشاكل المروية . وخطر ببالي أن أكتب فى هذا الموضوع ، ولكن بأسلوب الخيال العلمى .. حيث تصورت نفسى فى عام ٢٠٠٠ أصف ما آلت إليه القاهرة فى هذا الوقت . وحددت لنفسى يوم الأول من أكتوبر عام ٢٠٠٠ ، لكتابة هذا التصور ، الذى تعرضت فيه لمشاكل الامتداد العمرانى والمواصلات والإسكان والخدمات ، وكيف تكون عليه حالة القاهرة عام ٢٠٠٠ ، إذا استمرت معالجة مشاكلها بنفس المنطق السائد عام ١٩٨٥ أو ما قبله . وقد استلهم فنان المجلة من هذا المقال موضوعات للخلاف ، عبارة عن رسم لجموعات متناحلة من الكبارى التى أصبحت تسيطر على البيئة العمرانية للقاهرة ، وكيف اختفت تحتها المعالم الحضارية للقاهرة مع استمرار الهجرة من الريف إليها ، متمثلة فى الفلاح الذى يركب الجمال داخل القاهرة من أوسع أبوابها ، فخرج هذا الرسم تعبيراً واضحاً عن الحالة العمرانية ، التى تعاني منها القاهرة .. وهكذا لا يتوقف العقل ، حيناً تصجزه الحيلة ، فى الكتابة الموضوعية فليجأ إلى التعبير بأسلوب الخيال العلمى ، الذى يضع فيه الكاتب كل تصوراتهِ ومنطقهِ على لسان من يتخيلهم من الخبراء والاستشاريين والمسؤولين .. وفى هذه الأثناء يمكن للكاتب أن يمزج بين المنطق السليم والخيال الساحر ، الذى يعبر عن المرارة التى يحسها الكاتب ، ولا يستطيع أن يجهز بها .



القاهرة ٢٠٠٠

الدكتور عبد الباقي إبراهيم

اليوم هو الأول من أكتوبر عام ٢٠٠٠ والدولة تسعد لإحتفالاتها القومية ، ولا يزال الرقم ٢٠٠٠ وإن كان قد بدأ استعماله منذ تسعة أشهر إلا أنه لا يزال غريبا على الإجماع ، فقد صعدنا على ١٩٠٠ وكذا على مدى ستة عام انتهت في أول عام ٢٠٠٠ ، حتى أن الإستهارات الرسمية وللكتابيات لا تزال تحمل الرقم ١٩٠٠ بالرغم من الإعلام المستمر منذ أكثر من عام والاحتفالات الصاخبة التي انتشرت في أنحاء العالم للاحتفال بانتهاء أعوام ١٩٠٠ وقدم عام ٢٠٠٠ .

هضبة عالية وسط أثينا بعد بداية تحلل مواد بناته من أثر تلوث البيئة في العاصمة اليونانية منذ عشر سنوات ، وإن كانت نسبة هذا التلوث تقل عن نصف نسبة التلوث في القاهرة الآن عام ٢٠٠٠ . وقد صاحب ظاهرة تأثر المياكل الإنشائية للمباني على جوانب الكبارى الملونة بهذه الظاهرة ارتفاع في لؤمة الإسكان حيث بدأ معظم سكان هذه المباني في هجرها إلى خارج المدينة . وصحبت ذلك بالنتيجة هجرة الأنشطة التجارية والتجارية التي انتشرت بعد ذلك عشوائية خارج العاصمة بطريقة تشبه الإسكان العشوائي الذي كان يبالغ بالملونة الأمريكية منذ أكثر من خمسة عشر عاما في مناطق حلوان وعين خمس .

ونتيجة شجرة معظم الأنشطة التجارية والإدارية والمالية والسكنية ، بدأ طغت وسط القاهرة بمائل من هبوط اقتصادى ملحوظ بعد أن تقالبت فيه مشاكل التلوث والمرور وانتشار السيارات والثقيل والتفريغ ، وبالنتيجة بدأت الجراحات المتتدة الطوائى التي أضافها محافظة القاهرة في أواخر القرن الماضي في منطقة الوسط تماثل من هذه الظاهرة . وهناك تفكير في إستعادة استعمال بعض أحوارها كأسواق مجمعة لوازنة الحبوط التجاري الذى أصاب هذه المنطقة . وبهذه المناسبة تقوم محافظة القاهرة بدراسة إنشاء كوبرى أعلى شارع رمسيس يوازي كوبرى ٦ أكتوبر أعلى شارع الجلاء ، ويحد في اتجاه واحد مخرقا ميدان رمسيس ثم شارع رمسيس حتى ميدان المباشية وذلك بعد أن تم إنشاء الكوبرى العلوى في الاتجاه الآخر أعلى مترو مصر الجديدة حتى محطة كوبرى التليسون مخرقا ميدان رمسيس حتى بداية كوبرى ٦ أكتوبر العابر للنيل . وهناك اقتراح آخر بمد الكوبرى المقترح عبر ميدان التحرير أعلى شارع القصر العيني حتى جرى الحيون . ونظرا للضغط المتزايد على طريق صلاح سالم فهناك اقتراح بإزالة الكبارى الملونة على طولها من مصر القديمة حتى مطار القاهرة الجديد وإنشاء طريق علوى بطول هذه المسافة ، وبذلك تصبح القاهرة الكبرى أكبر مدينة في العالم تتمتع بالطرق الملونة والكبارى .

ومن ناحية أخرى فقد غطت هيئة الآثار إلى الآثار الوخيمة لتلوث البيئة على المباني الأثرية إلى

لقد اصعد العالم كله لهذه المناسبة الكبيرة بالعديد من الإنجازات التكنولوجية والتي كان من أهمها توقف استعمال البنزين كوقود للسيارات الأمر الذى أحدث تحولاً جذرياً في صناعة السيارات في العالم مع انتشار صناعة الوقود الجديد الذى لا يترك أثراً يلوث البيئة .. ومع ذلك لا تزال السيارات تتدفق في القاهرة الكبرى تشر هذه السموم .. بعد أن انخفضت نسبة استيراد السيارات الجديدة من الخارج بدرجة كبيرة لعدم توفر الوقود الجديد في مصر .. الأمر الذى أخاف أهله كبيرة على أصحاب السيارات التي بدأت تتقدم حتى أصبح إصلاح السيارات الخاصة ضرورة يومية ، وهو ما أدى إلى ازدياد انتشار الورش الصغيرة بشكل كبير في كل مكان حتى بدأ أصحاب البوتيكات يحولون محالهم إلى ورش لإصلاح السيارات ، وذلك بالرغم من الدعوات المستمرة التي أطلقها محافظو القاهرة على مدى الخمسين عاما السابقة ، منذ عام ١٩٥٢ ، بضرورة تطوير القاهرة من هذه الورش في صناعات صناعة خارج القاهرة ، والتي كان من نتائجها بناء عدد من ورش الإصلاح في صحراء مدينة نصر منذ عشر سنوات ما لبثت أن أخلقت أبوابها بسبب سوء حالة الطرق الموصلة إليها ، حتى أصبح إصلاح السيارة يحتاج إلى إعادة بعد عودتها إلى القاهرة بسبب سوء حالة هذه الطرق . وهناك اقتراح لترسيخ الجهات المعنية في محافظة القاهرة بهدف إلى بناء مستوطنات لإصلاح السيارات تتوفر فيها مناطق الورش بجوار مناطق الإسكان والمخيمات مع توفير وسائل النقل السريع إليها على شبكة سليمة من الطرق على نمط المستوطنات الجديدة التي زارها المسئولون في المحافظة منذ أكثر من خمسة عشر عاما في مدينة أفرة بتركيا .. في إنشاء اقتصاد المؤثر الثالث لمنظمة الترواصم والمدن الإسلامية في ذلك الوقت .

وبهذه المناسبة فقد بدأت آثار تلوث البيئة بسبب عدم السيارات تظهر بصورة خطورة على المياكل الإنشائية للمباني التي تقع على جوانب الكبارى الملونة ، التي أصبحت تغطي معظم التقاطعات الرئيسية في القاهرة الكبرى . وهناك اقتراح بالاستعانة بخبراء البيئة ، اليونانيين الذين عملوا على القلاص معيد الأكروبوليس الذى يقع على

والتأمينات والقوى العاملة إلى مدينة ١٥ مايو .
وأضاف في اقتراحه نقل جامعة عين شمس من
العاصمة إلى مدينة العبور التي بدأ العمل بها منذ
عشر سنوات بإنشاء شبكات الطرق والمرافق العامة
مع بعض المنشآت المنفردة من مبانى الإدارة
والمخيمات ، ويعمل قريبا من فتح باب الحجز في
الجبورة السكنية الأولى في مدينة العبور على طول
الطريق الصحراوي الموصل بين القاهرة وبليس
والتي تعتبر امتدادا طبيعيا لمدينة السلام التي أنشئت
منذ عشرين عاما محال مدينة المرج . أما منشآت جامعة
عين شمس الحالية فهناك اقتراح من قبل وزارة
التخطيط لتحويل مبنى الإدارة والمخيمات المحيطة به إلى
مركز ثقافي يبنى على متحف آثار أسرة محمد
على . أما باقي الكليات فتحويل إلى مدارس التعليم
الأساسي والثانوي والتي يسد النقص في المنشآت
التعليمية لمنطقة الوائل والعاصمة والقية .

وعلى الجانب المرفى للقاهرة امتد شارع ٢٦
يويله ليعبر مدينة الهندسين حتى الطريق
الصحراوي الموصل بين القاهرة والاسكندرية .
ويعدا النظر حاليا في تخطيط المنطقة بين هذا الطريق
شمالا حتى طريق الحرم جنوبا كمنطقة سكنية
ساحية . وبهذا الشكل تبدأ المناطق المبنية للقاهرة
الكبرى تطل على طريق القاهرة الاسكندرية
الصحراوي غربا ، كما تمتد على طريق القاهرة
السويس شرقا حتى الكيلو ٥٠ لتلتحم بتالي بمدينة
بلر التي بدأت تظهر بعض منشآتها على هذا
الطريق . هذا بالإضافة إلى الزحف العمراني على
الأراضي الزراعية في محافظة القليوبية بشمال ترعة
الاسماعيلية وشبرا ، ويصل تعداد القاهرة الكبرى
بذلك الآن إلى عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٨,٥
مليون نسمة وليس ١٦ مليون كما جاء في
الدراسات التخطيطية التي وضعها الخبراء الأجانب
في أوائل الثمانينات منذ عشرين عاما .

وبينه المناسبة تقوم الجهات المسؤولة بالاتفاق
مع مجموعة من المكاتب الاستشارية الألمانية لإعادة
تقييم المخطط العام للقاهرة الكبرى الذي وضعه
الفرنسيون منذ سبعة عشر عاما والتحديد علم
١٩٨٣ . وتشير الدراسات الأولية للمجموعة
الاستشارية الألمانية إلى أن اعتماد مترو الأنفاق في
الاتجاه الجنوبي للقاهرة قد ساعد على
امتداد المدينة أكثر شمالا بعد مدينة المرج . وتحول

بدأت حالتها تتدهور بعد الجهود الكبيرة التي
بذلها الهيئة منذ خمسة عشر عاما وأنفقت فيها
الكثير من الجهد والمال ، وبدأ التفكير في نقل
المسجد القائم عند تقاطع شارع الأزهر بشارع
بور سعيد إلى مكان آخر بعد أن وصلت حالته إلى
درجة كبيرة من التدهور ولم يعد صالحا لأداء
الصلاة فيه ، وربما تستعمل هيئة الآثار مادة حديدية
من البلاستيك لتغطية المبانى الأثرية ، وهي مادة تم
اكتشافها وتجربتها في إيطاليا في نهاية التسعينات ،
وبينه المناسبة أصغرعت محافظة القاهرة بعد الاتفاق
مع هيئة الآثار أمرا بعدم تسيير المركبات الثقيلة في
منطقة الجمالية ، حيث تتركز معظم الآثار
الإسلامية .. وعطيت هيئة الآثار إعانة رصف
الطرق الساتلية لهذه المنطقة بأحجار البازلت وترك
قنوات لصرف مياه الأمطار والرشيع في محاور هذه
الطرق على خط رصف الطرق القديمة في أوروبا .
ولكن الصعوبة لا تزال قائمة بسبب عدم الانتهاء
من شبكة الجارى في هذه المنطقة والتي بدأ التفكير
فيها منذ أكثر من عشرين عاما .. ومع ذلك فإن
إنشاء الهيئة العامة لتطوير القاهرة القديمة سوف
يساعد على الارتقاء بهذه المناطق ، إذ تجرى الآن
إعداد الهيكل الإدارى والتطبيعى للملأ لهذه الهيئة
التي بدأ التفكير في إنشائها منذ عشرين عاما من
الدراسات الإدارية والتخطيطية والقنية . وقد علون
الملك الدولى في هذا المجال إلى أن أصبح قيام هذه
الهيئة ضرورة ملحة ، وقد يعرض أمر إنشائها على
مجلس الوزراء قريبا حتى تبدأ أعمالها في إطار الخطة
الخمسية (٢٠٠٠ / ٢٠٠٥) . وهناك اقتراح بأن
تحتل الهيئة المبنية لتطوير القاهرة القديمة مبنى
إدارة جامعة الأزهر ، وذلك في ضوء المشروع
الجديد الذى اقترحه أحد المكاتب الاستشارية
الأجنبية لامتداد جامعة الأزهر على المنطقة الجنوبية
للجامع الأزهر بعد نزع ملكية منطقة الباطنية
بأكملها وإحلال الفضيلة محل الرزيلة في هذه
المنطقة الكبيرة التي استمرت أكثر من قرن مرتما
تجدار المخدرات دون أن يتخذ من أمرها قرار .

وفى نفس الاتجاه اقترح المكتب الاستشارى
الأجنبى أسلوبا جديدا لتفريق العاصمة من
المنشآت الاقتصادية والخدمية بعد نقل وزارات
الصمر والتخطيط والصناعة إلى مدينة السادات ،
فاترح نقل وزارات المين والتجارة والزراعة إلى
مدينة العاشر من رمضان ، ووزارات الصحة

حجما وأنتف حلا وأكر سرعة بما يزيد من معدل الرحلات في النقل الجوي وما يثيره ذلك من مشاكل مرورية في الأجواء العليا، فقد قامت بعض الشركات الاستشارية اليابانية في إعداد دراسة أولية عن مستقبل المطارات في مصر وتوزيع شبكة المطارات الدولية والمحلية فيها بحيث تبدأ المرحلة الأولى منها بإنشاء مطار دولي قرب مدينة بدر على طريق القاهرة السويس وآخر قرب الكيلو ٤٥ على طريق القاهرة الإسكندرية، مع توفير رحلات منتظمة للتاكسي الطائر بين المطارين، وذلك بالإضافة إلى المطارات المحلية مثل مطار بطيم ليلخدم شمال الدلتا بعد تنفيذ كورنيش البحر المتوسط بين دمياط ورشيد.

ومع الزيادة السكانية للقاهرة الكبرى وعام وجود مناطق عشوائية داخل التجمعات السكانية الكبيرة لخلق الرقعة الحضرية، بعد خواء الدفاع الوطني دراسة عامة عن خطط الدفاع لهذا البحر الممتد من العمران البشري، الأمر الذي يستلزم تفريع مناطق شاسعة في قلب المدينة خاصة في مناطق الدخان التي أصبحت داخل الرقعة العمرانية للمدينة وتحولها إلى مناطق عشوائية وإنشاء أحزمة أمان حول الأحياء السكنية. وتقوم وزارة الرياضة - وهي وزارة جديدة أنشئت بعد الدورة الأولمبية الرابعة والمشرين التي أقيمت في سيول عاصمة كوريا الجنوبية عام ١٩٨٨ - تقوم هذه الوزارة بالاستفادة من هذه الدراسات وذلك لإنشاء مناطق رياضية في أحزمة الأمان حول الأحياء السكنية بما سوف يساعد على تسمية هذه المناطق واستثمارها للاستثمار الأثلي، الأمر الذي قد يغير من وجه القاهرة تغييرا واضحا عام ٢٠٢٥. وقد أبدت بعض الدول ومنها كوريا واليابان وأستراليا - التي تستعد لأولمبياد عام ٢٠٠٤ - أبدت هذه الدول استعدادها للسماحة في تصميم وتنفيذ المنشآت الرياضية الجديدة في أحزمة الأمان حول أحياء القاهرة الكبرى.

وفي مجال النقل العام بالقاهرة الكبرى، أبدت بعض الشركات اليابانية لوزارة النقل والمواصلات استعدادها لتحويل مركبات قطاع النقل العام لتسيير بالموتورات الكهربائية كما هو مطبق حاليا في معظم بلاد العالم بدلا من الموتورات الحلقية التي تعمل بالبنزين. وتتولى الوزارة دراسة الجلبوى

المجموعة الألمانية لتوجيه امتداد مترو الأنفاق شمالا في المناطق الصحراوية مارا بمدينة السلام ثم مدينة الجوز حتى يصل إلى مدينة العاشر من رمضان. وتعرض الدراسات الأولية للمجموعة الألمانية على المقترحات الفرنسية بمد شبكة مترو الأنفاق في الاتجاه المتعامد على العاصمة من شرقها إلى غربها تحت مجرى نهر النيل، وذلك لمدة اعتبارات فنية توصلت إليها المجموعة من تقييمها للمرحلة الأولى من مشروع مترو الأنفاق سواء من ناحية التشغيل أو الصيانة أو المساهمة في حل مشاكل المرور في منطقة وسط المدينة. وتقتصر المجموعة الألمانية إنشاء حزام من خطوط المترو فوق الأرض حول القاهرة تتفرع منها عند محطات متصلة بخطوط تصل السويس شرقا ومدينة العاشر من رمضان شمالا و١٥ مايو جنوبا و٦ أكتوبر والفيوم غربا، وهو مشروع طموح ربما تساهم فيه مجموعة الدول الأوروبية والبنك الدولي واليابان، ويتم كهربة هذا الخطوط من شبكة كهرباء الضغط العالي بعد تنفيذ مشروع متفويض التطوير الذي بدأ الجراء الألمان يتضمنون مواصفاته لطره في مناقصة عالمية.

أما على الجانب الإداري للعاصمة فيقتصر خروا البنك الدولي الذي يعمل حاليا في مشروع التنمية العمرانية في القاهرة منذ خمسة عشر عاما.. ضرورة ضم محافظة القاهرة ومدينة الجيزة وشبرا الخيمة في كيان إداري واحد، بتأسيس المجلس التنفيذي للقاهرة الكبرى برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لإقليم القاهرة الكبرى ويضم سبعة وزراء للشؤون البلدية والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والأمن والتخطيط المثل والتموين، وذلك على ضوء الدراسات الأولية التي تقدمت عدد سكان القاهرة الكبرى بعد خمسة وعشرين عاما من الآن أي عام ٢٠٢٥ بحوالى ٢٨ مليون نسمة.

ونظرا للاحتفاء العمراني الكبير الذي شهدته القاهرة الكبرى حتى الآن في عام ٢٠٠٠ وعلى مدى عشرين عاما.. فقد أصبح من المتصور تشغيل مطار القاهرة الدولي الذي أنشأته الشركات الفرنسية والذي أصبح داخل الرقعة العمرانية للعاصمة. مع التطور الذي طرأ على صناعة المطارات في العالم واستعمال أنواع جديدة من الوقود الذي أدى إلى استعمال طائرات أصغر

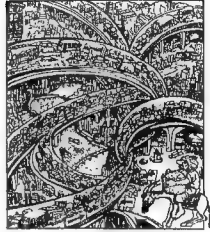
هذه الوحدات في مناطق مصر الجديدة وجاردن سيتي والبراك ومدينة نصر ولبنادى والمهندسين والديق على أن يستمر استعمال الأسلوب التقليدى القائم في جمع القمامة بالسيارات الخفيفة التي بدأ تشغيلها عام ١٩٩٤ بدلا من العربات التي تجرها الجموع وذلك في الأحياء الأخرى من القاهرة الكبرى .

وفي مجال آخر تدرس وزارة القويون المحلية التي أنشئت بالقاهرة الكبرى ، نظرا لعدم كفاية الجمعيات الاستهلاكية ، اقتراحا لبعض الشركات الصينية بتسيير عربات خاصة لنقل المواد الغذائية المركزة أو المظفئة والمكتفة في بطاقات القويون لتوزيعها على مستحقيها في مساكنهم كل أسبوع وذلك باستعمال نظام النقاط في البوئات الخيرية التي يحصل عليها المواطنون شهريا ، وهي عربات تشبه إلى حد كبير السيارات التي كانت تحمل صناديق زجاجات المياه الغازية حتى نهاية القرن الماضي . ويمكن استبدال صناديق زجاجات القويون الفارغة بنوها مجموعة وهي من البلاستيك الأحمر والأخضر تماما لنوعية القويون المدمج أو النصف مدمج . وهو نظام تم تطبيقه في عديد من المدن الكبرى في الصين ودول جنوب شرق آسيا . وقد يؤدي هذا النظام خلال عشر سنوات وحتى عام ٢٠١٠ إلى اختفاء عربات اليد وصحلات المظفر والجزارة وبعض محلات البقالة والمخازن والجمعيات الاستهلاكية التي قد تتحول إلى مخازن ومراكز تحميل لسيارات القويون كما حدث في العديد من دول أوروبا الشرقية . ومع ذلك لا تزال وزارة القويون المحلية تدرس إمكانية نقل سوق الجملة من السيتي إلى عدد من أسواق الجملة على المزارع الخارجى للقاهرة الكبرى بحرى الآن اعتمادها بالتصون مع مؤسسة أسواق الجملة باخسا .

هذا وتظهر في جريدة القاهرة اليومية التي بدأ صدورها في يناير عام ١٩٩٩ الارشادات اليومية عن استعمال المياه والكهرباء في ضوء اللقنات المخصصة يوما للأحياء المختلفة للقاهرة الكبرى بعد أن زاد معدل الاستهلاك منها عن المعدل المالى ، بحيث تخصص لكل حى الأيام الخاصة بالنسبل أو الاستحمام أو تشغيل موتورات رفع المياه إلى الخزانات العليا ، كما تظهر فيها مواعيد مرور عربات القويون في الشوارع المختلفة ومواعيد تحصيل

الاقتصادية لهذا الاقتراح بدلا من استبعاد مركبات جديدة لتحل محل أسطول النقل الملم في القاهرة الكبرى . وقد استبعد الاقتراح المقدم لاستعمال المركبات ذات التورين لزيادة كفاية النقل في القاهرة الكبرى نظرا لكثرة الكبارى والطرق الملوثة التي تغطي معظم أنحاء المدينة ، الأمر الذى لا يتناسب مع تصميم المركبات ذات التورين بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المركبات من نظام خاص للصيانة والتشغيل . وقد تقدمت بعض الشركات اليوغوسلافية بنموذج جديد لمركبات النقل الملم بالقاهرة تشبه إلى حد كبير عربات الترام المكشوف الذى كان مستعملا في القاهرة منذ أكثر من ٥٠ عاما من الآن أى في نهاية الأربعينيات ، وهي مركبات مكشوفة الجوانب وتتكون من صفوف متراصة من المقاعد الخشبية ، وهو نموذج يتناسب مع البيئة المحلية والاستعمال الملم وأكثر كفاية من ناحية التشغيل والصيانة ، وإن كان له متاعب في التحصيل وهو ما يحتاج إلى تنظيم خاص لحركة الصعود والنزول .

ونظراً لما تعانيه القاهرة الكبرى من مشاكل صحية في المرافق العامة ونظرا للزيادة المستمرة في منسوب المياه الجوفية ، فقد بدأت وزارة الشؤون البلدية للقاهرة الكبرى ، التي أنشئت لتضم هيئات المياه والصرف الصحى والطرق والكهرباء ، بدأت دراسة توفير المرافق العامة للجمعيات السكنية الجديدة خاصة التي انتشرت على جوانب طرق القاهرة السويس والقاهرة الاسماعيلية والقاهرة النويوم ، وذلك باستعمال النظم الأمريكية الحديثة التى لا تعتمد على الشبكات العامة ، وهي نظم تخصص فيها وحدة مرافق لكل مجموعة سكنية تقوم توفير المياه الجوفية وتجميع الصرف الصحى ومعالجة كيلوبا وكهربا وإعادة استعمال مخلفاته في زراعة الحدائق ونظافة الشوارع . هذا في الوقت الذى تعد فيه وزارة الشؤون البلدية المحلية لوائح صحية جديدة تحدد فيها ضرورة استعمال ماكينة التسمية الحديثة التي توفرها البلدية لكل وحدة سكنية ، وهي ماكينات تقوم بتجفيف المظلفات المنزلية وضغطها في قوالب يسهل تخزينها ثم تجميعها بالوسائل الحديثة ، وقد تقدمت بعض شركات الاستثمار الأمريكية بعروض لإنشاء مصانع لأجهزة التقلمعة المنزلية تنتج منها حوالى نصف مليون وحدة سنويا ، ويبدأ تركيب



عندما بدأ التحول في استعمال الوقود الجديد للسيارات ، بدأت تظهر في شوارع القاهرة بعض السيارات الكهربائية اليابانية الصغيرة التي تجرى على ثلاث عجلات مثل سيارة مستر شيبي التي أنتجها ألمانيا في الخمسينات من القرن الماضي ، وإن كان هذا النوع من السيارات لا يزال مرتفع الثمن وقليل السرعة نسبيا إلا أن الدولة في صدد إصدار قانون بخفض الجمارك عليها إلى ٢٥ ٪ من ثمنها حتى يمكنها أن تتنافس السيارات الأخرى وتحل عليها مستقبلا وهو ما يتناسب مع حالة الطرق وسعتها في القاهرة الكبرى . هذا وتعيد وزارة الصناعة النظر في مشروع إنتاج السيارة المصرية والذي بدأته منذ خمسة عشر عاما أي عام ١٩٨٥ وتتم إنتاجها عام ١٩٩٥ عندما تحولت صناعة السيارات في أوروبا وأمريكا واليابان إلى إنتاج النواعيات الجديدة التي تستعمل الوقود الجديد بعد أن حصد اتحاد صناعة السيارات الدولي عام ١٩٩٦ في القرن الماضي موعدا لاستعمال السيارات الجديدة وإبطال استعمال السيارات القديمة التي لا تزال تسير في شوارع القاهرة الكبرى . وتسمى مراكز البحوث التكنولوجية المصرية حاليا للبحث عن البدائل المناسبة للمستقبل العلمي في مصر بعد كل هذه التحولات التكنولوجية الكبيرة التي شنت كافة أنحاء العالم مع بداية عام ٢٠٠٠ .

ولا تزال مشكلة الإسكان في القاهرة الكبرى تطفو على معظم المشاكل الآن في عام ٢٠٠٠ ، فقد ازدادت مناطق الإسكان العشوائي بدرجة كبيرة حول القاهرة وصعرت عنها أجهزة التنظيم وشرطة المباني وهذا اعتراض جديد ظهر في نهاية القرن الماضي ، كما أصبحت مشكلة الأيدي العاملة ومواد البناء إلى درجة أن بعض المناطق في مدينة نصر خاصة المنطقة المباشرة منها لم تصلها المرافق حتى الآن في عام ٢٠٠٠ وبعد ما يقرب من عشرين عاما من تخطيطها .. وبالمثل المناطق ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ للمستلة جنوب طريق القاهرة السويس الصحراوي . هذا وقد تقدمت المهندسين من الشركات اليوغسلافية والفرنكية والبرنسية والبنانية بمعرض إلى وزارة الإسكان لبناء آلاف الوحدات السكنية المصنعة من مواد خرسانية وحوائط من الصوف الزجاجي المقوى ، وهي مادة بدأت تنتشر في صناعة البناء في أوروبا وأمريكا في نهاية القرن الماضي ، مع الميالك

استهلاك المياه والكهرباء والتليفونات وذلك باستعمال نظام القطع في البونات التي تحصل عليها المواطنون من الإذرات المختصة . وقد أصبح نشر هذه الإرشادات لازما لبرامج الإضاءة والتليفزيون بقتواته الأربع بعد إضافة قناة خاصة بالإرشادات الإدارية والصحية والوقائية للممول جا في أجهزة الحكومة المحلية ، والإرشادات الفنية في التشغيل والصيانة والتجديد وهي برامج بدأت تنتشر في الدول الآسيوية والأمريكية ، وقناة أخرى نحو الأمية بعد صدور القرارات الجديدة لعدم سفر العمال المصريين إلى الخارج إلا بعد اجتيازهم للترشحين الأولى والثانية من برنامج عمر الأمية وعدم تشغيل العمالة في الداخل إلا بعد اجتيازهم للمرحلة الأولى من هذا البرنامج ، وذلك بالإضافة إلى برنامج الإرشادات الخاصة بسلوكيات العمال في الخارج والرى المناسب لهم ، وذلك بعد القرارات الأخيرة التي اتخذها بعض دول جنوب أوروبا وبعض الدول المستوردة للمعالة المصرية بعدم السماح بدخول العمال إلا بزي خاص توافق عليه هذه الدول الأمر الذي زاد من أصناف مصانع الملابس الجاهزة للعمال .

ومع التقدم الملحوظ في نظم التحكم في حركة المرور في مدن العالم وانتشار استعمال الأجهزة الأتوماتيكية والإشعاعية في هذا المجال الأمر الذي أدى إلى إحصاء رجل المرور من معظم دول العالم ، إلا أن حالة المرور بالقاهرة لم تتغير كثيرا منذ تشغيل حرمي الجامعة لتسهيل حركة المرور في القاهرة الكبرى ، والذي صاحبه تغير في منذ بداية عام ١٩٩٧ ، والذي صاحبه تغير في زى رجل المرور والشرطي والذي أصبح يتكون من بطلون أزرق فاتح وقميص لوني بكم طويل وشاه ونصف صيفا مع كعب وحذاء أسود شتاء وكعب أبيض وحذاء أبيض صيفا وذلك مثل الصورة التي كان عليها شرطي المرور في اليونان وإيطاليا وسويسرا في الأربعينات من القرن الماضي والذي تحولت ملابسهم الآن في عام ٢٠٠٠ ليحملوا الأجهزة اللاسلكية مع أجهزة الإطلاق الرأسي والأفقي مثل الرجل الطائر الذي جر في حفل افتتاح أولمبياد لوس أنجلوس منذ تسعة عشر عاما في أمريكا . ومع تقلص حركة المرور في القاهرة الكبرى وما تسبب عنه من زيادة في اعداد السيارات القديمة التي أنتجت قبل عام ١٩٩٦

وفي هذا المجال تسليم القوات المسلحة بمجهود كبير بعد أن أنشئ هذا جهاز خاص بشروعه الإسكان الكروي ، وكانت قد بدأت هذه التجارب حول منطقة الاسكندرية منذ زوال الخطر الدولي وتستمر التجربة الآن في مدينة العبور وعلى الأراضي الممتدة غرب و شمال طريق القاهرة - الاسماعيلية الصحراوي وعلى جانبي طريق مصر - الاسكندرية الصحراوي . وفي هذه التجهيزات بدأت تظهر المجمعات التجارية الكبيرة التي يعطي الواحد منها مساحة حوال عشرة أفدنة تجد فيها المأوى من احيائها من الارض في شكل السيارات أو غيرها من موكلف حاشية للسيارات ، وفي تلح قرب مواقع محطات التزود بالوقود من قبل الشركات الأنانية لتصل القاهرة بمدينة السلام مروراً بمدينة العبور الى التجمعات الآن كسي من أجواء القاهرة ، وفي معظم المدينة ٦ أكتوبر غربا ونظرا لوجود مصطلح المنشآت العسكرية الآن داخل المنطقة السكنية للقاهرة الكبرى فقد بدأ التفكير الآن في إنشاء مدن عسكرية خارج القاهرة وعلى أبعاد كبيرة منها حتى لا تكون الصلوة مرة أخرى مختلفات للقاهرة كانت أو صناعية كما يظهر الآن على صورها الحالية في عام ٢٠٠٠ .

إذا كانت هذه صورة القاهرة الكبرى الآن في
أكتوبر عام ٢٠٠٠ فيأترى كيف تكون صورة
القاهرة العظيمة عام ٢٠٥٠ .

الأهرام الاقتصادية

www.mhhe.com

[illegible]

لِقَامَرَة
٢٠٠٠

[illegible]

الكتابة عن العمارة

بدأت الكتابة عن العمارة المصرية المعاصرة في ١٥ / ٨ / ١٩٦٣ ، عندما كتبت أول مقال ، أعالج فيه موضوع الاغتراب ، الذي أصاب العمارة المصرية ، وضرورة البحث عن الشخصية المصرية ، في العمارة المعاصرة .. والعودة إلى التراث الحضارى للمعماري ، كمنبع للعلم والمعرفة ، وليس كمنبع للمحاكاة أو التقليد . وأشارت إلى التجارب التي قام بها المعماريون الأجانب في المنطقة العربية ، محاولين إبراز الشخصية المحلية في العمارة ، في الوقت الذي ينحى فيه المعماريون العرب ، نحو التشبيح بالعمارة الغربية .. وفي هذا المقال ربطت بين العمارة ، والمؤثرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، التي تعرضت لها الحضارة المصرية المعاصرة . ونشر هذا المقال تحت عنوان كبير امتد على خمس أعمدة من الجريدة .. وكانت أول محاولة لي أطرق فيها هذا الموضوع الهام .. الذي أصبح موضوع الساعة في أوائل الثمانينيات .. وقد تلقيت تعليقات مضادة للفكر الذي تضمنته هذه المقالة .. وكان التساؤل في ذلك الوقت ، عن كيفية الوصول ، إلى الصيغة المعاصرة للعمارة المصرية ، المرتبطة بالتراث القومى من جهة ، وبتقدم وسائل ومواد البناء من جهة أخرى .. ولم أستطع الرد على هذا التساؤل الهام .. إلا من خلال التجربة الشخصية .. فلم يكن أصحاب الممارات أو المسكن ، التي تضع تصميماتها ، مقتنعين بهذا الاتجاه لاسيما أنه لم يكن هناك أمامهم أمثلة حية يرجعون إليها .. فأقمت لنفسى مسكناً استغرق تصميمه سنة كاملة (١٩٦٦) ، حتى وصلت إلى الصيغة المطلوبة في ذلك الوقت ، تمييزاً عن مقومات التراث المعماري القومى ، واستعمال وسائل ومواد البناء السائدة .. بل وبفهم مستوى العمالة المتوفرة في ذلك الوقت . وكان هذا المسكن هو النواة التي امتدت منها أدوار عليا في الامتداد الرأسي .. ثم مبنى مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بعد ذلك في الامتداد الأفقي .. وهذا يعتبر مثلاً حياً في تطبيق نظرية المسكن النواة ولكن بمقياس أكبر .. هنا بدأت أستقل في الفكر المعماري ، وأعمقه بالاطلاع والملاحظة والمناقشة .. ثم بالبحث والكتابة حتى نشرت كتابي عن « تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة » وكان ذلك في عام ١٩٨٢ .

ولم يتوقف القلم عن الكتابة في هذا الموضوع على المستوى العام في الصحف والمجلات . فهو موضوع يهم العامة كما يهم الخاصة ، من المفكرين والممارسين . واستمرت بحوثي في مختلف المؤتمرات والندوات .. وكتبت في أثناء عملي بالأمم المتحدة بالسعودية في ٧ / ٨ / ١٩٧٨ مقالا تحت عنوان « نحو عمارة إسلامية معاصرة » .. أشرت فيها إلى ما كتبت منذ خمسة عشر عاما ، وبالتحديد مقالى السابق الذي نشر في عام ١٩٦٣ عن هذا الموضوع . كما أشرت فيها أيضا إلى اهتمام الدول العربية المجاورة بهذا الاتجاه .. وكنا نستعد في ذلك الوقت لإصدار مجلة « البناء » السعودية ، التي أشرفت على إعداد الأعداد الستة الأولى منها تحريراً وإخراجاً ، حتى وقتت على قدميها بعد ذلك . وفي هذا المقال أسهبت في مناقشة موضوع الأصالة في العمارة المصرية المعاصرة .. وأن العمارة لا تكون إسلامية إلا إذا مارس المجتمع تعاليم الإسلام ، منجها عمليا وتطبيقيا . وحيثما تظهر علامته معبرة عن قيمه الحضارية الإسلامية .. من هنا بدأت التفكير في فصل الصفة الإسلامية عن العمارة ، وربطها بالمجتمع نفسه لتسمى عمارة المسلمين ، حيث يقوم الشكل على أساس المضمون ، ومن هنا نظمت الدعوة إلى إحياء القيم الإسلامية في الإنسان ، وبالتبعية تظهر القيم الإسلامية في العمران الذي

يقميه .. واستمر الفكر يناقش هذا المنطق تخطيطيا ومعماريا ، حتى أصبح موضوعا للنشر في كتب تعالج هذا الجانب الإسلامي الهام .

ولقد أثار قرار الدولة ممثلة في وزارة الثقافة والإعلام ، والخاص بإحياء التراث المعماري الإسلامي في ذلك الوقت ، عدداً من التساؤلات ، لأنه لم يوضح السبيل لتطبيق هذا القرار ، من النواحي المهنية أو العلمية .. بل بقي القرار ، في صورة توصية ، من التوصيات ، التي لا نجد من يأخذ بيدها إلى حيز التطبيق ، أو التنفيذ . ول ٢ / ٢ / ١٩٨٢ كتبت مقالا عن: العمارة والثقافة ، في محاولة لإبراز الدور الحضاري والثقافي للعمارة ، التي يقولون عنها ، إنها أم الفنون .. كما حاولت أن أبرز دور العمارة ، الذي أغفلته الصحف بالنسبة للجوانب الأخرى للثقافة التي تهتم بها ، وتنتشر عنها بصفة منتظمة .. والتقصير هنا ليس تقصير الصحف ، بقدر ما هو تقصير المعماري المصري نفسه ، الذي لم يستطع أن يفرض نفسه ، بعمله وانتاجه المميز ، على الساحة الثقافية .

وفي مجال آخر ، انتشرت ظاهرة انهيار العمارات في مصر ، لأنه إلى الدور الهام الذي يجب أن يقوم به المعماري ، في البناء الحضاري لمصر .. وأشارت في هذا المقال إلى التخلف الذي أصاب المهنة المعمارية ، وحاولت وضع بعض الأسس لتنظيم المهنة المعمارية في مصر ، أسوة بما هو قائم في الدول المتقدمة ، والدول النامية من حولنا ، على حد سواء ، وكان ذلك في ١٨ / ٦ / ١٩٨٣ . وموضوع تنظيم المهنة الاستشارية ، يثار على صفحات الجرائد ، وفي المحافل العلمية والمهنية ، وكان أول مقال يطرح هذا الموضوع على الرأي العام . ثم بدأ الفكر يتعرض لانهيار التنظيم المهني للمعماريين ، الأمر الذي كانت نتيجته الطبيعية انهيار العمارات .. ول هذه الأثناء بدأ الإعداد لانعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للمعماريين في القاهرة في يناير ١٩٨٥ ، وكان موضوع المؤتمر « رسالة المعماري في الحاضر والمستقبل » .. وكان لابد من الإشارة إلى المعماري المصري ، الذي لا يدرك رسالته في الحاضر ، أو في المستقبل .. وإلى ضعف التنظيمات المهنية القائمة وإلى تشتت الجهود في أكثر من جمعية وشعبة لا يجمعها فكر واحد أو هدف واحد .. وإن ارتباط المهنة المعمارية ، بنقابة المهندسين ، قد أضعفها وكاد يقضي عليها . فقد تامت التخصصات ، وكلها تحت مسمى واحد ، هو المهندس الاستشاري .. وبعد ذلك تلاشي التخصصات وتداخل .. وبهذا المهنة المعمارية .. ول المقال الذي نشر في ٢٠ / ١ / ١٩٨٥ لأول مرة ، دعوت إلى إقامة تنظيم مهني علمي متكامل ، لا تتقاسمه نقابة المهندسين من جانب ، وجمعية المهندسين من جانب آخر .. تنظيم قادر على جمع المعماريين في مصر على هدف واحد .. وكنت في ذلك الوقت أدرس على إجتاع موسع ، بمقره كبار المعماريين في مصر لمناقشة وضع العمارة والمعماريين . واجتمعت هذه النخبة الممتازة من المعماريين في مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية يوم ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٤ ، الذي سمي بعد ذلك يوم صحوة المعماري المصري .. وكانت البداية لانعقاد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين ، في ٢١ أبريل ١٩٨٥ .. والذي انبثقت عنه لجان العمل التي أعيدت للمؤتمر الثاني في ٢٦ أبريل ١٩٨٦ .. فكانت البداية لأكثر حركة معمارية في مصر .. وهكذا تقوم الكلمة المكتوبة ، بدورها ، في تنبيه الرأي العام المعماري ، حتى يقف على الطريق الصحيح .. وقد نشر نفس المقال في الأهرام الاقتصادية في ٧ / ١ / ١٩٨٥ تحت عنوان « المعماريون آخر من يعلم » وانعقد المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للمعماريين بالقاهرة ، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥ . وكان ما توقعناه من قصور في التنظيم والإدارة ، الأمر الذي أثار العديد من المشاركين في المؤتمر ، الذين قل عددهم إلى سبعة مشترك . وكان

المنتظر اشتراك سبعة آلاف .. فكانت أول بادرة لفشل المؤتمر .. وكما قلنا من قبل .. لابد من تنظيم الدار قبل دعوة الجار .. فكان الأجلنى ، أن نستثمر الأموال ، التى أنفقت على عقد المؤتمر الدولى ، فى إصلاح حالة المهنة فى مصر أولا ، حتى تقف على قدميها ، ثم بعد ذلك ندعو العالم ليرى ما أتيهنا ، أو ما أتيهنا .. وفى ٣١ / ١ / ١٩٨٥ نشرت مقالا عن المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين .. « المهزلة والمأساة » ، شرحت فيه مظاهر فشل المؤتمر ، بسبب فشل المنظمات المحلية ، فى القيام بدورها الأساسى لصالح معماري مصر أولا .. وكان هذا المقال بداية لإعداد رأى المعماري المصرى ، للمشاركة فى المؤتمر الأول للمعماريين المصريين ، الذى قلم مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، بالأعداد له على أحسن مستوى ممكن .. وكان نجاحه حدث كل المعماريين فى مصر . وانه كتبت مقالا فى ٢ / ٥ / ١٩٨٥ تحت عنوان « حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين » ، شرحت فيه جريمت العمل فى المؤتمر ، والنتائج التى توصل إليها بإقامة لجان عمل تقوم بدراسة موضوعات محددة ، لتقديم إلى المؤتمر الثانى ، لاتخاذ القرارات التنفيذية بشأنها .. وهكذا أصبح اتحاد المعماريين المصريين ، حقيقة فى قلوب المعماريين المصريين ، يسعون إلى إظهاره إلى حيز الوجود .

ولم يترك القلم موضوعاً آخر ، يمس المعماريين أو العمارة ، إلا وطرقه . فعندما صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، الذى يساوى فيه بين الأعمال الاستشارية وتجارة المواشى ، بالنسبة للمناقصات والممارسات .. كتبت مقالا عن هذا الموضوع فى ٧ / ٧ / ١٩٨٥ تحت عنوان « الأعمال الاستشارية وتجارة المواشى » مشيراً إلى الإهانة ، التى ألحقت بالأعمال الاستشارية .. وقد صدر هذا القانون فى غفلة المنظمات المهنية القائمة ، التى لم تحرك ساكناً .. ولم تتردد فى الكتابة عن هذا الوضع ، والسعى لتصحيحه ..

وفى مجال التعليم المعماري ، ساهم القلم فى توجيه رأى العام إلى ضرورة الارتقاء بالعمارة مهناً وعلمياً .. ولم تنطرق المقالات ، التى نشرت إلى تفاصيل المناهج العلمية لتدريس العمارة ، فهى لا يهم القارئ العادى .. وقد ظهر هذا الفكر فى عدد من الدراسات والبحوث ، التى قدمت إلى المؤتمرات المحلية والدولية ، وبخاصة مؤتمر الاتحاد الدولى للمعماريين ، الذى عقد فى باريس عام ١٩٨٥ ، وكان موضوعه تكوين المعماري ، كما سبق أن قدمت دراسة مقارنة لمناهج العمارة فى الجامعات العالمية والمصرية ، إلى مؤتمر المهندسين العرب ، الذى عقد فى بغداد عام ١٩٦٤ ، وقد أثار كلا البحثين مقاومة قوية ، من بعض الجهات العلمية ، فى مصر ، تعرضت بسببها لبعض الضغوط النفسية ، مع حيلة عمل كمدرس بالجامعة . وأذكر بهذه المناسبة الوقفة الشجاعة ، التى وقفها الأستاذ حسن فتحى ، دافعاً عن حرية الفكر ، وحرية الكلمة ، وذلك فى اجتماع موسع حضره كبار المعماريين المصريين ، فى مقر جمعية المهندسين المعماريين عام ١٩٦٥ ، وهكذا تصبح الكلمة الحرة كالسهم الحاد ، تصيب المتخلفين والمتخاذلين .. والبقاء فى النهاية للأصليح ولكلمة الحق ، المنبثقة من الضمير الحى ، والقلب المقعم بالحُب والصدق .

وفى هذه المناسبة ، لابد وأن أذكر كلمة قصيرة ، كتبها فى ١١ / ٨ / ١٩٥٦ ، عن ضرورة إنشاء معهد عال لتخطيط الأقاليم والمدن والقرى .. وبالرجوع إلى هذه الكلمة ، التى نشرت منذ حوالى ثلاثين عاماً .. ومع ما أنشئ من معاهد وأقسام لتخطيط المدن .. فإنى مع ذلك لا زلت أرى أن ما نشر فى هذا الوقت ، لا يزال هو الصيغة الأصليح والأوفى بالنسبة لتعليم التخطيط فى مصر ، والسارية فى معظم جامعات العالم .

1973/8/10

عمر الباقى ابراهيم

كيف
يصبح
للجنة
طابعها
التخطيطي
الأمير

[illegible]

من مصادر غذاء المدن مسرحا للإقبال في التخطيط .

الكونفالي

أما الأحياء القديمة فقد ارتفعت فيها المباني الحديثة ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لتراثنا القومي . فاختفت البواكي المظلة لمشاهد والفاسلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والمشرفات مكشوفة تهاجم عتقة من التشكيلات والألوان والانفعالات المتباينة . وفي وسط هذا الكونفالي ثلاثت أهمية المسجد كمركز للنشاط الثقافي والاجتماعي في المدينة المصرية والقصر على اعتباره مكانا للقيادة فقط . بعد أن حجبته عن الأنظار كثير من المباني التي آن لها أن تؤول لتسود المساجد مكانتها وتكون مع الأسواق المبلورة حول الساحات الكبيرة مراكز إدارية وثقافية واجتماعية لمحمد الأحياء المختلفة من المدينة . وإذا كانت البلاد قد تعرضت على مر السنين لكثير من الفتوحات والحضارات بسبب موقعها بين القارات الثلاث ، وإذا كانت شخصية الشعب العربي في مصر قد تأثرت كثيرا بهذه الفتوحات وهذه الحضارات التي تركت آثارا عميقة في المجتمع المصري وعملت هذا التباين الظاهر بين طريقتي الحضارة . إلا أن الأمة وقد رسمت لنفسها طريق المستقبل وأعطت في بناء شخصيتها الاشتراكية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فلا شك في أن ذلك سوف ينعكس على الكيان الاجتماعي للمدينة ومن ثم على كيانها الطبيعي وطابعها التخطيطي . والطابع في مفهومه هنا ليس في تقليد الماضي أو نقلا صريحا لممارسته وتخطيطه أو تبسيطا لمعاصره ، ولكنه أحياء لروحته ونقلتته إما عن طريق الإحتزال الفني لمصلحته المعمارية أو عن طريق تطبيق مبادئ العامة في التصميم والتخطيط بما يتناسب مع الحاضر والمستقبل .

وإذا كان التسليم للمعماري في مصر لا يزال متخلفا عن غيره من الفنون لحداثة عهدنا به فإن تخطيط المدن كعلم لا يزال يمثل إحدى المراحل المتأخرة في التطور المعماري بالرغم من مرحلة التطور السريع التي يمر بها البلاد وتتمو فيها عشرات المدن وآلاف القرى التي تحتاج إلى جيش كبير من المخططين لمعاونتها على تحديث مستقبلها على مدى السياسة العامة للدولة .

تخضع تخطيطها أو تصميمها إلى مجموعات متضاربة من المصممين . ومسؤولية الجامعات هنا لا تقل عن دور الأجهزة الفنية في الدولة في هذا المجال . فالتصميم المعماري لا يزال متخلفا عن غيره من الفنون . كما أنه يعتمد إلى حد كبير على ما تقدمه المراجع الأجنبية دون اعتبار للظروف المحلية . ذلك في الوقت الذي يعاني فيه الإنتاج الفني نقصا كبيرا في مجال التأليف أو الأبحاث المعمارية التي تستمد أصولها من التراث القومي .

إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الانفعالات الشخصية والإحساسات الفردية ، الأمر الذي لا تستطيع معه أن تلحق بالركب الاشتراكي في الدولة أو أن ترسم البيئة الطبيعية التي ينمو فيها المجتمع الاشتراكي . وإذا كانت ملامح الاشتراكية في العمارة قد ظهرت في كثير من المناطق الجديدة للإسكان الاقتصادي أو المتوسط إلا أنها قد اخفت من مناطق الإسكان الخاص ، وإن كانت الملامح المعمارية في كتلتها الحداثية لا تزال بعيدة عن أعماق تراثنا الفني شأنا في ذلك شأن المباني العامة التي تنمو في مدنتنا وقرانا وتكاد تقلدها طابعها التخطيطي .

الملكية الفردية والعمارة

والطابع التخطيطي للمدينة المصرية مثل الطابع المعماري للعمارة المصرية المعاصرة يتبلور في شخصية الشعب في ثقافته وفنه وفي طريقة حياته في المجتمع الاشتراكي الذي تتدرج فيه قطاعات الشعب المختلفة . وإذا ما تعاملت هذه العوامل مع العوامل الطبيعية والناحية ، أصبح للمدينة طابعها التخطيطي المميز . ولما كان التقدم العلمي يغير خلفه تغيرا في الحياة الاجتماعية التي تنعكس على التخطيط الطبيعي للمدينة فإن استقرار الطابع يعتمد على الآثار التي تتركها الظروف الطبيعية والناحية أو القوميات التي تستمد من التراث القومي . فالطابع التخطيطي للمدينة المصرية في تاريخها المعاصر قد تأثر بالعوامل الاقتصادية في صور الملكية الخاصة ونظام تقسيم الأرض للبناء كما تأثر بالشخصية المعمارية المصرية القديمة ، وبالاستجابات المادية لميلات البناء القروى ، الأمر الذي خلق هذه الصورة المشوهة للمدينة المصرية لأسسها مناطق الامتداد الحديثة التي اخفت منها الأسس السليمة للتخطيط أو الإسكان ، وأصبحت الأرض الزراعية التي كانت مصدرها هاما



فماذا بعد القرار؟

كثر الكلام أخيراً حول قرار الدولة الخاص بإحياء التراث المعماري الإسلامي. وقد دعا بعض الكتاب على صفحات الجرائد اليومية إلى ضرورة الإسهام بخطوات فنية وعلمية لتعزيز هذا الاتجاه .. وبدأ الكتاب يدلون بأرائهم في هذا الشأن . وهذا الكلام يمسنا إلى ما كتبنا على صفحات نفس الجرائد منذ خمسة عشر عاماً بالتحديد للدعوة إلى هذا الاتجاه ، وقد اتهمنا أصحابنا وقتها بالرجعية تارة وبالتخلف تارة أخرى .

لندواع سياحية أكثر منه اقتناعاً
بالقيم الإسلامية الصحيحة !!

بقلم الدكتور
عبد الباقي إبراهيم
استاذ تخطيط المدن
بجامعة صنعاء

وكان منطقتهم هي ذلك أن لا عودة
إلى الوراء بل يجب مسيرة التقدم .

كثر الكلام أخيراً حول قرار الدولة الخاص بإحياء التراث المعماري الإسلامي. وقد دعا بعض الكتاب على صفحات الجرائد اليومية إلى ضرورة الإسهام بخطوات فنية وعلمية لتعزيز هذا الاتجاه .. وبدأ الكتاب يدلون بأرائهم في هذا الشأن .

وهذا الكلام يمسنا إلى ما كتبنا على صفحات نفس الجرائد منذ خمسة عشر عاماً بالتحديد للدعوة إلى هذا الاتجاه ، وقد اتهمنا أصحابنا وقتها بالرجعية تارة وبالتخلف تارة أخرى .

الإسلامي ، فأصدر القرارات أو إنشاء الهيئات ليس هو السبيل إلى تحقيق هذا الهدف .

فالمشكلة أساساً في الوعي القومي والانياء المتقلد إلى التعاليم الإسلامية أكثر منه تعبيرا عن الجوانب المظهرية .

والعمارة في جميع المنصور هي انعكاس طبيعي للقيمات الاقتصادية والمظهرية والدينية للشعوب .

لذا تصمت في الشعب الروح الإسلامية الصحيحة انعكس ذلك تلقائياً على المكونات الطبيعية للمدن والعمارة ..

لذا العمارة بصفة خاصة ؟ .. وما بالنا بالأزياء .. وهي الأخرى تغفل كرفقنا لمظهرها لا يتنى إلى أصالتها وعقيدتنا .

القيم الحضارية لا تهمل !!

رواوض القرار لإحياء التراث المعماري الإسلامي لا يستطيع أن يطبقه على نفسه أو حياته الخاصة وهو لا يزال يكتسى بالزي الرفرف . فلماذا تكون العمارة هي الجديرة بالأنظار ؟ .

إن المشكلة أعمق من هذا بكثير .. وإذا كنا

وكان منطقتهم في ذلك أن لا عودة إلى الوراء بل يجب مسيرة التقدم العلمي والتحول الاجتماعي الذي يحدد السمات المعمارية للعمارة المعاصرة .

وقد بدأنا نجاربنا في تحقيق هذا الاتجاه كبرهان صلب أمام المعماريين بأن الدعوة ليست إلى التخلف ولكن إلى التقدم العلمي والاجتماعي والمقارن ، فظهرت لنا بعض الأعمال ثم اتبعناها بكتاب نشرته حكومة الكويت عن إحياء التراث الحضاري للشعب العربية المعاصرة سردنا فيه الفكر التخطيطي والمعماري الذي يحقق هذا الاتجاه عملياً .

ثم بدأت التجربة تظهر عملياً في الكويت ثم في المملكة العربية السعودية . فالأطلة الحية أكثر على الإبداع من الخلد عتيا .. فلان من رأى ليس كمن سمع .. ونحن بصدد إصدار مجلة « البناء » السعودية التي تسمى إلى تأكيد هذا الاتجاه .

القرارات .. ليست السبيل

لقد أثر هذا الموضوع كثيراً في مؤتمرات عربية محلية ولكن لم يظهر أثر واضح في واقع الحياة .. ومنذنا تبني مساحة كبيرة لا نستطيع معها مواكبة هذا الفكر الجديد لإحياء التراث المعماري

العربية القديمة والبعض يدعو إلى ضرورة استعمال الحجر في البناء .. والبعض يراها في الزخارف والمقود والمشرشات .. والبعض يراها في تأكيد القيم الحضارية للمعمارة الإسلامية شكلا وموضوعا وتقدما علميا .

والبعض يكرر كلمة يجب ويجب .. دون أن يقدم للمثل العمل لما يقول .. وكَم من يجب ظهرت في قرارات المؤتمرات وعلى صفحات الجرائد والمجلات ولم يتحقق من ورائها شيء .. فلنقدّموا أيها السادة الأمثلة الحية التي تميز عن أرائكم تصميما أو بناء وإلا فليس هناك داع لضياح الوقت في الجدل .. فلنجمعوا ولنناقشوا أعمالكم الفنية معا .. عسى أن نخرجوا بأفكار أكثر تقدما وأعمق فهما .

تناقض فكري وفي !

ومرة أخرى إلى قرار الدولة بإحياء التراث الإسلامي لمعمارة القاهرة .. الذي صدر عن وزير الإعلام .. هل هو قرار ملزم كقوانين تنظيم المباني أو هو دعوة عامة إلى الالتزام كلما أمكن ذلك .. أو هو تمييز عن عدم الارتياح للحالة التي وصلت إليها المعمارة في مصر .. وبهذا إذا القرار ؟

هل تنوى الوزارة إقامة مهرجانات معمارية كمبرجانات السيتا تمنح فيها للممارسين جوائز التقدير الذهبية على لائق الردى كالتي أهدت إلى الرواد في عالم الفخيل أخيرا ؟

هل تقوم المؤسسات العلمية بتنظيم عروض معمارية تحتل الفكر الإسلامي كما تقوم بعض الجمعيات الخيرية بتنظيم عروض الأزياء على أنغام الموسيقى وموائد المشروبات ؟

إننا فضلا نبشئ مرحلة من مراحل التناقض الفكري والفني والعلمي .. ربما توجه الدعوة هنا إلى الحزب الجديد الذي يقيمه الرئيس السادات لوضع برنامج عمل لبناء الدولة المصرية تخطيطيا ومعماريا .. مع بذلها علميا وحضاريا وإسلاميا .. حتى تظهر آثار الدعوة أو قرار الدولة لإحياء التراث للمعماري الإسلامي علميا - والله ولي التوفيق .

الأخبار ٧ / ٨ / ١٩٧٨

قرار الدولة بإحياء التراث المعماري الإسلامي لم يطبق على المثلث الجديدة التي تقيمها الدولة نفسها فكيف يطبق على الأفراد والجماعات ؟

فلذا أردت أن نتطاع فأمر بما يستطيع .. والدعوة إلى هذا الاتجاه ليست بالكلام أو بالكتابة ولكن بالعمل والمثل والتقدوس .. ثم يأتي الإتضاع ثم الإتضاع .. إن متخذ القرار السياسي في كثير من الأحيان لا يهتمهم القيم الحضارية بقدر ما يهتمهم سرعة الإنجاز والظهور ونفضة هبة الأهرام دليل على ذلك .

صندوق مراكب الشمس

لا شك في أننا نبشئ فترة من التخلف العلمي والمضارى وإلا لما ظهر هذا الكرنفال المعماري في مدنتنا .. إننا ما زلنا نبحث عن الأتراض في الخارج .. ليس فقط في مجال الماك ولكن أيضا في المجالات الفنية والحضارية .. وإلا لما وجدنا هذا الصندوق الزجاجي الذي يضم مراكب الشمس قابها بجوار الحرم الأكبر كوصمة في جبين المعماري الإبطال الذي أنقذه أو للسؤل الذي كلفه بذلك ..

ولما نجد من جهة أخرى قرارنا الإسلامي يستعمل في إيواء المهجرين أو ضحايا سقوط المصارف .. أو تستعمل بعض الأمثلة القيمة من الدور الإسلامية كمستلزمات الاتحاد الاشتراكي ؟

إننا فضلا نبشئ فترة من التخلف العلمي والمضارى .. إننا نشاهد وزارة الإعلام تصدر التصريحات لإصدار المجلات الفكاهية والفنية التي تظهر لنا المجرحات الحضارية للكوكوب .. وعلى الصفحات المرخصة للصيف اليومية تظهر أخبار الإنجازات الحضارية للمطربين والمطربات والراقصين والراقصات .. وبعد ذلك تصدر وزارة الإعلام قرارا لإحياء التراث المعماري الإسلامي للقاهرة .. ربما كان ذلك لدواعٍ سياحية أكثر منه انتقادا للقيم الإسلامية المميعة .

يجب .. يجب !!

وأعطر من ذلك فهم بعض الكتاب للمهوم المعمارة الإسلامية بالبعض يراها تبسيطاً للمعمارة

تصوّر كرامة إسلامية معاصرة

ماذا بعد القرار ؟

بعد القرار .. ماذا بعد القرار ؟



في هذا القرار .. ماذا بعد القرار ؟

في هذا القرار .. ماذا بعد القرار ؟

في هذا القرار .. ماذا بعد القرار ؟



١٩٨٢/٢/٢

العمارة والثقافة

د. عبد الباقي ابراهيم

وارتباط العمارة بالثقافة كذلك ارتباط علمي
بغيره الخاصة والعامة .. هي ملتقى العلوم الهندسية
في الإنشاء والبناء .. في المواد والتجهيزات وهي
ملتقى العلوم الفنية في التأثير والتنسيق في التكوين
والتشكيل . فهي فصلا للعلوم خاصة إذا كانت
ملتزمة بالخط الإسلامي في تصميمها وتخطيطها ..
فأين كل هذا مما يقال أو يقال ..

إن العمارة عند الملتفين حضارة بشيئة ..
وعند الطوائف تاريخ يكتب .. وعند الحكام كتاب
يقرأ ، وعند الحكام صروح تبنى .. وعند
للشخصين المزار وإبتكار .. فأين كل هذا مما يقال
أو يقال ..

طلعا نسمع عن الجواهر الأديمة والمعارض
الفنية .. والمهرجانات الوطنية والإقليمية للسبأ
والسرح والموسيقى .. وطلعا نرى الأضواء تسلط
على الأعمدة والرفعات .. وطلعا نقرأ الصفحات
في الصحف والمجلات عن المطالين والتأئين وعن
الشعراء والنثرين ، والعمارة في كل ذلك مهجورة
متروكة ليس لها من راع أو معين .. فقد أصبحت
عند العامة حواشي صماء .. وعند الخاصة موردا
للزرق .. وعند الحكامين نصبا تقام ..

يقول المتطوفون إن العمارة للمعماريين وهي
بذلك لا تحتاج إلى عون أو معين .. بما تبنى
للتقدمون أن العمارة لكل المجتمع وكل
المواطنين .. فهي الأولى بالرعاية والتأين لأنها
مقياس التقدم .. ومقياس الأصالة والحضارة ..

الأهرام ١٩٨٢ / ٢ / ٢

دائما ما تردد العبارة التي تقول إن العمارة
أم الفنون حيث تحوى الفنون التشكيلية
والموسيقية والمسرحية . ولكنها في واقع الأمر لم
تعد كذلك بعد أن لقدت العمارة المعاصرة
مقرماتها الحضارية .. وإذا كانت العمارة على مر
العصور تعبر للرأية التي تنعكس على صفاتها
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
للمجتمعات في كل عصر ، وإن كانت في الوقت
الحاضر فقد فقدت مقرماتها الحضارية فهي بذلك
تجبر عن فقدان الجميع لجالب من مقرماته
الثقافية .

فالعمارة المعاصرة لم تعد جزءا من الكيان
الثقافي للمجتمع بل توالب من إغتراسة والظوب
والبايش تؤدي وظيفتها اللادنية دون مراعاة
للجوانب الحضارية . فالإنسان المعاصر لم تعد تهمه
العمارة بقدر ما تهمه الأغنية أو الرقص أو الصورة
أو القطعة الموسيقية .. من هنا كان إهمال وسائل
الإعلام بهذه الجوانب التي أصبحت المحرك الأول
للحركات الثقافية في الدول النامية - وبقيت
العمارة المعاصرة بعد ذلك بعيدة عن الصورة ..
لا يهتم بها أبناؤنا ولا يرعاها أهلها .

إن ارتباط العمارة بالثقافة ليس ارتباطا وجدانيا
أو معنويا ولكنه كذلك ارتباط عضوي ، فبما يعيش
الإنسان بحسبه ووجدانه بما . والتأين بين
الإنسان والعمارة هو تمايش مستمر سواء في مكان
السكن أو مكان العمل أو مكان الترويح عن
النفس .. فالعمارة إذن هي حيز يحوى الإنسان في
حركته الداخلية أو الخارجية ..



١٩٨٣/٦/١٨

بعد انهيار

العمارات !

د. عبد الباقى إبراهيم

رئيس مركز الدراسات

التخطيطية والعمارية

مهما قيل عن أسباب انهيار العمارات سواء بالفساد أو مواد البناء أو بعدم التقيد بأصول الهندسة أو بزيادة الأحمال عن المسموح به أو بسبب وجود المياه الجوفية أو التربة الطفلية أو بسبب التواطؤ في الإجراءات التنظيمية كل هذه الأسباب هي نتيجة حتمية لانهيار تنظيم مهنة الهندسة المعمارية والإنشائية في مصر . والمقارنة هنا ليست بالدول المتقدمة التي بلغ فيها تنظيم المهنة مستوى رفيعا مساويا لمعيارها أو الفئدة أو الرقابة

الاداري للهندسة المعمارية

مهما قيل عن أسباب انهيار العمارات سواء بالفساد أو مواد البناء أو بعدم التقيد بأصول الهندسة أو بزيادة الأحمال عن المسموح به أو بسبب وجود المياه الجوفية ، أو التربة الطفلية ، أو بسبب التواطؤ في الإجراءات التنظيمية ، كل هذه الأسباب هي نتيجة حتمية لانهيار تنظيم مهنة الهندسة المعمارية والإنشائية في مصر . والمقارنة هنا ليست بالدول المتقدمة التي بلغ فيها تنظيم المهنة مستوى رفيعا مساويا لمعيارها أو الفئدة أو الرقابة ، ولكن المقارنة هنا بالدول المحيطة بنا والتي بدأت تنظر أماما بعد أن أتت كقرا وأبعد أن انتهت السلطات المهنية المحلية إلى توظيف مواردها في المشروعات الانتاجية وليس في تنمية الكفاءات الانتاجية ولا في تنمية الكفاءات الفنية والهندسية والتنظيمية لأعضائها .. ويؤلمنا أن يتفكر المهنة في مصر بعد أن كانت ركيزة التقدم الهندسي في المنطقة .

● لا يبرز للمهندس ممارسة المهنة إلا بعد سنتين من تخرجه وحصوله على شهادة خبرة من إحدى المصالح أو المكاتب الاستشارية ثم على شهادة ممارسة المهنة من الجمعية الهندسية التي ينتمى إليها ويصدق عليها من نقابة المهن الهندسية .
● لا يحق للمهندس فتح مكتب لممارسة الأعمال الهندسية إلا بعد خمس سنوات من تخرجه وحصوله على شهادة ممارسة المهنة من الجمعية التي ينتمى إليها والمصدق عليها من نقابة المهن الهندسية ومن ثم يحق له القيام بالأعمال الاستشارية التي لا تعدد الحجم أو القيمة التي تقرها نقابة المهن الهندسية

● يحق للمهندس التسجيل في قائمة الاستشاريين المتخصصين وذلك بعد عشر سنوات من تخرجه أو من ممارسته للمهنة ويمكن أن تقل هذه المدة سنة عند حصوله على درجة الماجستير وسنة عند حصوله على درجة الدكتوراه على أن يقدم المهندس بطلب مع نسخ من أعماله وأبحاثه إلى لجنة تسجيل الاستشاريين بتقابة المهن الهندسية التي تقرر منحه هذا اللقب بشهادة رسمية يعلن عنها في الصحف اليومية فور إعلانها وذلك نظير الرسوم التي تقررها النقابة .

● يحق للمهندس الاستشاري بمفرده أو مع

هذا في الوقت الذي تقوم فيه الجمعيات الهندسية في الدول المحيطة بنا بعدد الندوات التي تسمى فيها بجمعية وإصرار إلى تنظيم المهنة والارتقاء بكفاءة المهندس العربي فنيا وعلميا .. وتقوم فيه الجامعات في هذه الدول بتنظيم المؤتمرات الهندسية التي تسمى فيها إلى التطوير الجلي في التعليم والتدريب الهندسي والارتقاء بالمهنة ، مواكبة بذلك التقدم العلمي في العالم .

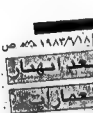
إننا هنا لا نقف عند حد التنقير بالمأخوذ والتعسر على الحاضر .. ولكننا نتقدم بمؤشرات للحل لن يتناها :

تسمى نقابة المهن الهندسية بتوظيف مواردها في تنمية الكفاءات الفنية والهندسية لأعضائها باعتبار أن الاستمرار في التنمية البشرية لا يقل أهمية عن الاستمرار في المشروعات الانتاجية .

● يعدل قانون المهن الهندسية لتنظيم الجمعيات الهندسية المتخصصة بحيث تمثل الشعب المتخصصة بالتقابة الجناح المهني للنقابة وتمثل الجمعيات المتخصصة الجناح العلمي للنقابة بعد إلغاء تمثيلها لوزارة الشؤون الاجتماعية وتصدر بذلك اللوائح التنفيذية المنظمة لمسؤوليات كل منها في الارتقاء بمستوى المهنة تنظيميا وعلميا .

● لا يجوز للمكاتب العربية أو الأجنبية الإعلان في مصر عن وظائف مهندسين من التخصصات المختلفة إلا من خلال وسائل الإعلام أو المجلات

● يعنى المهنتس المعارس أو الاستشارى من الضرائب لمدة ثلاث سنوات من بداية ممارسته لعمله الاستشارى وليس من تاريخ التخرج كما هو فى قانون الضرائب الحالى . كما تحفى الأجهزة

[illegible][illegible]

والأدوات الهندسية المستوردة من الجمارك خلال السنوات الثلاث الأولى من ممارسته للمهنة .

● تصدر نقابة المهندسين الكتيبات الخاصة بتنظيم المهنة مثل اعداد برنامج عمل المشروعات - التنظيم الإداري والمثلل للمكتب الهندسي - كتاب العملية - العقد الموحد للأعمال الإنشائية - العقد الموحد للأعمال المعمارية - العقد الموحد للأعمال الصناعية - نظام الترخيم لإعداد التصميمات التنفيذية - شروط الصلاد مع المقاول والمكتب الأجنبى والعمل بالخارج - سجل المهندسين الاستشاريين والمكاتب الاستشارية وتخصصاتها .

● لا يجوز للمهندس الاستشارى الجمع بين العمل الاستشارى والمقاولات وعليه إخطار نقابة بتحويل نوعية النشاط خلال شهر واحد من تاريخ بدء العمل الجديد وإلا تعرض للمسائلة النقابية . وعلى المهندس المقاول تقديم صورة من تسجيله كمقاول لدى الفرقة التجارية في سجل المهندسين المقاولين بنقابة المهندسين .

● يصدر وزير الدولة للتعليم قرارا بصين رؤساء الجمعيات الهندسية المتخصصة أعضاء في اللجنة العليا لتعليم الهندسى بالجنس الأعلى للجامعات

ولجانها المتخصصة التى تنظر في معدلات الشهادات وتطوير التعليم في التخصصات الهندسية المختلفة بعد اعتمادها من اللجنة العليا للتعليم الهندسى .

● تقوم نقابة المهندسين بالتأمين على المهندسين العاملين في المواقع النائية أو ذات الطبيعة الخاصة وذلك ضد الحوادث والمرض كما تقوم بالتأمين على المكاتب الاستشارية العاملة في الخارج ضد الحسارة أو الحوادث .

● تضع النقابة حدود المسؤولية القانونية عن أعمال المهندس الممارس والمهندس الاستشارى والمكتب الاستشارى ، ونظام الإجراءات التأديبية مخالفة القانون بتنظيم المهنة وتحديد المسؤولية الرقابية لمثلئ النقابة في المحافظات أو الأحياء في المدن الكبرى وذلك لضمان تنفيذ بنود القانون بالتعاون مع أجهزة الحكم المحل .

● تقوم نقابة المهن الهندسية بمراجعة قيمة اشتراك أعضائها العاملين في داخل حدود مصر أو الخارج وكذلك رسوم التسجيل ونظم التأمين في الداخل والخارج .

الأهرام ١٨ / ٦ / ١٩٨٣

1980/1/2.

والتمتع بدفء الجو في شتاء مصر .. هنا
فقط ينتقل الحديث الى تشييط السياحة
وتصميم رسالة المعصاري المعصري في
البحر

عبد الباقي محمد إبراهيم
رئيس قسم العمارة
جامعة عين شمس

جبل أن تجتمع وفرد المصارين من أنحاء العالم في مدينة القاهرة تبحث عن رسالة العمارة في الحاضر والمستقبل .. في مصر .. رعاة العمارة .. التطلعات المهنية لا تستطيع أن تتجسد في شجرة شهيرة تزورها على يد المصارين في مصر .. لا تتجسد في الضلع المصاري الذي يرتبط بالتعليم الهندسي .. الذي يعد المهنيين للمصارين .. حتى سقطت صفة العماري من المهندس فاختلعت التخصصات دون تمييز في المهنة أو الأداة .. فاستأذت الميكانيكا يحصل مقولا "معماري" .. ومهندس الري يقوم بدور المخطط العمراني .. والمقالق يعمل في الاستشارة العمرانية .. لا تتجسد .. في المظنات المصارية العلمية التي لا نشاط لها إلا في السفريات التكررة لبعض أعضائها حول العالم على نفقة الدولة بمجة الإعداد لاستقبال الضيوف الأحرار .. وليس في جعبتها للمصاريين الذين يتعلمون في مصر ..

[illegible]

وإذا كالت المؤثر بعد فرصة للمعمارى المصرى أن يرى نفسه فيه للأفلام مقود لى النهاية عليه ليبدأ عهدا جديدا من العمل الجاد لاستعادة أجداده السابقة التى بهرت ضيوف المؤثر .. عهدا يفتح فيه خمسة عشر ألف معمارى مصرى صفحة جديدة من التنظيم المنهى الذى يستطيع رعاية المعماريين بعد تخرجه منها وعلمى .. بإعداد نظام جديد للممارسة المعمارية على أن كل دول العالم المتقدم ، بإصدار المجلات والكتيبات التى تقدم

والعودة إلى كل ما يقصد من مؤثرات أو بقاء من
نذوات ليس بالتالى والتوصيات بقدر ما هي في ما
نرفقه من حركة فكرية من نشاط علمي ومهني ..
لقد فتح المصيري أن يكون متفرجا في
مهرجان كان كالان في ندوة البيت أو مسكنا لفرقة كا
كان في ندوة الأغاني .. للعلماري المصيري يريد أن
يكون هو المحرك لئلا هذه الفعاليات .. هو الباعى
لده .. هو الوجه لوضوعها ولا بأس بذلك من
حجرة العالم ليشارك في تقديمه من دراسات
ويشاهد ما ننجزه من أعمال .. ويرى ما نقدم
عليه من تحديثات لإزالة مسحة القبح التي أصابت
مصر .. وتحت أقدامنا كل مقومات الحضارة
العلمية ..

رسالة العمادى الى الحاضر والمستقبل

بقلم الدكتور:
عبدالباقى محمد ابراهيم
رئيس قسم الصحة
جامعة عين شمس

المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين « المهزلة .. والمأساة »

بدأت أعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولى للمعماريين فى القاهرة يوم الأحد ٢٠ يناير ١٩٨٥ وحضر الافتتاح السيد رئيس الوزراء لياحة عن السيد رئيس الجمهورية .. وانتهت أعمال المؤتمر يوم الخميس ٢٤ من نفس الشهر فى هدوء كامل لم يحس به أحد ولم يسمح عنه انسان ، وكأنه حدث هامش على صفحات التاريخ ولا يمثل أكبر تجمع للمعماريين فى العالم .. انتهى المؤتمر بعد فشل ذريع أساء إلى مصر وشوه صورها أمام الأجانب بالرغم من أن الدولة قد خصصت له ما يقرب من ربع مليون جنيه للإنفاق عليه .

الحضور .. وبعد بداية مراسم الافتتاح بحضور رئيس الاتحاد الدول وينسحب سكرتيره العام .. فقد تأخر سيادته لأنه لم يجد من يستقبله أو يصاحبه ، فانتظر أحد المعلنين طويلا ثم اضطر لإستعجار تاكسى ينقله إلى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ..

وببدأ اليوم التالى بمهزلة جديدة .. حيث صعد أول المتحدثين وهو من نجوم المؤتمر ليقدم أول بحث فى المؤتمر .. وبدأ كلامه بالاعتذر عن عدم إلقاء كلمته لأنه ليس هناك الاستعدادات المناسبة ولا يستطيع أن يتحدث فى هذه الفوضى التنظيمية .. فلا شاشات لمرضى الشرائح المصورة أو أجهزة الإسقاط اللازمة .. فخرج المؤتمر غاضبين فى أول ساعة عمل من ساعات المؤتمر .. انتظروا للشاشات وأجهزة الإسقاط وأجهزة الترجمة .. ويستأنف المؤتمر جلساته ويضيع الوقت على المتحدث الأول نعيم المؤتمر .. ويضطر رئيس الجلسة إلى إنهاء كلمته .. فبدأ المؤتمر بالتصفيق المتواصل طالعين استمراره فى الحديث .. فيستمر .. وتوَجَّل الكلمات التالية إلى الجلسة التالية ..

وتبدأ الجلسة التالية بمهزلة أخرى حيث ينادى

لقد ذكرت مطبوعات المؤتمر أنه من المنتظر أن يشارك حوالى ٧٠٠٠ معملرى فى أعماله فلم يصل منهم من الخارج غير ٧٠٠ فقط انضم إليهم عدد أقل من المعماريين المصريين الذين يناهون بشرورة التحقيق فى هذه المأساة ، بصورة مصر لا يمكن التفریط فيها حتى إذا أنقنا كل هذه الآلاف من الجنيتات .

وببدأت مهزلة المؤتمر من اليوم الأول عند تسجيل الأعضاء .. والبحث عن مطبوعات المؤتمر التى لم تكن معدة مسبقا .. فبطاقة العضوية يسلمها العضو ويكتب اسمه عليها فى حينه .. ثم ينتظر العضو إذا كان سعيد الحظ فى التعرف على اسمه فى القوائم الممعة للمشاركين لاستلام البطبوعات ، وهى عبارة عن كتيب فى أسوأ نوعية من الورق وأسوأ تصوير وطباعة ، وإذا سأل عن بطاقات الدعوات يقال إلى المقرر العام .. وإذا سأل عن المحافظ الجبلية يقال له لم تصل بعد من فرنسا ، وكأن مصر ليس فيها من يستطيع أن يمسد المطاقت أو المحافظ أو الكتيبات .. وتسمى المهزلة لبدأ مهزلة أخرى فى حفل الافتتاح يبدأ جلسى رئيس الوزراء وحل يسره سكرتير الاتحاد الدول للمعماريين بدلا من رئيس الاتحاد الذى تأخر عن

معطاً أنه سوف يبلغ رئيس الوزراء بهذا التوقف .. ويتصل بالنائب العام لإجبار المترجمين على العمل .. وقد كان .. واستأنف المترجمون أعمالهم .. وخرج المؤتمرون من القاعة بخفا عن الجليد من مطبوعات المؤتمر فيقال لهم أنها في المطر .. أعداد خاصة عن عمارة القاهرة أعدت في لندن ونقلت بالطائرة .. وكأنه لا توجد في مصر مطابع أو ناشرون ..

وفي اليوم الرابع والأخير بدأ مندوب الإقليم الخامس الذي يضم دول شرق آسيا في إلقاء كلمته .. ولكن بمقدمة أشار فيها إلى الفوضى وعدم التنظيم الذي أصاب المؤتمر .. وكل بقى اليوم على الآخرين .. وكانت كلماته القوية الجارحة تشق قلوب الحاضرين من المصريين .. هكذا بدأ المؤتمر .. وهكذا انتهى في صورة مريرة سوف يذكرها المؤتمرون من الأجانب تعزواها الصور التي التقطوها لأحياء القاهرة وشوارعها ومبانيها التي فقدت كل مقومات النظافة والجمال ..

والسؤال الذي تبقى على ألسنة المؤتمرين من المصريين بعد هذه المأساة هل من مسئول يسأل من هل من تحقيق يجري .. هل من مجيب ؟ لقد ضاع المال .. وأكثر من ذلك ضاعت صورة مصر التي لا تقدر بمال ..

الأخبار ٣٩ / ١ / ١٩٨٥

على رئيس الجلسة فلا من مجيب .. فينتزع أحدكم لرئاسة الجلسة .. ثم يصعد المتحدث الأول فيجد شاشة العرض ولا تبد أجهزة الإسقاط .. فقد تلاشت .. فيلقى كلمته بدون الصور الإيضاحية التي هي أساس العرض والتقديم .. ويخرج المؤتمرون بعد الجلسة طالبين مكاناً لتناول الغداء والمطربات .. فيقال إن الوجبات معدة للضيوف فقط أما المشاركون المصريون وغيرهم فمنهم منأولهم .. والسيد المقرر يحتفظ بطاقت الأكل يوزعها على من يشاء من أتباعه .. ويتوجه بعض المؤتمرين بعد ذلك إلى حيث تعرض الأفلام المعمورة ، وبعد البحث والسؤال عن المكان ليصفوه في أحد ملحقات كلية الحقوق .. وبعد أن ينتظم الجميع ويبدأ العرض تشرق ألبه الإسقاط فيتوقف العرض وينصرف الجميع .. إلى أي مكان آخر أو جلسة فرعية أخرى ..

وفي صباح اليوم الثالث يحضر المتحدث الأول وهو من مصر ومعه أجهزة الإسقاط والشاشة الخاصة به بعد مشاهدته للمهازيل السابقة .. ويبدأ فيلمه التسجيل عن المصاهرة التاريخية في مصر .. ويتبعه متحدث أجنبي .. وهكذا إلى أن يصعد المتحدث المصري الثالث ليقبى كلمته فيقبل وفي حدود الوقت المخصص له في البرنامج .. ولكن المؤتمرين يصفقون حتى ينزل وينبى كلمته .. وكانت مهزلة .. وبعد فترة تبدأ مهزلة أخرى حيث توقف المترجمون عن الترجمة بسبب مشكلات مالية .. فيصعد مقرر المؤتمر على المنصة



حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين العمارة الديمقراطية . . والأمل



١٩٨٥/٥/٢

بقلم

د. عبد الباقي إبراهيم

العقد المؤتمر الأول للمعماريين المصريين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أبريل ١٩٨٥ م ، واشترك فيه حوالي أربعمائة معماري مصري حضروا من كل أنحاء مصر ، ولأول مرة في تاريخ العمارة المصرية ، ليتبارسوا حاضري العمارة المصرية ومستقبلها ، بعد فشل مؤتمر الاتحاد الدولي للمعماريين الذي عقد في القاهرة في يناير ١٩٨٥ في إيصال رسالته للمعماري المصري الذي استضافه على أرضه .. لقد أظهر المؤتمر الأول للمعماريين المصريين قدرة المعماري المصري على العطاء الذاتي دون توجيه خارجي أو دعم مالي .. كما أظهر قدرة المعماري المصري على تحريك القوالب التنظيمية الرائدة مهنيًا وعلميًا ودفعها إلى الأمام بحثًا عن مستقبل أفضل للعمارة والمعماريين المصريين . والمؤتمر بهذه الصورة المشرفة وبهذا المستوى العالمي في العطاء والتنظيم يعتبر علامة في تاريخ العمارة المصرية ، فهو يفصل بين مرحلة الركود الذي عيم على الحركة المعمارية في مصر منذ ثلاثين عامًا ومرحلة الانطلاق المهني والعلمي الذي بدأتها لجان العمل المختلفة النشطة عن المؤتمر الأول لتقديم دراساتها إلى المؤتمر الثاني للمعماريين المصريين في أبريل من عام ١٩٨٦ م .

المفروج من هذا المؤتمر الحضاري ، فقد تمت مراجعة ما هو قائم في أنحاء العالم من نظم مهنية وعلمية وتعليمية وما يجري حولنا في المنطقة العربية من متغيرات وتطورات مهنية وعلمية .. وذلك بهدف إضائة بصيص من الأمل أمام شباب المعماريين المصريين الذين شاركوا في أعمال المؤتمر وعبروا عن بأسهم وآلامهم لما يجري على الساحة المعمارية في مصر . كما عبروا عن حالة الضياع التي يعانون منها في الحاضر والقائم والمستقبل الغامض ، واستمرت جلسات المؤتمر بمشاركة موضوعية بانه من جميع المشاركين من شباب المعماريين ، وشيوخهم بل ومن طلبة العمارة وأساتذتهم ، فلم شباب المعماريين الذين عبروا عما أصابهم من بأس في بداية أعمال المؤتمر ليعبروا عما أحسوا به من أمل في نهاية التي اعتبرت بداية للأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني للمعماريين المصريين الذي سوف يقود في القاهرة في أبريل ١٩٨٦ . بل والأكثر من ذلك سلح بعض شباب المعماريين إلى التبرع بمقتات الجنيات للإعداد للمؤتمر القادم . وهكذا حولت ديمقراطية العمل وحرية الفكر والقنوة الحسنة .. حولت الجمود إلى عمل كا حولت اليأس إلى أمل .. أمل في مستقبل أفضل

هذا المؤتمر تعبير ديمقراطي عما يعيش في نفوس المعماريين المصريين من مرارة وألم ، لما أصاب التراث المعماري المصري من تحلل وانحلال ، ولما أصاب الثورة البنائية القائمة من تحلل وانحلال ، ولما أصاب المنظمات المهنية والعلمية القائمة من تدهور وانحلال . في هذا الجو القائم قامت مجموعة من المعماريين المصريين بهذه الصورة المعمارية تدهور إلى التجمع في مؤتمر يكون بداية للمؤتمرات سنوية مستقبلية ، وهذا ما حدا بهم إلى تسمية تجمعهم بالمؤتمر العام للمعماريين المصريين ، واندفع خلفهم جموع المعماريين من كل أنحاء مصر مشاركين بالاشتراكات والتبرعات ، ونظمت المجموعة القيادية برنامج المؤتمر وأبحاثه ومطبوعاته ثم دعت للمنظمات المهنية والعلمية القائمة للانضمام لها في هذه المسيرة المعمارية الباركة ظلت الدعوة وأبقت أن الجميع يتبارون في العطاء ولا يتبارون إلى المنصب .. وإن هدفهم الأسمى هو الارتقاء بالمستوى الحضاري للعمارة والمعماريين في مصر .

بدأت جلسات المؤتمر تشرح الحالة المهنية التي وصلت إليها حالة العمارة والمعماريين في مصر تنظيميًا ومهنيًا وفنيًا وعلميًا وتبحث عن وسائل

والعمارة والمعماريين المصريين .. هذا الأمل الذي يتلوه في الإقبال الشديد على مجموعات العمل السبع التي قدمها المؤتمر تقوم بشاغلها على مدى عام كامل عمل في نهائيه أعمالها إلى المؤتمر الثالث للمعماريين المصريين .. ولم ينس المؤتمر في جلسته الختامية أن يذكر شباب المعماريين والراغبين من وسائل العمارة المصرية الذين كرموا على ما بذلوه في هذا المجال بالعمارة المصرية المعاصرة .. وهكذا بدأ الشباب المعماريين المصريين وأكثمتهم يصنعون التاريخ المعاصر في عصر المعاصرة بهذه الصورة المميّزة .. وما ذلك إلا في ظل حرية الفكر والديمقراطية العمل وطهارة القصد والافتقار إلى الله ثم على النفس .. وهكذا بدأ المعماريون المصريون يجمعون أنفسهم على قلب رجل واحد وغيرهم .. بعد أن كانت تجمّعهم لقطاعات الأحياء التي تكني حالتها أو الدولية ليتناسوا خالف في أنفسهم والمخاطبة هم ..

ومع نهاية أعمال المؤتمر الأول للمعلمين المصريين بدأ العمل لتحقيق المؤتمر الثاني ، وقد تم اختيار السكرتير العام للمؤتمر الثاني ، وتم تشكيل اللجنة التنفيذية التي انبثقت عنها اللجان السبع ، وتحت الأولى في التنسيق بين المنظمات الصائفة والمكونة للمؤتمر الدائم للمعلمين المصريين ، وتحت الثانية في إعداد ميثاق ظرف اللجنة وتحت الثالثة في دراسة وتطوير ظروف الممارسة ، وتحت الرابعة في إعداد المستندات والفقود المهنية ، وتحت الخامسة في التعليم العملي ، وتحت السادسة في التأليف والترجمة والنشر ، والسابعة في نظم الجوائز والمسابقات العلمية .

**حول المؤتمر الأول للمعماريين المصريين
المسابقة .. الديمقراطية .. والأمم**



١٩٥٦/٨/١١

معهد عالي لتخطيط الأقاليم والقرى والمدن

الحكومية إلى جانب من تستعين بهم من المختصين العالمين في التخطيط ، على أن يلتحق بهذا المعهد خريجو أقسام العمارة أو الاقتصاد أو الجغرافيا أو الاجتماع من الجامعات ، ويقضى الطالب بهذا المعهد عامين دراسيين يحصل بعدها على الماجستير في التخطيط ، كما تشرف على وضع البرنامج الدراسي العام لهذا المعهد هيئة مختصة بغلب الأنتاج القوس والخدمات العامة وإدارات التخطيط والمباني في وزارة الشؤون البلدية والقروية وأساتذة الجامعات .

من ذا الذي يقوم بتخطيط أقاليم مصر وتوجيه المشروعات العامة بها غير أبناء مصر ؟ من ذا الذي يبنى مصر غير أبنائها ؟

إننا ما زلنا نضع الأساس في بناء مصر العظيمة المتنامية .. فلتتضافر الجهود في هذا السبيل والله ولي التوفيق .

الأهرام ١٩٥٦ / ٨ / ١١

د . عبد الباقي إبراهيم
مدرس العمارة وتخطيط المدن بكلية الهندسة
جامعة عين شمس

أعتقد أن مصر في أشد الحاجة إلى خبراء وفنيين مدربين بمجالها الجغرافية والطبيعية والمجولوجية ، وكذلك حالها الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية والصناعية والزراعية . كل ذلك في سبيل البقاء الصالحة للمجتمع الصالح . ومصر كذلك في حاجة لمن يقوم بدراسة وتنفيذ مشروعاتها العمرانية الضخمة ، أعني ابنها في حاجة إلى جيل من المخططين Planners نشأوا في مصر وأحسوا باحتياجها .

وعلم تخطيط الأقاليم والمناطق والقرى علم جامع للموضوعات السابقة الذكر . وهو يلائق في البلاد المتقدمة في الحضارة اهتماما بالغا .. لما أوجدنا نحن إليه ونحن في مستقبل نهضتنا الباهرة .

إن معظم ما بيننا الآن من هذا العلم مبنى على يعلت تحفظ عن بيتنا ، الأمر الذي يحرم علينا أن ننشئ لهذا العلم معهداً يقوم برنامج الدراسة فيه على أسس قومية مصرية ثابتة ، مع الألفاظ من غيرنا من علماء هذا العلم .

ونشام هذا المعهد لن يكلف الدولة ما فوق طاقتها ، فالأساتذة والمدرسون متوفرون في الكليات الجامعية المختلفة وغيرهم في المصالح



الأعمال الاستشارية وتجارة المواش!

الدكتور / عبد الباقي ابراهيم

رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

بحسب طبيعتها إجراءاتها بعمرة فنيين أو أخصائيين أو خبراء معينين .
٥ - الحيوانات والطيور والدواجن على اختلاف أنواعها المطلوبة لأغراض غير التغذية .
٦ - التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتقديم الخدمات التي تنصف بالاستعمال .. الخ

ومعروف أن هذا القانون صدر في غفلة من الزمن فأصاب قطاع المقاولات كما أصاب قطاع الاستشارات أكثر مما أفادها باعتبارها من أعمال المقاولات أو من أعمال التوريدات أو كتجارة المواش والدواجن . ويظهر أن الأمر قد اختلط على المشرع ولم يعد يميز بين هذه التوجهات ، وأن مطبخ التشريعات لم يعد لديه الطاقة الكافية إلا

هم الدول المتقدمة بتظيم الأعمال الاستشارية ، وهي بذلك تفتح لها أسواقاً خارجية تغطيها الساحة الدولية ، فهي تصدر الخبرة كما تصدر منتجاتها الصناعية والزراعية والحيوانية . ويظهر أن مفهوم مسطرة الخبرة الاستشارية بتجارة المواش قد انطبق في ذهن المشرع المصري من هذا المنطلق فأصدر بذلك القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والذي جاء في المادة (٥) منه ما يلي خاصاً بالممارسة :

يكون التباقة عن طريق الممارسة في الأحوال التالية :

- ١ - الأشياء المتكررة صنعها أو استيرادها .
- ٢ - الأشياء التي لا توجد إلا لدى شخص بذاته .
- ٣ - الأشياء التي يمكن تنفيذها بمواصفات دقيقة .
- ٤ - الأعمال الاستشارية أو الفنية التي تتطلب

لسان القوانين ولوائحها التنفيذية وهكذا تتأخر البلاد خطوة أخرى إلى الوراء .. بل ويصعب الاقتصاد القومي بتكتسب أخرى من نوع آخر .. فإن أخص الأسمار الاستشارية سوف ينجم عنها أثر مستوي من الإنتاج الفني أو المواءم العلمي الأمر الذي لا يسه قطع للمهمة الاستشارية بل إلى النتائج التالى بعد تنفيذ الأعمال ، خاصة وإن الدولة بها جهاز لتقييم المكاتب الاستشارية أو تصنيفها كما في كل بلاد العالم ، وأقرب الأخطأ على ذلك يمكن الرجوع إليها في الدول العربية المحطة بنا التي أصبح تنظيم الأعمال الاستشارية فيها موكياً لأكثر الأنظمة تطوراً ، وبما يتناسب مع الأوضاع المهنية والتشريعية السائدة ، وهذا ما يمكن أن تطرّف أجهزة وزارة التخطيط بعد أن أصبح التعامل مع المكاتب الاستشارية المحلية والعالمية يتم من خلالها . وعلى الجانب الآخر يظهر أن الجهات الإدارية المسؤولة هي أيضاً لا توفر لها القوائم المصنفة والمقيمة للمكاتب الاستشارية حتى تعتمد سلفاً من يقرر اشتراكهم في الممارسة بين المتبحرين في سجلاتها ، كما أنه ليس لديها الكوادر الفنية العالية التي تستطيع تقييم الخبراء والفنيين الذين توافر لديهم الكفاءة والخبرة الفنية التي تلازم مع طبيعة وأهمية موضوع التعامل ، كما جاء في قرار السيد الدكتور وزير المالية في هذا الشأن والذي يقول فيه بالحرف الواحد :

« إن المادة (٧) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ قد أجازت التعامل بطريق الاتفاق المباشر فيما لا تزيد قيمته على ٢٠٠٠ جنيه بالنسبة للتعامل على مثل هذه الأعمال ، وبالتالي فيمكن التعامل مع المكاتب الاستشارية والتخطيطية والمعمارية بطريقة الاتفاق المباشر في هذه الحدود في الحالات التي تقتضى بذلك » .

والسؤال هنا كيف يمكن أن تكون هذه الأعمال الاستشارية التخطيطية والمعمارية التي لا تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ جنيه ، اللهم إلا إذا كان ذلك ثمن الورق أو تجلبد الدراسات .. فرحة بعقل الإنسان المصري ..

ويستطرد السيد الدكتور وزير المالية نقلاً ليس هناك ما يؤهل دون قيام الجهات الإدارية المتخصصة بإجراء مسابقات بين المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة أو دعوتها لتقديم سابقة أعمالها وتقييمها وذلك كإجراء تحضوي للتعامل ، وعلى ذلك دعوة التاجحين في المسابقة أو الذين تسفر عملية تتبع سابقة أعمالهم عن توافر الكفاءة

المطلوبة لديهم للاشتراك في الممارسة للتعامل مع أفضلهم من حيث الشروط والأسعار .. حيث أنه في هذه الحالة تكون قد اقترت عناصر الكفاءة الفنية المطلوبة .. هكذا .. دون أن يكون هناك ضوابط للتقييم أو حتى معرفة متخصصة بأسلوب الدعوة للدخول في هذه المشروعات .. وكما من دعوات أعدتها أجهزة البحوث والدراسات في إحدى الورارات التي تتعامل مع مثل هذه المشروعات وانتهت إلى إلغاء المشروع نظراً لضعف محتمل الدعوى التي دالما ما يدها غير المتخصصين .

وإذا كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ يخصص تنظيم المناقصات والمزايدات بما في ذلك الأعمال الاستشارية التي تتصلو مع تجارة المواشي ، فإن هناك من التفتات المهنية التي تصدر القرارات التي تنظم الأعمال الاستشارية وتضع اللوائح التي تحدد أحكامها في محاولة لتنظيم مهنتها ، ومع ذلك فلا وجود لهذه القرارات أو هذه اللوائح في التطبيق بل إن بعض هذه التفتات هي أول من يخالفها .. فكيف إذن تستوى الأمور ، وكيف يمكن أن تكون الثقة بين الفرد والمؤسسات المهنية أو التشريعية في هذا الحضم من التفاعلات التشريعية والتنظيمية .. وكيف يمكن أن تثبت البلور الطيبة في هذا المناخ غير المستقر وهذه الفترة الضيقة .. لقد فرحت البلاد في بحر من القوانين واللوائح ، وبظهر أن البعض يجد أن الخلاص من الفرق في هذا البحر هو في إصدار المزيد من القوانين واللوائح .. والنتيجة أن تزيد المياه ويفرق الجميع .

ويزد من المريب أن المسؤولين من قطاعات للقرارات أو الأعمال الاستشارية لم يكن لهم دور في وضع فقرات هذا القانون الذي صغر في الظلم بين لينة وضخاماً دون أن يشعر به أحد .. وإذا كان هذا هو أسلوب إصدار القوانين بدون دراسة متعمقة أو تطبيق تجريبي لإثبات صلاحية من حيث الإمكانيات الإدارية والتنظيمية أو من حيث المشاركة الشعبية .. فكيف إذن يربى لنا التقدم ، ففي عديد من الدول المتحضرة تطرح اقتراحات القوانين للمناقشة ليس فقط بين أعضاء المجالس التشريعية بل أيضاً بين أفراد الشعب والمتخصصين في مختلف المجالات ، حتى يتكامل الفكر العلمي مع الفكر السياسي لتأكيد الديمقراطية في اتخاذ القرار ..

وكما تنهى كل الأمور إلى حيث لا عودة .. فإن الأمر مرفوع إلى السيد وزير المالية لافتتاح الأثر .

الأهرام الاقتصادي ١٩٨٥ / ٧ / ٧

كلماتى بافلام الصحفيين

لقد وجدت أنه من المفيد ، أن يتضمن هذا الكتاب بعض التحقيقات الصحفية ، التى شاركت فى إعدادها وذلك فى الفترة بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ .. عندما انعقد فى مصر عدد من المؤتمرات المحلية والدولية ، اشتركت فيها بأبحاث فى مجال تخطيط المدن والقرى .. وقد حظيت هذه المؤتمرات ، باهتمام الصحافة اليومية والأسبوعية ، ونشرت بعض الصحف اليومية صفحات كاملة عنها .. كما نشرت الصحف الأسبوعية عدداً أكبر من التحقيقات الصحفية ، التى أرى تضمينها هذا الكتاب .. حتى يطلع أبناء الجيل المعمارى ، والتخطيطى ، على الحركة الفكرية ، التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، واهتمام الصحافة والرأى العام بما كان يجرى فى قاعات المؤتمرات والندوات . وأخص بالذكر هنا أربع تحقيقات للكاتب الصحفى رعوف توفيق ، فى مجلة روز اليوسف ، عن الإسكان الحضرى والريفى ، وتحقيقا خاصا لجمال سليم فى نفس المجلة .. وأترك التعليق على هذه التحقيقات للقارئ الكريم .. ففيها الأرقام والبيانات ، وفيها الرأى الحر والكلمة الصادقة .. وفيها أيضا أسماء من كانوا يساهمون فى تلك الحركة الفكرية بالهامعات والإدارات الحكومية .. وفيها الكاريكاتير المبرر عن مضمون هذه التحقيقات .. كان هناك اهتمام كبير من الصحافة ، وكان هذا الاهتمام نتيجة لحركة المعماريين ، الذين ساهموا بالبحث والدراسة والكلمة ، فى هذه الحركة الفكرية فى هذه الفترة من الزمان .

هذه صفحات سريعة عن انعكاس الحركة الفكرية فى كجال العمارة والتخطيط والإسكان ، على صفحات الجرائد اليومية ، والمجلات الأسبوعية ، عسى أن يكون فيها دافع لقراءة التاريخ القريب ، والانطلاق من المحاضر إلى المستقبل ، بقوة الإيمان والعزيمة والصبر .. مع الإصرار والاستمرار .. وهذا هو سر الحياة .. والتقدم ..



صباح الخير
١٩٦٣

ع نبي سونا الجديدة

القرية حزينة .. حتى انظروا إلى بيوتها .. فهي
دائما داكنة .. لوها كاثواب .. مظلمة ..
متسائلة على بعضها في عجز ..

ويعصم أبناء المدينة مشاهداتهم .. ثم ..
يركبون عرباتهم .. ويعودون إلى المدينة ..
والضجيج .. والأكوام الملوثة .. والبيوت
القاهرة .. وينسون الزمار الحزين .. والقرية
قات البيوت الكثيرة ..

منذ أيام وصلى خطاب من طيب حديث
التخرج ، انتهى من تعليمه ومن فترة الامتياز في
جامعة الاسكندرية .. هذا الطيب عاش طول
حياته في المنفى .. تعود الثور .. وتعود الضجيج ..
وتعود رؤية آخر موديلات العربات والفساتين ..
وأخر الأفلام الأجنبية .. ثم صغر قرار جبينه في
إحدى قرى محافظة البحيرة .. قضى فيها أسبوعا ..

عندما تسحب الشمس .. ويصبح كل
شيء مظلما .. ساكنة عندما غوت
الحركة .. إلا من أصابع تلعب على عيون
مزمارة .. ورجل يخرج صوتا فيه كل
همومه .. طول ما معاك مال تلاق الناس
في إيدك ..

يرجوك قوى .. وإن خف من يدك ..
حتى حبيك حمامه يطير من إيدك
ويطول الليل .. والأصابع تسد عيون
الزمار وتفتحها .. والمواويل تحرك هواء
القرية .. وتقلقه بالنغم الحزين .. آه ..
آه .. آه .. آه .. آه ..

ويقولون إن القلاح حزين ..
ويقولون أيضا - يقول أبناء المدينة - إن

عن إحدى المؤسسات الصحية العالمية بعد دراسة أربعة أعوام ونصف عن القرى العربية ..

التقرير يقول إن هذه القرى أشد الأماكن المسكونة في العالم المتصلين بدءاً عن النظافة ، وأشدّها انتشاراً إلى الوسائل الصحية بالرغم من الجهود التي تبذل .

للقريّة العربية ينشر فيها الدوسنتاريا والبلهارسيا وأمراض العيون الحادة التي تؤدي إلى ضعف البصر .. وسجل التقرير أن الذباب هو الشر الأكبر في نشر الأمراض الوهابية حيث أن درجة انتشاره تبلغ من ٩٠ إلى ١٠٠ ذبابة في الباردة المربعة !!

والذباب ليس إلا جزءاً من المشكلة .. فقد وجد أن كل ١٢ أسرة من بين ١٠٠ أسرة تعيش على الخنزير المحمر واللبن الزائب والجبن ..

والمهندس توفيق عبد الجواد - صاحب البحث - يعلق على تقرير هذه المؤسسة الصحية العالمية فيقول : « إن الصورة التي رسمها التقرير منذ سبع سنوات ، تنبؤ .. بفضل الجهود الطبية والصحية التي تبذل أسيراً .. ولكي لا الواقع تبين لنا في وضوح تام « ضخامة المشكلة » .. وسواء بحثنا مشكلة القرية أو مشكلة الفلاح . فسوف نلتقي عند تقاطع مشتركة هي التخلف في كل منها ..

فند الفلاح .. تخلف مادي وثقافي ..

وتخلف الفلاح ينعكس أثره على القرية ليجعل منها التعبير الجسم لحالته الرهنة .. فالساكن - وهي التي تكون الجزء الأكبر من سطح القرية - غرو واقفة بالاحتياجات الضرورية للاسنان من خمس وهواء نقي .. غير مستوفية للشروط والوسائل والتراكيب الصحية ا

والدكتور عبد الباقى إبراهيم مدرس التخطيط بجامعة عين شمس .. يقول في بحثه عن القرية العربية .. ان هناك احتيالا بأن التخطيط الحالي للقرية لا يختلف كثيراً عما كانت عليه منذ آلاف السنين !!

قلت للدكتور عبد الباقى : كيف حرفت هذا ..

قال لي : أنظر إلى تخطيط القرية من الجو ..

ثم أرسل لي هذا الطبيب خطاباً .. فيه يومياته يوماً بيوماً في الريف .. الريف الذي يمشيه ويراه على حقيقته لأول مرة .. ويحكى مشاهداته التي عتويت تحت اسم « يوميات طبيب في الأرياف »

« دخلت يوتا كأنها مقابر .. كشفت عن طفلة مريضة .. وجدتها تلفظ آخر أنفاسها .. وجعلها سبعة من أعوانها يلعبون في الطين والذباب يلعب بهم .. بحثت عن الطعام الذي يقدم لها .. فلم أجد غير الجبن القريش وشيئا أسود . قالوا لي انه الخبز .. ثم سمعت شيخ الحارة يلمع صوته بين جدوان بيوت القرية المتربة .. « ياللى عنده عيان يقول عليه .. فرصة كبيرة .. الدكتور هنا .. »

ويقول الطبيب الشاب .. انه شعر بالحنون والاختصاص . لأنه عاش طول حياته في المدينة يلقى بالوجه المسلول والبدل المكسرة .. ولم يحس بالآلام الأثوب الذين يعيشون في القرى إلا في هذه اللحظات فقط .. التي التقى فيها وجهاً لوجه مع القلوب الطبية المنسية !!

ليس من المعقول أن تعيش المدينة بغرب القرن العشرين .. وفيها القرية بغرب من آلاف السنين .. ولكن عندما يتكلف الغرب الجديد للقرية ١٥٠٠ مليون جنيه .. فهنا المشكلة .. ومن هنا يبدأ الموضوع ..

مخصص أبناء المدينة مشاهلهم .. ثم .. ثم ملأ .. لا شيء .. إلا القليل .. والريف يحتاج للكثير .. الكثير ..

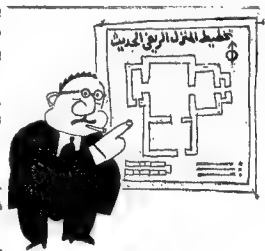
ولكننا نعمل ، ونفكر ، ونثور .

أمامي الآن ثلاثة أبحاث .. فيها مناقشات هامة جداً .. لأعطي مشروع قروي . يجب أن أفكر فيه بعد مشروع السد العالي ..

الأبحاث عن تخطيط وتظيم القرية العربية وإصلاح حالها ..

المشكلة .. هي مشكلة ٤٠٠٠ قرية و ١٥٠ ألف عزبة بها أكثر من ٣ مليون مسكن يعيش فيها حوالي ١٤,٥ مليون من السكان ..

في بحث المهندس توفيق عبد الجواد ، مدير عام المشروعات بمؤسسة الأبنية العامة .. تقرير صدر



- د هالفرن .. وده أوضة النوم ودي أودة البهايم ودي أوضة البلهارسيا ..

الريف .. فكيف نتوقع أن نجد الفلاح يعيش في بيت نظيف أبيض .. وله أطفال أصحاء أقرباء !!
إذن لا حل لمشكلة القرية .. إلا برفع مستوى معيشة الفلاحين .. وللوصول إلى المستوى المرتفع هناك ثلاث طرق رئيسية ..

- عمليات استصلاح أراضي جديدة ..
 - رفع إنتاجية الأرض المزروعة بواسطة الأسمدة وأنواع جديدة من البذور ..
 - تصنيع الريف بفتح أبواباً هائلة للفرص العمل ..
- وعندما يرتفع دخل الفلاح ويصل مستواه للمدى إلى المستوى المعقول سيكسر - بحكم التطور - أن يفر حياته .. ولقائه .. وبه وبغير شكل القرية التي لم تتغير منذ آلاف السنين .. !

ول محاولات البحث .. عن الطرق التي يمكن أن تساهم بها الدولة في إعادة تخطيط القرى الحالية .. ظهرت عدة آراء ..

- رأى يقول .. بدم القرى الحالية وتصميم قرى نموذجية وتصميمها ..
- رأى ينادى .. ببناء قرى جديدة تسمى قرى انتقال .. ينتقل إليها المجتمع الذي يعيش في القرى القديمة .. لأنه غير منطقي .. بناء قرى نموذجية الآن .. وتصميمها في كل الريف ..
- ورأى ثالث ينادى .. بترك القديم يتلاشى تدريجياً مع الزمن وبناء مساكن جديدة في منطقة امتداد القرية ..

والمهندس توفيق عبد الجواد - مدير المشروعات ومؤسسة الأبنية العامة - يقول .. إن هذه الآراء كلها تتجمع حول هدف واحد .. هو ضرورة الإصلاح .. ولكن كيف يجب لهذا الإصلاح ..

السؤال يجيب عليه الباحث .. فيقول .. إن إعادة بناء ٣ مليون مسكن جديد .. وتزويد القرى بما يلزمها من خدمات ومرافق يتكلف نحو ١٥٠٠ مليون جنيه .. وهذا مبلغ طخم جداً بالنسبة لميزانية الدولة .. وبالنسبة لثقله أبناء الريف على البناء ..

إذ أن ٨٥ ٪ من سكان القرى ، لا يستطيعون دفع تكاليف بناء مساكنهم .. بل بالعكس .. انهم في حاجة إلى المساعدة [١]

تجدها مدورة .. وكل الأشكال الفرعونية والباريعة القديمة ، خرجت مدورة .. والقرية أخذت شكل الدائرة بسبب تجمع السكان في مكان واحد ولسهولة الأمن وسهولة الدفاع ضد الميضات والسرقات .. والشكل المصلي لبيوت القرية .. ما زال بدايياً .. كما كان منذ مئات السنين !

ومشكلة القرية عندنا .. أنها ترتبط ارتباطاً كبيراً بمجتمع طائفة طويلة من الزمن ساكنة .. بطيء التطور .. محدود الإمكانيات .. بعيداً عن الحركة والتقدم .. بعيداً عن أحداث المدينة وتبنيها لمتطلبات التطورات التي تحدث .. تطورات سواء في الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة ..

ما معنى كل هذا !!!

الذكور عبد الباق يقول .. معناه أن تخطيط القرية العربية وتخطيطها أصبح من أصعب المشاكل التي تعترض المخططين .. طائفة عضو حساس جداً في مجتمعاته .. يتطلب العناية التامة في معالجة مشاكلها وتصميمها وتخطيطها !

أنت تسمى .. أنا أغنى .. أن تصبح القرية في بلدنا .. نظيفة .. على أرضها بيوت بيضاء جديدة .. على أرضها أبناء أصحاء .. يتمتعون بالهواء النقي .. والكهرباء .. والمناطق ..

أنت تسمى .. أنا أغنى .. أن تلعب القرية راحتها الملهل القديم .. الكتيب .. الحزين .. وترتدى زي الشباب والقوة ..

أنت تسمى .. وأنا أغنى .. ولكن إعادة تخطيط القرى عندنا .. مشكلة - يمكننا القول بخبره التخطيط .. !

هل يمكن أن نسأل .. لماذا هي مشكلة .. الجواب في اختصار .. أنها مشكلة اقتصادية .. المستوى الاقتصادي لأهل الريف منخفض ، لأنه إذا كان متوسط دخل الفلاح في الريف يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ جنيه سنوياً .. وإذا كان ٩٠ ٪ من سكان الريف يملكون ملكيات زراعية أقل من خمسة أفدنة ..

وإذا كان ١٤ مليون نسمة يعيشون على ٦ مليون فدان .. وإذا كان ربع عدد سكان الريف تقريباً يعيشون عائلة على باقي السكان وهم الذين يعملون فعلاً في الزراعة .. و .. إذا كانت هذه

سائر أجزاء الدولة .. وعلى ذلك فإن أى محاولة لإعادة تخطيط القرية يجب أن تكون خاضعة لخطوط عريضة مرسومة لتخطيط شامل لجميع قرى الجمهورية ..

• **القطعة الثانية :** من الضروري الاستعانة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأكملها كأساس لأعمال التخطيط القروى ..

• **القطعة الثالثة :** البدء أولاً بعمليات مسح اجتماعى وطبيعى للقرى .. يعنى أى .. يعنى فى عمليات المسح الاجتماعى تم دراسة توزيع السكان حسب السن والجنس والمهنة ومستوى الدخل وحساب الفاقد من الأيدي العاملة على الأرض الزراعية ..

والمسح الطبىيى .. يعنى .. دراسة المراحل الفارغية التى مرت بها القرية .. والبناء الحالى للقرية من ناحية الطرق والشوارع الرئيسية والأراضي السكنية .. وحالة المباني فى القرية وتقسيمها إلى سىء ومتوسط وجيد .

الدكتور المهندس على بسبولى . الأستاذ المساعد ببنية القاهرة .. بحث له من و التعمير فى القرى .. يقول .. إن السياسة التى سلكناها ذاتها فقد أعطت فكرة صحيحة عن الاحتياجات الضرورية للفلاح فى مختلف المناطق والتكاليف الخاصة بذلك .. ولكن .. ثبت أنه من الصعب الإعتماد على نفس السياسة فى تميم الإقليم المصرى كله .

فقد أثبت حتى الآن .. الهيئات الثلاث المختصة بهذا الموضوع وهى (الإصلاح الزراعى - لمية المصرية الأمريكية لإصلاح الريف - مديرية التحرير) .. أثبت بناء ما يقرب من ٧٠٠٠ منزل فى خلال خمس سنوات .. ويتكفل المنزل الواحد حوالى ٣٠٠ جنيه فى المتوسط !!

وهذه الأرقام إذا أردنا أن نطبقها فى بناء ٣ مليون مسكن جديد .. فإننا نحتاج إلى إمكانيات ضخمة غير ممكنة من حيث الأيدي العاملة والتكاليف ١ .

وما إن المسوى الذى وصلنا إليه لبيت الفلاح ليعمر، عطفه بالنسبة لاحتياجاته ، فيجب علينا أن نفكر فى وجود حلول جديدة أخرى تعتمد على

والمهندس توفيق عبد الجواد يقول .. إن دورنا من المهندسين أن نختار الحلول على ضوء الحقائق والواقع .. بحيث ألا يلقى عبء التنفيذ على الحكومة وحدها .. فهذا غير منطقي .. وغير عملي .. وغير جيد أيضاً .. لأن المقروض أولاً أن تبني الحاجة صلاح عند الأفراد .. وأن يطالبوا هم - أولاً - بتغيير الوضع الذى يعيشون فيه .. ويعلمون استعمالهم للمعلومة فى الإصلاح .

وهذا الرأى سمحه أيضاً من الدكتور عبد الباقى إبراهيم مدرس التخطيط ببنية عين شمس .. قال فى .. إن عملية القناع الفلاحين تغيير الواقع الذى يعيشون فيه مهمة جداً .. فمجرد إحساس الفلاح بالرغبة فى تغيير الوضع .. سيصبح من السهل انتفال الفلاحين من مساكنهم الحالية إلى المساكن الجديدة ..

كفلس الرغبة والحاجة إلى أهمية وجود السد العالى .. فأصبح هناك لمن يميز فى أفواه الجميع يردد .. حتى السد .. حتى السد .. وهذا الإحساس بالقوة والانتصار على العقبات .. يجب أن يعود من جديد إلى أفواه الشعب ليردد .. ح نبى البيوت الجديدة .. حتى البيوت الجديدة ..

والدكتور عبد الباقى .. يقول : إن إعادة تخطيط القرى .. يستلزم من الزمن ٣٠ عاماً !! منهم سنة كاملة فى البداية . تكون حملة دعائية واسعة تشترك فيها كل أجهزة الإعلام لإقناع الفلاحين بتغيير مساكنهم ..

وخطة إعادة بناء القرى .. يجب أن تكون خطة شاملة على أساس الجمهورية كلها .. وتجند لها كل الإمكانيات كما يحدث الآن فى السد العالى .. واخيراً يقولون .. أنه مع الإمكانيات الحالية يجب أن نبدأ فوراً بالتصميم التمهيدى للقرى .. حتى يتم تنفيذ الخطة على نطاق واسع ..

وهناك عدة آراء حول كيفية إعادة تخطيط القرى .. تتناسب مع تطور المجتمع الذى نعيشه الآن .. ومع اختلاف بعض وجهات النظر فى إعادة التخطيط .. هناك اتفاق على مبادئ عامة .. يرتكز عليها المشروع ككل ..

• **القطعة الأولى :** إن القرية - أى قرية - ليست معزولة عن القرى الأخرى .. وليست كل قرية وحدة قائمة بذاتها .. ولكنها جزء متكامل مع



وحتمل إيه يا حجدان
وحتمل إيه يا حجدان ؟!

عبد الجواد

البحث العلمي وتقوم بواجبها في هذا الموضوع ..
في تقديم الخبرة والبحث العلمي .. والتصميحة
العلمية ..

إن هذا المشروع في حاجة لجهود وثروت
الخامات .. ووزارة الإسكان .. ووزارة الشؤون
الاجتماعية .. ووزارة البحث العلمي .. ووزارة
النضارة والإرشاد ..

وإذا ذهبنا لجامعات .. وسألتنا .. كيف تقوم
الجامعة - الآن - بواجبها في تقديم جيل من
الخريجين المتخصصين في تخطيط القرى والمدن ..
إذا سألتنا هذا .. وجدنا الجواب مؤسف جداً ..
التخطيط لا يدرس في الجامعة ، إلا كرفع
ثأري في قسم العمارة بكتليات الهندسة .. وفي
جامعة الاسكندرية وعين شمس والقاهرة ..
لا يوجد غير 3 أساتذة فقط للتخطيط !!

والجواب مؤسف جداً .. لا شيء .. لا شيء
إلا بحوث فردية .. تضيق وسط الزحام ..

إن هذا المشروع يحتاج لإخلاق
إشارة البدء في دراسته وإعداد البحوث
الكافية ..

في هذه الحالة فقط . يصبح المشروع هو الآخر
الأول في بلدنا .. ونحن نتظر هذا ..

مروءة قذيفة

صباح الخير ١٩٩٣

أسس جديدة في البناء الحصول على سعر أقل ..
وسرعة التنفيذ بدون إرهاب ميزانية الدولة ..

ولكن ما هي الأسس الجديدة للبناء ؟

• أولاً .. يجب الإحتياز على سكان القرية أنفسهم
في بناء مساكنهم مع قليل من الجبرين والتمساح
القنية التي تساعدهم على تحسين طريقة البناء ..
وقد نجحت هذه الطريقة في السويد .. وكندا ..
وانجلترا .. وألمانيا .. وروسيا .. وفرنسا ..

ووقت الفراغ عند الفلاح العرق قد يبلغ خمسة
شهور في السنة يمكن استغلالها في إعادة بناء قريته .

• ثانياً .. الإنضاع بلواذ الخلية في كل متعلقة
وتحويلها إلى مواد للبناء سهلة الاستعمال ..
ومنتجة .. وهذه مسئولية مراكز بحوث البناء في
استباط مواد جديدة لبناء مساكن الريف ..

ما نهاية كل هذا الكلام ..

نهايته .. إن إصلاح وإعادة تخطيط وبناء
القرية العربية .. مشروع هام جداً .. يهدل
ميزان القوي في بلدنا .. وليس من المطول أن
نعيش للدينة ببوب القرن العشرين .. ونعيش
القرية ببوب من آلاف السنين .. !

وإعادة تخطيط القرى .. مشروع ضخم ..
يحتاج إلى تكاليف هائلة أكثر من تكاليف بناء السد
العالي ثلاث مرات .. ولذلك يجب وضع خطة
شاملة ومدروسة وطويلة المدى لتنفيذ المشروع ..
وهذا يستلزم أولاً .. أن نمتلك جهات



- يارب .. مش عايز بيت ملك .. ولا عربية
ولا ألف جنيه .. بس الاعسل يكسب ..

فرا القاصم

خرون منقاه في القه دي
... تا في الطير الشاوي

لكنه اوشرا في الطير دي

الكون
شعر
الدم



تعدد الجهات والهيئات التي تشرف وتقوم بتنفيذ مشروعات تخطيط وتعمير القرى .. مما أدى إلى تباين المشروعات وتعددتها وتكرار

عفوا .. نحن لن نتكلم عن مشاكل المساكن في المدن ولكننا نريد أن نناقش أولاً - ما قد يبدو أقل أهمية - ونعني مشكلة المساكن في الريف !!

لقد استقر الرأي عند وضع الخطة الخمسية على أن يتم تخطيط القرى بالمجمهورية (٤٧٩ قرية) في فترة ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة. أي أنه كان المقرر أن يتم خلال الخطة الخمسية الأولى إعداد تخطيطات عامة لحوالي ٢٠ قرية .. ولكن ما تم حصة وإعداده من المشروعات التخطيطية في السنوات الثلاث الأولى هو ٥٣ قرية موزعة على المخططات الخمسة .. وبجهد الآن إعداد المشروع لعدد ٢٩ قرية ، أي أن ما ينتظر إتمامه في سنوات الخطة الخمسية الأولى هو ٨٢ قرية تقريباً .

معنى هذا .. ان ما كان المفروض تنفيذه هو

من عدد المساكن الكلية .. وهذا يدل على أهمية مشكلة البيوت الريفية ومدى تأثيرها على صحة سكانها والصحة العامة وضرورة العمل على إصلاحها ..

.. وماذا في وزارة البحث العلمي

ولقد قامت اللجنة العليا لبحوث القرية بوزارة البحث العلمي .. بتجربة على ست قرى في عاقلتي الجيزة والبحيرة .. التجربة بدأت منذ سنة .. كان هدفها دراسة تنمية المجتمع الريفي وإعطاء نماذج لطرق الإصلاح التي تتناسب مع إساكنياتنا وطاقتنا ..

وكان مقرر هذه اللجنة التي قامت بالتجربة .. هو المرحوم الدكتور أنور المصطفى ..

وهذه بعض المعلومات التي حددتها اللجنة العليا لبحوث القرية من خلال تجربتها حتى الآن في الريف ..

« القرية الحالية كـا .. هو معروف .. تنمو من الداخل .. قلب القرية يتضخم دائما بالمساكن مما يؤدي إلى التسلل الشرائين والطرق داخل القرية .. الأمر الذي يجعل من المتعذر تحسين البنية فيها .. وهنا .. لابد من خطة القرية بالتصحية ببعض المساكن ..

وبالطبع لن تتم عملية إزالة بعض المساكن التي تعرض التخطيط الجديد .. إلا بعد الانتهاء من مساكن تمويضية لأصحابها في مناطق للأمناء بالقرية ..

« أي خدمات تقدم للقرية بدون مشاركة الأهالي .. تنقص درجة كفاءتها بشكل قد يؤدي إلى عكس المقصود منها .. فعلمية التسمية حين يتم بسواحد أبناء القرية تكون التسمية هنا .. تنمية جارية .. أمثلة للثقافة .. صادرة عن رغبة صادقة .. ومن ثم يكتب لها البقاء ..

« لكل قرية مشاكلها وظروفها المحلية الخاصة بها .. وكما لا يمكن علاج مجموعة من المرضى بوصف دواء واحد لهم .. لا يمكن تعميم عملية الإصلاح بمنهج موحد في كل القرى ..

« أوصت اللجنة .. أن يتم التطوير والتهديب السكني لكل قرية تدريجيا .. لشرفة احتيالات النجاة والفشل .. والحظ الذي يحدث على نطاق

الأخطاء بما نتيجة قيام كل هيئة بعمل أبحاث منفردة .. ووضع البرامج المستقلة دون وجود أي رابط بينها .. !

« النقص في الأجهزة الفنية اللازمة للمشروعات تخطيط وتعمير القرى .. وعدم توفر الاختصين .

« قلة البحوث التي أجريت في مجال تخطيط القرى والإسكان الريفي .. بالرغم من شدة الحاجة إلى بحوث شاملة عميقة لجميع النواحي الخطة بالحياة بالريف ..

« قلة الجهود التي بذلت لحماية المشروعات الريفي حتى يمكن الاستفادة من الخبرات والأخطاء التي تظهر بعد تنفيذها .. وأسباب أخرى .. كثيرة .. أدت إلى عدم تنفيذ الخطة ..

أسباب أخرى تبدأ أيضا بكلمة « عدم وجود » .. « النقص » .. « قلة البحوث » .. « تعدد الإجراءات » .. !!

ثم بعد كل هذه المؤثرات .. تحدثت وزارة الإسكان عن أسس تنفيذ وسيلة الإصلاح المعمول .. وأشد ما يثير الانتباه .. أن تبدأ الوزارة هذا البحث .. مقدمة تقول فيها .. « أن الفلاح عاقل .. شديد الحساسية .. قليل الإطمئنان والظقة بنفسه ومن حوله » .. !!

« ثم تقول « ولذلك كان من الضروري عند اتخاذ أي خطوات إيجابية للإصلاح المعمول في الريف أن يراعى في هذه الخطوات ..

« ملائمتها للبيئة الريفية ..

« ملائمتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الريف ..

« مرونة الخطة بحيث يمكن تطويرها ..

ويقول البحث .. أن مساهمة الأهالي في تنفيذ المشروع تعتبر من الأسباب الأساسية لنجاحه .. كما أن من المفيد أيضا الإعلان عن مشروعات التخطيط والمخارج المختلفة للمساكن بين الأهالي .. اجتماعات منتظمة .. يقوم بها الأعضاء الاجتماعي للشرف على آراء الأهالي في المشروع .. حتى يشعروا بأهمية الدور الإيجابي الذي سيقومون به لنجاح المشروع ..

ويقول بحث الوزارة .. أن المساكن الحالية الصالحة للسكنى في الريف تصل إلى ١٥ ٪ فقط

.. وماذا بعد .. اللجان ؟!

حتى لا يقال .. تخضعت النجان الكثيرة ..
عن مناقض ملكي بأعقاب السجائر .. وبعض
الكلمات المتأثرة .. والأوراق المليئة بالكلام ..

حتى لا يقال هنا .. وحتى لا يصنع
الوقت .. بلا فائدة .. بلا نتيجة ملموسة ..

فلما هنا نلفت النظر .. إلى هذه المشاكل التي
تتربها إعادة بناء القرية ، وذلك التأخير الواضح في
تنفيذ الخطة الخمسية بالنسبة لها .

هناك اتفاق تام .. على أن القرية المصرية يجب
أن تتطور .. ان تمشي الثورة في الهيئ الجديد ..
في الشارع الجديد .. في الحياة التي يعيشها فلاح
اليوم ..

ليس من المقبول أن تفكر في كيف تبدو
المدينة متجددة .. متطورة في شكلها ..
ومبانيها .. وتظل القرية في التراب والطين ..
وتظل الفلاح في أكواخ الصفيح والطوب
التي .. وروث الماشية ..

هناك اتفاق تام ، على غرابة هذا التناقض ..
واستحالة استمراره ..

وبحسب شديد لإعادة التوازن .. وشد القرية
من مرحلة التخلف إلى النور .. بدأت اللجان ..
والاجتماعات .. والبحوث .. ولكن ..

إلى متى .. وبأي صورة يجب أن تنظم هذه
اللجان حتى نستطيع أن ننفذ الخطة بلا إبطاء .

اللجان بين وزارتي البحث العلمي ..
والإسكان تنهر أبحاثها سرية .. يجب ألا تعرفها
الوزارة الأخرى .. أو حتى تستمع عنها .. وكل
وزارة تقوم بتجربة في إعادة بناء قرى جديدة ..
وأبحاثها سرية ! ..

في وزارة الإسكان .. توجد لجنة اسمها هيئة
الإشراف على مشروعات بناء القرى .. ولجان
لأبحاث تخطيط القرى والمدن ..

وهناك معهد أبحاث البناء .. الذي كان يبيع
وزارة البحث العلمي .. ثم انتقل إلى وزارة
الإسكان .. ثم عاد في الأسبوع الماضي إلى البحث
العلمي .. وربما انتقل إلى وزارة أخرى أثناء كتابة
هذه السطور ..

صحيح يمكن تذكره بشكل أضعف وأسرع ..
ونقطة أخرى ، ان بناء قرى الجمهورية من
جديد .. يحتاج إلى ٢٤٧٠ مليون جنيه
(تقريب) .. إذن من الأفضل البدء في المشروع
تدريجيا حتى تضمن النجاح ..

والهندس حسن فتحي عضو مجلس أبحاث
البناء والإسكان .. ومقرر اللجنة العليا لأبحاث
الإسكان الريفي في وزارة البحث العلمي .. له
عدة آراء ونظريات هامة في المسكن .. فهو
صاحب الكلمة الشهيرة .. نحن لا نبني يوتا
ولكننا نبني مجتمعات ..

انه يقول .. ان المرجح اللاتم في تصميم كل
مسكن .. أو تصميم المدينة بأسرها .. هو
الإنسان ..

وأي تخطيط يوضع يجب أن يسبقه سؤال ..
هل وضع هذا التخطيط من أجل الإنسان ..
أو من أجل طوبى آخر ! ..

والهندس حسن فتحي صاحب الاعتراف
الشهير على الطريقة التي اتبناها وزارة الإسكان في
تصميم المجمعات السكنية للنوى الدحل المحدود ..
فبدت كلها في شكل صفوف متوازية .. ويقدم
حسن فتحي اعترافه على هذه الطريقة .. بصفة
ممرات .. ثم يقدم طريقة أخرى لتصميم المساكن
الاقتصادية .. وكل هذه الآراء سوف تناقشها
صباح الخير في مناسبات قادمة ..

إن حسن فتحي ينادي بخلقة القرى الحالية ..
وسحب السكان الناضجين إلى قرى الإصلاح
الزراعي الجديد .. وليس من المقبول .. أن يعاد
تخطيط قرية يمشي على رقبتها الزراعية .. أضعا
أضعا للمد المدلل للناس من السكان .. ويهمل مثلا
لذلك التجربة التي تجرى وزارة البحث العلمي في
قرية « كفر الشرق » إذ وجدوا أن تعداد القرية
يصل إلى ٤٠٠٠ نسمة .. على مساحة ٣٠٠
فدان .. ويقول حسن فتحي .. انه إذا أردنا قرية
مثالية .. فلا بد أن نسحب ثلاثة آلاف شخص
الأربعة آلاف الذين يعيشون في هذه القرية .. لأن
هذا المدد الفائض هو الذي يسبب كل المشاكل .
وحسن فتحي .. ينجح هذه « الخلقة » من
أولويات إعادة بناء القرى المصرية ..

هنا نقف .. ونطالب .. بالتنظيم .. وتحديد الاختصاصات .. وجمع الجهود لخدمة الهدف .. فال موضوع أكبر من هذا الانفصال في التفكير وتبادل الآراء بين الخبراء في الوزارات ..

إنه موضوع ٤٠٠٠ قرية ، موضوع توفير السكن الصالح لطفي سكان الجمهورية .. للفلاحين .. أصحاب الحق في أكبر نصيب من التطور الاجتماعي الذي نميشه الآن ..

وبعد أن اختتم هذه الكلمة .. أترك المكان لأرى أحد أعضاء هذه اللجان ..

هو الدكتور عبد الباقي ابراهيم مدروس التخطيط بجامعة عين هسي .. وبالمناسبة .. فإن أعضاء هذه اللجان كلهم من خبراء التخطيط والمعلمة والطبيب والزراعة وعلم الاجتماع ، في بلدنا .. ويصل عددهم إلى الخمسين خبيراً .. وحرام أن تضع جهود هؤلاء .. بسبب عدم التنظيم !! ..

يقول الدكتور عبد الباقي .. إنه في الوقت الذي بدأت فيه المدينة تؤذي بعض ما عليها من واجب نحو القرية .. تعمل أجهزة كثيرة في الدولة بكل طاقاتها لفتح آفاق الأبحاث المختلفة في سبيل إعادة بناء الريف .. وأكثر هذه الأجهزة تؤذي .. جاهلة أو متجاهلة — لنس ما تؤذي غوها من بحوث ا..

الأمر الذي يضيع على الدولة ، كثيراً من طاقاتها في ظروف نحن أشد ما نحتاج فيها إلى جميع الجهود المتواصلة ..

فلا تزال بحوث القرية تجري على أساس القيم الشخصية للمشكلة .. ولها توجهات نظر غفظة سواء أكان ذلك تأثراً بالخصائص الشخصية للباحثين أو مجرد الإهتمام الشخصي للباحث بالمشكلة ..

الأمر الذي خلق نوعاً من التشعب الفكري الخاطئ في بعض الأحيان بدمية من اليأس في الوصول إلى النتائج المرغوبة .. فكثروا ما اجتمعت اللجان المختلفة في هذه الأجهزة .. وإلتفتت دون أن تترك وراءها إلا الزر اليسير من الإنتاج العمل .. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في معالجة أساليب سر هذه الأبحاث ..

ويفتح الدكتور عبد الباقي ابراهيم .. عظيمًا جديدًا للجان البحث في إعادة بناء القرية ..

وفي وزارة البحث العلمي عدة لجان أخرى .. فهناك اللجنة العليا لأبحاث الإنسان الريفية .. واللجنة العليا لبحوث القرية .. ولجنة أخرى اسمها مجلس أبحاث البناء ..

اللجنة العليا لأبحاث الإنسان الريفية تشرف على عدة لجان .. لجنة تقييم مشروعات الإنسان .. ولجنة التخطيط والمعلمة .. ومعهد الاستيطان .. و ..

ولست أدري .. كيف عرفوا على كل هذه الأسماء هذه اللجان ..

ولا أحد ينكر .. أو يحرص .. على كثرة البحوث لإعادة بناء القرية .. فهذه العملية لا تحل بإصدار قوانين خدم القرى الحالية .. وبناء قرى جديدة .. فهنا التفكير أبسط ما يقال عنه ، إنه تفكير سطحي .. ولابد من الدراسات العميقة .. والبحوث على الورق .. وعلى الطبيعة .. ولابد من اللجان .. حتى ولو وصلت إلى مئة لجنة .. ولكن .. لابد أيضا من التنظيم وتحديد الاختصاصات ..

عصرنا .. إن وزارة الزراعة .. ووزارة الإصلاح الزراعي .. بدأتا تتجهان إلى الموضوع .. لإعادة بناء القرى بنوع جديد وأحياناً مسلياً .. فتشقت الدعوة لإنشاء لجان ولجان وهكذا بدأت وزارتا الإصلاح الزراعي والقرية .. في تكوين لجان جديدة ! ..

لهم .. أين تقف هذه اللجان .. وما هو دورها ..

مثلا .. أين تقف لجان البحث العلمي .. وأين تقف لجان وزارة الإسكان ..

المطلق يقول .. إن طبيعة لجان البحث العلمي — كما يسميها من اسم الوزارة — أن تهم بالدراسات والبحوث والتخطيط — أما لجان الإسكان فتهم بالتأشيرة التنفيذية .. وحراسة عقبات التنفيذ ..

لجان البحث للمشكلة .. ولجان بحث عقبات التنفيذ ..

هنا المطلق يضيع بين عوالات كل وزارة .. أن تتفرد بكل المشكلة .. وتميد بناء القرى المصرية .. بفرعها ! ..

وعندما يصل الموقف .. إلى هذا الحد .. فإننا



يشتمل ضمن الجهود .. والعمل في عبط واحد للوصول إلى الهدف ..

الاقتراح يتلخص في تكوين هيئة عليا لبناء الريف .. وتكون هذه الهيئة على مستوى المجلس التنفيذي .. لتضع السياسة العامة وتحدد الهدف بالتخطيط .. على ضوء الإمكانيات الاقتصادية .. الحالية .. والمستقبلية ..

ومن هذه الهيئة .. تتكون لجنة عليا لتخطيط الريف .. لها وليس متفرغ ..

وهذه اللجنة لها جهازان ..

- جهاز تخطيط إقليمي ..
- جهاز للأبحاث النوعية

ما معنى إقليمي .. وما معنى أبحاث نوعية الدكتور عبد الباقي يفسر كلامه كالآتي :

التخطيط الإقليمي .. يشمل المسح الطبقي للريف .. كتراسة طبيعة الأرض وتضاريسها وطبيعة التربة وإنتاجها .. ومعايير القرى ..

فالتخطيط الإقليمي يحدد مدى ما تحمله معدة القرى من السكان .. بالتقسيم الذي يحفظ هؤلاء السكان المستوى المعيشي المقبول .. والفائض من السكان على طاقة الأرض الزراعية يدخل بدوره نطاق التخطيط القومي للدولة .

لأنه على أساس التخطيط الإقليمي .. يمكن بعد ذلك توزيع الخدمات العامة .. التعليمية والصحية .. والتجارية .. في مختلف التجمعات السكنية .. مع شبكة الطرق التي تربطها .. بشرط ألا تفقد القرية طابعها الذي رسمته السنوات والأجيال .. ولا يفسد الفلاح بالفقر في القرية الجديدة .. ونفس أنها بعيدة عن قلبه ورجلانه ..

هذا هو المقصود بالتخطيط الإقليمي .. ولكن ما المقصود بالأبحاث النوعية .. التي أشار إليها الدكتور عبد الباقي في إقتراحه ..

يقول .. إن الأبحاث النوعية تعالج العناصر المكونة للسكن الريفي .. كأسقف المساكن وطريقة صنعها وتوزيعها على ضوء المواد الخام التي تدخل في تكوينها في مختلف القرى .. ثم الخواص .. والأرضية .. والموارد وتحديد مساحاتها والموارد المتاحة في تصنيعها .. كذلك الأبواب .. وعملية التحديد هذه تساعد على تحديد حجم صناعة البناء في الريف ..

وتجدر الأبحاث النوعية أيضا بالمرافق الصحية في السكن الريفي .. طرق بنائها .. وسعتها بما لعدد السكان واستهلاكهم للمياه .. وبالمثل يتحدد وضع القرن في السكن الريفي بالنسبة للمواد المتاحة في الوفرة وطبيعة تخزينها وتداولها ..

والأبحاث النوعية تشمل تخزين الحطب .. تحضير واستعمال السياج البلدي وظلمات روث المواشي .. ومكان الحظيرة .. هل تكون في السكن أو في مكان منفصل عنه .. و .. و ..

وهذا هو المقصود بالأبحاث النوعية .. الأبحاث التي ترسم صورة للكيان الطبقي للقرية ومساحتها ..

وعلى هذا الأساس يقترح الدكتور عبد الباقي أن يكون أعضاء جهاز التخطيط الإقليمي .. من الخبراء في الاقتصاد والزراعة والاجتماع والجغرافيا الاقتصادية والمساحة والإحصاء والمهندسة ..

أما جهاز الأبحاث النوعية فهو يتكون من عظمين ومعماريين ورسامين ..

وتتجمع أبحاث جهاز التخطيط الإقليمي وجهاز الأبحاث النوعية .. عند جهاز تخطيط القرى الذي يقوم بحمل التطبيقات اللازمة على هذه الأبحاث .. ثم وضع الخطة لبناء القرى .. وخطة التنفيذ .. والتحويل .. والتشريعات اللازمة ..

وهذا الجهاز التخطيطي يرسل الخطة للجهاز التنفيذي الذي يقوم بتنفيذها ويتابع الجهاز التخطيطي نتائج التنفيذ ..

الاقتراح المذكور عبد الباقي يتلخص في تكوين لجنة عليا لتخطيط الريف تتفرع لجهازين .. جهاز تخطيط إقليمي .. وجهاز أبحاث نوعية .. والجهازان يرسلان أمثلهما إلى جهاز تخطيط القرى الخطة والتحويل .. ثم يبدأ التنفيذ والمتابعة ..

وبهذه الطريقة تتجمع وتتضافر جميع الجهود في سبيل هدف واحد .. هو بناء الريف الجديد ..

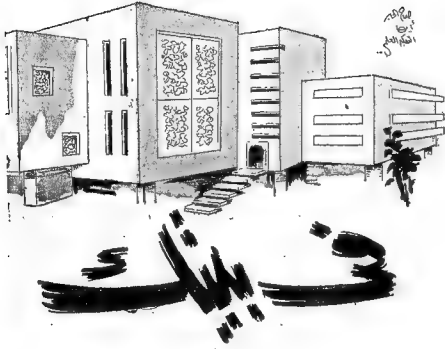
ونحن إذ نعرض هذا الاقتراح على صفحات « صباح الخير » فإننا نقدم للمناقشة ونسأل آراء المسؤولين ..

دفة قوت

صباح الخير ١٩٩٣



.. كودة بلده .. البيت على ذك الزريبة ١٢ ..



مجمع المدينة

١٩٦٤

وقد تجمعت عندي خلال الأيام الماضية ما يقرب من ١٥٠٠ صفحة من أفكار وبحوث أبرز المهندسين للممارين ، واخططين للمدن والقرى في بلدنا .. وعندما قرأت هذه البحوث .. أحسست بمدى الجهد المبذول فيها .. وصلى هذا الجهد لمحاولة إنشاء المسكن الصالح لى قلب مدينة صالحة للمعيشة .. وشعرت براحمي .. فى أن أقوم بعملية تقديم بعض هؤلاء الخبراء لك ..

أنت صاحب المشكلة .. والأستاذ فلان .. والدكتور فلان .. و .. و .. هم الذين يفكرون لى حل مشكلتك ..

ولمّا يحك أن تعرف .. كيف فكروا من أجلك .. وما نتيجة بمجهودهم الطويلة المضنية ؟

ثم - بعد ذلك - من حقل أن تناقش هذه الأفكار .. وأن تطالب المسؤولين فى أجهزة التنفيد بوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ .. وإذا حدث تأخير ما .. أو بعض الاعتراضات .. فمن حقل - أيضا - أن تطالب التفسير من هؤلاء المسؤولين .. عن أسباب التأخير وأسباب الاعتراض ..

كل الخبراء الذين درسوا مشاكل السكن .. اتفقوا على أساس واحد لدراستهم .. وهو أنه إذا كان المجتمع الجند الذى تعيش فيه أنت الآن ..

لمّا سمعت هذه النكتة ألف مرة .. عندما ذهب أحد الأشخاص ، لىستأجر شقة .. فوجد أن الشقة ضيقة جدا .. وأبدى ملاحظته لصاحب العمارة .. فضحك الرجل وهو يقول : معاهش .. كل ما قشى فيها توسع !

هذه النكتة القديمة .. تطورت .. لم تصبح نكتة جديدة .. ببعض الإضافات والتعديلات .. ولكن - للفرابة - أصبحت إحدى النظريات الحديثة فى بناء المساكن .. و ..

وربما لى عندك مائع .. أن تتكلم عن بيتك قليلا .. البيت يعنى الجدران والتوافد والطوائى .. والمعمرة التى تسكن فيها .. والمعمرة التى يبنّاك ..

يعنى .. المكان الذى تسكنه .. أنت ولولادك وتعيش نصف حياتك فيه .. وعلاقة هذا المسكن بياق مساكن الحى .. وبالتالى للمدينة!

هل تستمتع بسكنك فى هذا البيت ؟

إن عددا كبيرا من الخبراء ، الذين يمشون حولك .. ويحسون بمشاكلك .. حاولوا ويحاولون أن يتخلصوك من متاعبك .. بطريقتهم الخاصة .. طريقة الأسلوب العلمى .. والتفكير المنطقى المنظم ..

يفرض عليك أسلوبا معينا في العمل .. ويطلب منك هذا العمل بسرعة ، ودقة ، واختلاص .. فلا أقل - بعد هذا - من أن تسكن في بيت مربع .. في مدينة مريحة .. تموطك عن الأعصاب المحروقة التي تقدمها كل يوم ذبيحة .. أمام تحقيق أهداف المجتمع ..

ولكن كيف تتوفر لك هذه الراحة في بيتك ؟ هذا السؤال .. هو الذي ظلت عنده كل البحوث .. كل باحث وغيره أهم بجزء معين من أسئلة .. وقدم حوله دراسته ..

ونحن الآن مستعرضي مما .. بعض هذه الأبحاث .. التي تتور حول ..

ه المدينة التي تسكنها .. بشكل عام .. وكيف تتطور ؟

ه المنزل الذي تعيش فيه .. كيف يصبح ملائما ؟

ه وسائل الترفيه .. وهي من أهم عناصر المدينة المصرية .. وكيف تتوفر في مدينتك ؟

المدينة بشكل عام

هناك مشكلة مساكن .. هذه حقيقة معترف بها ..

ولكن ما هو حجم ه هذه المشكلة .. يعني ما هو عدد المساكن المطلوب انشاؤها لحل الموقف ..

السؤال .. أجابت عليه وزارة الإسكان .. في بحث تقدمت به للمؤتمر الأفريقي الآسيوي للاستساكن الذي عقد منذ شهر تقريبا بالقاهرة ..

قال البحث .. ان عدد المساكن المطلوبة حتى سنة ١٩٩٥ .. يصل إلى ثلاثة أرباع مليون مسكن تقريبا .. بالضبط ٧٨٦ ألف مسكن !!

كيف حسب هذا الرقم ؟

الإجابة .. حسب على أساس عدد المساكن اللازمة لمواجهة زيادة عدد الأسر الناتجة عن الزيادة في السسل .. عدد المساكن اللازمة لحل مشكلة التزاوج .. ولقائمة أكثر من أسرة واحدة في مسكن واحد .. عدد المساكن اللازمة التي ستحتاج عوضا عن المساكن الحالية للثقة والمستهلكة ..

ومعنى البحث بعد ذلك .. ليحدثت عن شكل المدينة بصفة عامة .. المدينة التي تضم منزل .. والمدرسة .. والمتنصع .. و .. و ..

يقولون في البحث .. انه إذا نظرنا إلى الشكل العام للمدينة .. نجد أن المنطقة السكنية الأسيية بها .. عبارة عن كتل غير منتظمة .. فشاوعها ضيقة متصرفة تكاد تكون كلها مغلقة .. ومبانيها غير منتظمة أو معلومة .. وليس لها طابع تاريخي أو اجتماعي واضح إلا في قليل من المدن المصرية ! ..

أما مناطق الاعتداد فليس لها اتجاه معين .. فلي بعض المدن الصغيرة انتشرت هذه المناطق على جانبي خطوط السكك الحديدية .. أو على امتداد الطرق الرئيسية للمارة بها .. أو ربما تنتشر هذه المناطق في الأراضي الزراعية حولها بدون رابط .. ونظرا لأن امتداد هذه المدن .. كان يتم دون توجيه أو تخطيط عمل سليم .. فقد قامت أحياء سكنية كاملة غير لائقة ..

وقد تم في السنوات الأخيرة إعداد مشروعات التخطيط العام لمشرين مدينة .. بالإضافة إلى إعداد التخطيط العام لمدينة القاهرة .. والإسكندرية .. وبور سعيد (بعد العنوان) .. وأسوان (بعد السد العالي) ..

ومن أجل أن يكون التخطيط العام لهذه المدن متشبا مع حياة الناس وتحركاتهم .. فقد أوصى التخطيط العام لهذه المدن بإعادة توزيع السكان .. وعدم تركيزهم في منطقة واحدة ..

وفي التخطيط .. التجهت الجهود لإعادة تخطيط الأحياء القديمة .. والقيام بعمليات إزالة أو تحسين .. أو ترميم ..

من الأحياء التي أعيد تخطيطها - مثلا - منطقة بولاق ..

والتياء يترضون .. على الطريقة المقترحة في تخطيط بولاق .. لماذا ؟؟

يقولون .. إنه بتحليل هذا المشروع .. نجد أن تخصيص المنطقة الممتدة على كورنيز النيل للنشاط العامة يحسب منظر النيل .. ويمنع من المناطق السكنية .. كمستطعة ترويح لها .. وظل من الكورنيز مناطق ميتة نصف ساعات اليوم ..

ونقطة أخرى .. ان مناطق الإسكان الجديدة التي أقيمت .. تتميز نوعا جديدا من تكدس السكان .. حيث سيهين حوالي ٤٨٠٠ شخص على كل فدان .. وهذه النسبة مرتفعة جدا ..

إحساساً بالأصالة والالتقاء إلى المنطقة ، وتوليد شعوراً بالترابط بينة الإنسان القديمة والالتصاق بها .. وهذا هو الإحساس ، الذى تنفذه في كل مشروعات الإسكان الجديدة !!

والخبراء يقولون بصراحة أكثر .. لابد من الاهتمام بالإنسان ..

يجب ألا تتخذ من عامل السرعة والظروف المضطربة بنا ، علواً .. لأن تأتى مدتنا متأثرة بالبيانات والاحصائيات الجامدة .. التى ليست فيها حيلاً .. وأن نجعل من مشروعات الإسكان والتعمير ترجمة حرة للأرقم ونهمل العامل الإنسانى والناسال المتطوى تحية .. لأن في ذلك تعطيلنا لذتنا .. وإجباراً للناس على أن يعيشوا في مناطق لا يستطيعون التعلق بها أو حتى يكونوا لها الاحترام والحياء !

فالرغم من المجهودات الكبيرة التى تمت في تنفيذ مشروعات الإسكان بالجمهورية .. سواء داخل الكتلة السكنية بالمدن .. أو بالأراضي غير المعمرة بها .. أو بضواحيها .. وبالرغم من الفرص التى أتت لنا لخلق تجمعات سكنية متميزة تلبي بمستوى التخطيط والتعمير والتهيئة ..

إلا أنه لم تقدم الحلول المبتكرة التى فيها خلق أو إبداع أو ابتكار .. كما لم تستغل الظروف الطبيعية للموقع .. وعلاقته بالتكوين العام للمدينة فتجد أن مشروعات الإسكان الجديدة بالمدن .. علاوة على عدم ملائمتها لما حولها من المباني .. فإنها متماثلة متشابهة في فكرة تخطيطها وكثافتها سكانياً ومظهرها وارتفاعات مبانيها ..

ومن الملاحظ أن الحلول التى قدمت في بعض هذه المشروعات لا تتطوى على فكرة .. أو يحددها هدف .. أو غرض .. ولكنها مجرد تكرار لمودج واحد من الممارات في أوضاع متوازنة سواء كان هذا المودج في وضع عمودي على الشارع أو موازاً له .. والفرقات بين هذه المودجات المكررة ثابتة لا تتغير بالرغم من عدم إتساعها وتناوبها مع ما يستلزم من الفراغ الذى يسمح بتفاد أشعة الشمس .. وسريان نسمة الهواء .. وتوفير عامل الخصوصية !!

فالمدينة أساسها الناس .. وعلى هذا يجب أن ترجم رغبات السكان وأهواؤهم إلى أعمال

ونقطة ثالثة .. أن الفراغات بين المباني .. قليلة جداً .. أو شبه معدومة .. والمباني مرصوفة بجوار بعضها وأشبه ما تكون بملب سيجار داخل غزن !

ويعزى الخبراء في بحث « شكل المدينة » على نقط هامة جداً .. أنهم يقولون .. أن عمليات تحسين الحياة القديمة .. ينبغي ألا تنهى عند مهمة بناء مساكن جديدة في الأراضي الفضاء التى تترك نتيجة لعدم مبنى .. أو تقتصر المهمة على شق شارع أو تحسين مبدآن .. بل أن عملية التحسين تشمل جميع مكونات الحى وعناصره .. مبنى .. لابد أن يكون هناك اهتمام بالمباني القديمة والمعمل على ترميمها .. وصيانتها أو توصيلها بالرافق العامة .. ويمكن استغلال الأماكن الحرة بصورتها إلى أماكن خضراء مفتوحة .. تكون بمثابة أماكن تروحية أو تجميلية للمنطقة .. مع الاستعانة ببقايا مواد البناء سواء من الطوب أو الحجارة في رصف الشوارع أو المباني .. وإشراك أهالي المنطقة في القيام بهذا العمل حتى تخلط عندهم الشعور بأنهم حققوا شيئاً مفيداً لمنطقتهم ، فيعتفرون بها ويحافظون عليها .. حيث أن الاستعانة بمواد البناء القديمة المتخلفة من بقايا مباني الحى .. تعطي



والاشاعات لخدمتهم ..

وتجدد الدكتور المهندس عبد الباقي ابراهيم مدرسى التخطيط بجامعة عين شمس .. في بحث له بعنوان « تصميم المناطق السكنية في المدينة المصرية » .. يحدد هذه الاحتياجات الإنسانية للشخص في مدينته .. فيقول :

إذا كان سكان الحي حوالي ٥ آلاف نسمة .. فالفروض أن مساحة الحي .. تقسم كالآتي : ٨ أفدنة للمدارس والملاعب .. و ٣ أفدنة للمحلات التجارية والأماكن العامة و ٣,٥ فدان للمباني الشعبية و ١,٥ فدان للمناطق القضاء بين هذه المباني ..

يعنى .. إذا كانت المنطقة يسكنها ٥ آلاف نسمة .. فيجب أن تكون مساحة المنطقة ٢٥ فدانا .. حتى تتوفر الراحة للسكان ..

والدكتور عبد الباقي ، يلقى بتعليمه .. انه من البعث بناء مجموعات الإسكان الاقتصادي الجديدة .. ثم تتحول بعد وقت قصير إلى خلايا فاسدة !! .. إذ لا بد أولا من توعية السكان .. وتجهيزهم للبناء الجديد .. حتى نضمن سلامة المبنى أطول فترة ممكنة ..

وعملية التوعية وإقرار صلاحية السكان الجدد لأن يشغلوا المباني الجديدة .. ربما تمدها فترة تدريبية في بعض المساكن مدتها ٦ شهور تقريبا .. يلتقى فيها السكان ، الإرشادات المختلفة بوسائل المعيشة السليمة .. وهنا النظام متبع في بعض الدول الأوروبية .

المسكن من الداخل

المعارة عندنا .. الآن .. عمارة ليس لها شخصية .. انها في الغالب تنسج إلى استيرادها من نماذج المصارات الغربية في البلاد الأوربية .. وأحيانا تنسج إلى الطابع الشرقى .. ولكن في صورة مشوهة .. لهم .. ان من يشاهد المعارة عندنا .. لا يمس اعتلاقا أنه في بلد شرق له تلويع في الفن .. والمعارة .. والمهندسة ..

هذا الكلام كان مضمون تحقيق صحفى كتبه من سنتين تقريبا . في « صباح الخير » .. واليوم .. يمر الموضوع مرة أخرى المهندس « شكرى توفيق » بالإدارة العامة للإسكان ، في بحث قدمه بعنوان « المسكن » ..

يقول شكرى توفيق .. إنه يجب أن نعرف على الماضي والحاضر والمستقبل بالنسبة لعمارتنا .. « أولا فكيف يمكننا أن نعود بمسكاننا إلى امتداد تراثنا ونحن نجهله .. أو كيف نعمل على تقريب حاضرتنا من الجرى الطبيعي ونحن لم نعلم هذا الحاضر .. وأخيرا .. كيف نتوقع أن نعود في المستقبل بمسكاننا إلى امتداد تراثنا دون أن نرسم صورة كاملة لهذا المستقبل ؟

« عن ماضى تراثنا في المساكن .. يقول المهندس شكرى .. ان اهتمامنا بالماضى .. لا تشوبه أى دوافع رومانسية أو تعلق بقيم قديمة « فالبيوت القديمة لا يبنيا المعماريون « بل الزمن .. ونحن نترك ذلك ولا ننتفضه .. ولا نحاول الوقوف أمام التطور بل نهم بالماضى لئلا نوجه هذا التطور إلى الطريق السليم .

ومن خلال الصور .. يعرض الباحث بعض نماذج من العمارة في مصر خلال القرن ١٨ .. ويبنى ملاحظاته ..

« الفناء الداخلى في العمارة القديمة .. كان معالجة معمارية توجب عن المساكن كافة عناصر الط وترتك له التمتع بالسواء ..

« المساكن من الخارج .. بسيطة ومتواضعة .. ولا يعطى للشكل في معالجتها أى اعتبار ..

« الملفف .. يوجه من الخارج لإحياء الريح وبذلك يمكن تهوية الحجرات والصالات التي لا تفتح مباشرة على البحرى .

« أغلب المساكن القديمة .. كانت لها قبة وناقورة في الداخل .. القبة ترمز للسواء .. والناقورة ما هي إلا محاولة لإسقاط صورة السواء على أرض المسكن ..

ثم ينتقل الباحث إلى الكلام عن الحاضر .. ويناقش الظروف الحالية .. من ناحية عدد السكان .. وضرورة توفير السكن اللائق للجميع .. والهجرة من الريف إلى المدن .. ويقول إن المشكلة لم تصبح مشكلة تصميم مسكن حضرى .. بل تحولت إلى مشكلة دراسة برنامج قومي للإسكان الحضرى ..

ويحاول الباحث بعد ذلك .. أن يقوم بعملية تقييم للمساكن التي أنشئت فعلا بواسطة القطاع العام ..



تبلر تقليد العرب ..

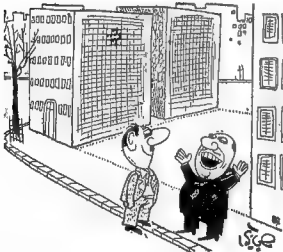
• ثانياً .. الجمود في مساكننا المعاصرة وعدم إمكانية تمشي هذه الساكن مع انظر الطبيعي للمالقة .
• ثالثاً .. عدم اتباع أى معايير أو حدود مرسومة للاحياءات الواجب توافرها في السكن .

ثم يعرض الباحث فكرة المسكن المرن .. (كل ما يزيد عدد الأسرة .. يوسع المنزل) .. على طريقة « كل ما تمشى فيها توسع » .

فمشكلة زيادة الأفراد .. وضيق المسكن ليس لها حل ، من ناحية التصميم للمدارى .. إلا بناء مساكن -واسعة من الأصل تكفى لأقصى عدد ممكن من أفراد الأسرة .. وهذا غير معقول . لأن تنفيذها متناه ضياع إكساليات خيالية وبمبالغ غير مستغلة لفترة زمنية كبيرة ..

والحل - كما يراه الباحث - بناء وحدة سكنية مرنة يمكن أن تتسع بأزيد عدد أفراد العائلة وتتكشف عندما ينفذ عدد أفرادها بالقيصران ..

مثلا تقام الوحدة السكنية على أساس ثلاث شقق (أى سكنى ثلاث عائلات) .. كل شقة فيها حجرة نائم .. إلا زادت أسرة يمكن أن تقطع حجرة من الشقة المجاورة .. وعملية الإقتطاع تتم عن طريق فتح باب من خلال الجدران فقط .. وإذا نقص عدد أفراد أسرة .. يمكن أن تقطع عنها حجرة .. بنفس الطريقة وهكذا .. والباحث يعرض فكرته للمناقشة ..



صاحب البيت - عازيك تبشى عمارة فرانكو - آراب ..
يعنى كده زى الاغنية بشاعة .. يا مصفى .. يا مصفى ..

فقد وزعت استشارات بحث على بعض الأسر التى انتقلت إلى المساكن الجديدة .. ولق الأسفارات أسئلة .. والأسئلة .. هل تسنح بالراحة .. بالضيق .. بالأزدحام .. وأكثر الأسئلة كانت تدور حول « النوم » .

• فيه حد من الليلة يشتمل من موضوع النوم ؟ .. ومن اللى يشتمل ؟؟ .. ولله نوع الشكرى .. مثلا .. المكان ضيق .. أو ما غيرش كتب أو سرير كفاية فيضطر بنام على حاجة على الأرض .. أو مضطرب بنام مع واحد تانى فى نفس السرير أو الكنية .. وهو صعب بنام لوحده ؟؟ .. باترى فيه حد من الأولاد أو البنات اشتمل من إخراجها بالنسبة للمسائل الجنسية مع اخواته .. أو اللى ينلموا معاه .. ومن اللى اشتمل ؟

• واتنوا بتضيقوا من نوم الأولاد معاك فى الأوده .. نعم أو لا ؟؟ .. وطيب بتعملوا ليه ..

ومن الإجابات .. اتضح أن عدد الأفراد الذين ينامون فى حجرة واحدة .. عدد كبير بشكل صعب معالجه فوراً .. إذ يصل لـ ٦ أفراد فى الحجرة الواحدة .. ويتجع من ذلك اضطراب اجتماعية ونفسية بالغة الخطورة ..

ومن الإجابات اتضح أن ثلاثة أرباع العائلات التى وجهت إليها الأسئلة تشكو من نوم الأطفال معها فى الحجرة .. ووجد أن هناك بنات وأولادا فى سن البلوغ ينامون فى حجرة واحدة فى كثير من المساكن .. وحله طوابع اجتماعية خطيرة تؤدى إلى الإغتراف .. والسبب عدم التزام المصارى والمخطط بمعايير ثابتة فى تحديد معدلات شغل الحجرات وسعة المساكن بصفة عامة .

ولأن المساكن الجديدة ضيقة .. فإلن الساكن يأكلون فى نفس الحجرة التى ينامون فيها .. ويشغلون ملابسهم فى نفس الحجرة التى يظهون فيها طعامهم .. وهذا يلدل على الإرتباك وعدم تنسيق الراحة المطلوبة ..

ولكن ما هى الصورة التى نريد أن تكون عليها مساكننا فى المستقبل ؟؟

المهندس شكرى توفيق .. يقول .. إنه اتضحت أماناً ثلاثة أمور يجب أن تتلاقها فى المستقبل ..

• أولاً .. امتدادنا على جبرى حضارتنا واترلافاً فى

• ثم .. الترفيه •

بقدمها فريق من الخي .. وبهذا يمكن خلق هويات لم تكن موجودة وتغطي لكل حي من الأحياء الشعبية طابعاً مميزاً ..

• والأحواش المندوسية يمكن استغلالها أيضاً بطرق كثيرة .. مثلاً .. إعداد حمام سباحة يمكن أن يفتح أبوابه للجمهور .. ومن الممكن تهيئة جزء من حوش المندوسة بمسطح كبير من المظلات وتبليط الأرضية .. يصلح كمكان للرقص أو للترحلق .. أو حفلات الترفيه الخفيفة في الصيف ..

وفي هذه المرحلة من القصور في منشآت الترويح .. يجب علينا ألا نبالي بالأعمال المعمارية .. ونحاول أن نتعد عن الأعمال الكمالية بقدر الإمكان .. حتى تتمكن بمصاريف معقولة من سد الفراغ في نواح لم يكن يمكن سبقت دراستها .. نبينا الحاجة ماسة إليها الآن !

هذه بعض الأفكار والبحوث التي قدمها الخبراء المماريون والمخططون من أجل بيت مربع لك .. وأنت في هذا الموقف .. يجب أن تملأ رأيتك وتناقش هذه الأفكار ..

ونحن في « صباح الخير » كمجلة تهم بالأمس .. ونحاول أن تساهم في تحقيق التطور بالجمع .. ندعوك لأن تقول رأيك في بيتك .. القديم .. أو الجديد .. ورأيك فيما قاله هؤلاء الخبراء .. عن تخطيط المدينة .. وتصميم البيت .. كما يجب أن يكونا ..

وستتولى مملك توصيل رأيك إلى المسؤولين .. فاللوضوع مودعك .. والبيت بيتك ..

مروحة ترفيحية

صباح الخير ١٩٦٤

الإنسان .. هو أعقد آلة .. فعنده طاقة كبيرة .. تتجاوزها عوامل الحب والمقد .. ففي ثوان يمكن أن يهبط من قمة السعادة إلى أحط حالات اليأس .. وكل هذه الحالات النفسية تؤثر على عمله ومستوى إنتاجه ..

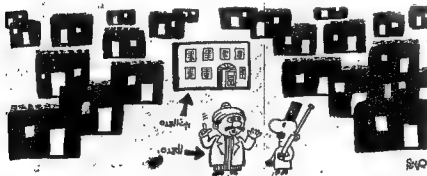
وعلى هذا الأساس .. قدم للمهندس « سليم كامل فهمي » بحثه عن « المنشآت الترويحية » .. تحت شعار الاهتمام بكيفية توفير طرق السعادة للإنسان ..

ويقول الباحث .. إن القاهرة بوضعها الحالي لا يمكن أن تكون مثالية في تحقيق مطالب ساكنيها من الناحية الترويحية .. فالأجزاء القديمة ، كما هو الحال في كل مدن العالم القديمة .. لم يراع في تخطيطها الاحتياجات الحالية من حقائق عامة وساحات ومساح ودور السينما إلى آخره .. وهناك أحياء كاملة تكاد تخلو من جميع وسائل الترفيه الحديثة ما عدا الراديو والتلفزيون !

أما في الأحياء الجديدة التي أنشئت أخيراً في العاصمة .. كمصر الجديدة .. والمعادى .. ومدينة نصر .. هذه الأحياء - لحظاتها - كانت أسعد حظاً من قلب المدينة .. في توزيع الحدائق .. ودور السينما .. والمساحات الشعبية و ..

ويقدم الباحث اقتراحات لفتح قلب المدينة بوسائل الترفيه .. فيقول :

« يمكن استغلال المدارس في تهيئة أماكن تستعمل للترويح .. كاهند صالة حفلات بكل مدرسة تغطي الفرصة لأهل الحي في استعماله كمسرح .. وكصالة عرض سينما .. أو حفلات موسيقية



— ده كلام غلط ياولة .. لا بيوت الفلاحين تليق كويسه .. زيان إلّاى بيت العملة في وسط البيوت !!! ..



- واقفين كمه ليه ؟
- حانجزوا تذاكر سينما ؟
- لا ..
- مسرح ؟
- لا ..
- حانجزوا تليفزيونات ؟
- لا ..
- حانجزوا غريبات نصر ؟
- لا ..
- امال واقفين ليه ؟
- فيه عماره حاتيتي هنا !!

صباح الخير
١٩٦٤

حكي بيتك طبعاً



- ٦١١ اليومين حول ملين عنوان ..
يعني ساكن في مصر كلها !!

ولا راحة .. ولا هدوء .. ولا استقرار ..
مع أنك مفروض أن تستريح .. وهدأ .. حتى
تستطيع أن تعمل .. لأن المجتمع الذي نعيش فيه .
بحاج ليدبك قوة . وعقلك صافيا . وأصابعك
متينة .. لتعمل كل يوم بكل قوتك ! ..

ولكن كيف يحدث هذا ؟؟
سؤال - تقريبا - فكرت فيه .. وانتبهك ..

هنت بذك .. وسؤالك .. وتعالى نمتجول
في أى مدينة .. ستلاحظ أشياء غريبة .. ربما رأيته
ألف مرة .. ولكن في هذه المرة أرجوك أن
تأملها ..

ستلاحظ أن الناس كثرت .. كل سنة يزيد
عددها حول نصف مليون شخص .. وكل سنة
تزيد العربات في الطرقات بالألوف .. وكل سنة
يهاجر من الأرياف إلى المدن ألوف ..

والمدينة - أى مدينة - تحس بالهجرة .. فعليا

أنت تريد أن تسرح .. أن صي تصب
العمل .. وحرب الزحام .. تريد أن تطلع
حذاءك .. وتفض عينيك وتطرد كل الضجيج
من رأسك .. وترجع جسده طول اليوم .

أين يمكن أن تفعل هذا ؟!

ولكن عندما يصبح « البيت » مشكلة ..
عندما تحس أنك محسور في أحد الطوائف .. في
منزل مفروز وسط عشرات المنازل .. تنوء
الشمس عنك .. لأنها لا تعرف عنوانك .. حتى
المراء يشمه فيلك باقي السكان .. وضجيج
الشارع ينتقل إليك .. لأن محلات التجارة
والمسكرة تسكن تحتك .. والأطفال لا يهدون
مكثا يلعبون فيه إلا البط والجري على السلام ..

ولا تحس إطلاقا بالراحة ..

ولا تجد مغرا من الهروب من البيت .. إلى
الشارع .. إلى المقهى ..

من المواءم التي في « بيته » .. يمتنى أن يحس
بهدوء « بيته » بضياء نظيفة .. وأن يطل من
نافذة « بيته » فلا تصطدم عيناه بالألوان الرمادية
الكثيفة من البيوت أمامه .. وعلى الشارع تحت أ

حسين عبد الراضى يمتنى .. وإذا شغقت
أسميته . فانه لن يذهب إلى عمله لثرا قرفانا !

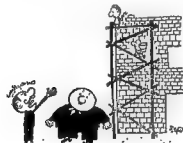
هذه حقيقة نفسية لا مجال للشك فيها إطلاقاً ..
فالإحصائيات تقول .. إنه بدراسة حالات من
السكان انتقلوا من منازل غير صحية وغير لائقة
إلى منازل صحية جديدة .. أدى إلى انخفاض
جرائم الأحداث بنسبة ٥١ % .. وانخفاض حالات
الإصابة بالسل بمقدار ٤٥ % .. وأولاً وأخيراً ..
احساس بالراحة النفسية والشعور بالأدوية .

ومشكلة الإسكان في الجمهورية العربية
المتحدة لها صور متعددة ..

قال المهندس « حسين السراجى » وكيل
الإدارة العامة للإسكان .. إن صور المشكلة تبدو
في ارتفاع كثافة السكان في الكيلو متر المربع ..
(تصل كثافة السكان في حى باب الشجرة ٢٠
ألف نسمة في كيلو متر واحد) .. وتبدو المشكلة
في ارتفاع أجور السكن بالنسبة لدخل الأسرة ..
وتبدو في رداءة السكن وعدم ملائمة من الناحية
الصحية والاجتماعية .. وتبدو في المرافق العامة
بالمدينة كالمياه والجارى والكهرباء وعدم مساهمتها
للزيادة المطردة في عدد السكان !

وإذا كانت هذه بعض « صور » المشكلة ..
فما هي أسباب وجود المشكلة ، أصلاً ..

هناك عدة أسباب أهمها .. الزيادة السكانية
المستمرة في عدد السكان .. ثم الهجرة المستمرة
من الريف إلى المدن .. ثم توقف أو بدء حركة
التعمير والبناء في فترة الحرب العالمية الثانية ،



- أنزل يا واد غد فمأس اليه الاول .. حشان
الشه تطلع مضبوطة عليه 11

أن نجد مساكن هذه الزيادة في السكان
وللمهاجرين من الأرياف .. وعليها أن تجد الطرق
الكافية للمركبات .. وعليها أولاً وأخيراً أن توفر لك
الراحة والمود ..

فكيف يتحقق كل هذا ..

كيف تضمن لك « المدينة » هذا الجو النفسى
المريح .. وهى في نفس الوقت تتألى من التضخم
المستمر ..

هذا هو أساس المشكلة .. المدنية

والمشكلة يسمونها « مشكلة تخطيط المدن » ..
تصور هندسى .. الصف حوله في الأيام الماضية
بالتفاهة أكثر من ٦٠٠ مهندس من مختلف الدول
العربية . يتناقشون فيه .. بمشرات البحوث ..
والآراء .. والأفكار ..

طبعاً يمكنك أن تعرف ماذا قالوا .. فللوضوع
موضوعك .. والبيت بيتك ..

من زمان .. من أيام العصر الحجري أو قبله ..
إلى هذه اللحظة .. ما زال البيت هو المكان الذى
يجمع أفراد الأسرة .. هو الذى يضم الأب
وأبناؤه .. الزوج وزوجته ..

والأسرة .. أى أسرة .. هى الأصل في تكوين
المجتمع .. فإذا كان البيت يخفق للأسرة .
الطمأنينة .. والراحة .. والحياة الصحية ..
فهنا - قطعاً - ينعكس أثره المباشر على المجتمع
كله .

.. حسين عبد الراضى .. موظف صغير في
وزارة الأوقاف .. يسكن في زقاق متفرع من
حارة متفرعة من حلقة أخرى في يرواق .. حسين
عنده ستة أطفال والست حرمه . وعنده حجراتان
فقط في شقته .. ماذا يفعل .. إنه يحس باختناق
تماماً نفس الإحساس وهو يركب الأتوبيس الملئون
المكتس بالناس كل يوم ليعمل إلى عمله .. نفس
الوضع في شقته .. فالشفقة ضيقة .. باردة ..
كأنها عجلت من الشمس فتوترت خلف منزل
أخرى !

حسين عبد الراضى .. هذا الموظف . ذو
الشقة الأتوبيس .. يذهب إلى عمله ثثراً كل يوم .
ليس له رغبة في عمل أى شيء .. قرفان من
الأدراك والدوسيهات .. وقرفان من بيته !

حسين عبد الراضى .. يمتنى أن يستشقى قليلاً

الثقافة للسكان وتوع العمل أو المهنة وعدد أفراد الأسرة .. حتى يمكن خلق نوع من التوافق بين السكان ..

وعلق المهندس شكرى توفيق .. فيقول .. إنّه كثيرا ما تصمم الوحدات السكنية على أنها عمل محضارى بحت .. والمفروض غير ذلك .. فدراسة التصميم أكبر من هذا وأعمق .. لأنها تعتمد أولاً على دراسات احتياجات السكان المترفعين ..

عن مستوى الثقافة .. والدخل الشهري .. وعدد أفراد الأسرة .. والتقاليد الموجودة عندهم .. ومراعاة الاحتياجات النفسية للسكان .. كتوافر حياة خاصة لكل ساكن .. ومراعاة توفير الشعور بالفردية وعدم المبالغة في معالجة مشروعات الإسكان على المستوى الاقتصادى دون النظر للعوامل الإنسانية كالترفيه والمساحات الخضراء ! .

واللجنة التى تمهيد لها .. ينظر لها خبراء التخطيط .. نظرة حساسية .. على أساس أن المدينة ككل ، لا بد أن تتوافر فيها الحياة الصحية والراحة النفسية لجميع سكانها ..

فاخبره يقولون .. ان المدينة العربية في مصر - بعد دراسات - يجب أن تكون عناصرها متكاملة ونسب محددة .. يعنى .. ان منطقة المساكن تأخذ ٦٠ ٪ من مساحة المدينة .. و ٢٠ ٪ لمنطقة وسط المدينة (أى مركز المدينة الذى يشمل النشاط الإدارى ، والتجارى ، والثقافى) .. و ١٨ ٪ للمناطق المفتوحة (الحدائق والملاعب) و ٢ ٪ للسكان الجديدة أو ما يشابهها ..

وهذا التصميم الهندسى . يضمن توازن العناصر المكونة للمدينة .. فلا تطفئ - مثلا - المساكن على المناطق المفتوحة كما يحدث الآن .

فاخبره اللجنة المؤلفة .. ان نسبة المناطق الخضراء الموجودة حاليا لا تزيد عن ٥ ٪ من المساحة الكلية للمدينة المصرية ..

وهذه النسبة (الغير معقولة) نتيجتها أن أصبح سكان المدينة - أى مدينة - محصورين داخل المساكن والمصانع والشوارع المزدحمة والمقاصى .. محصورين داخل الضجيج .. والدخان .. ولا مكان للزود الأخضر .. للهواء النقي .. للمكان الصريح تحت سقف السماء .

الأغرب من هذا .. ما يحدث الآن ..

فحدث عجز مقداره ٥٤ ألف مسكن تقريبا .. ثم فترة ما بعد الحرب وارتفاع أسعار مواد البناء خلافا .. ثم توقف أعمال التجديد مما لم يتيسر معه تويض الاستهلاك في المباني القائمة بالقدر المناسب . ثم جاء التطور الصناعى وظهور الصناعات الجديدة المتصدة . فخلقت فرصا للعمل وارتفاع مستوى المعيشة والرغبة في تحسين السكن ..

كل هذه الأسباب تجتمعت فصنع مشكلة عدم وجود المساكن الكافية اللائقة بأفراد الشعب .

ولكن ما هي النتيجة ..

عرفنا المشكلة .. وعرفنا السبب .. ثم .. ما هو الحل للخروج من هذا الوضع ؟

تمت دراسات وأبحاث .. وتوضح أن المطلوب تشاؤم من المساكن الجديدة حول ٧٠ ألف مسكن كل سنة .. حتى تواجه تركمة المخاض المتقلبة ببيت مثل بيت حسين عبد الرازق ! .

ووضعت الخطة الشاملة للإسكان . وفيها هذا الاعتبار .. وتم التنفيذ فعلا وظهرت المساكن ..

ولكن .. خطة واحدة من فضلك .. هل للمساكن الجديدة (الشعبية أو الاقتصادية) حققت الأهداف المرجوة منها ؟ .

سؤال لا بد أن نقف أمامه .. ونكلم بصراحة .

في جولة بالمساكن الشعبية بين الصورة .. وشيرا .. التفتت بعدد من السكان . وصحمت أراهم في المساكن الجديدة التى انتقلوا إليها .

صحيح أنهم مجبرون بالإنتقال إلى مساكن تطل عليها الشمس ويغسلها الهواء .. ولكن الذى يتقصصهم هو الألفة الاجتماعية بينهم كسكان .. أنهم يشرون أحيانا بالتأجير .. فكل منهم عادات وتقاليد مختلفة .. وأحيانا تختلف المستويات الاقتصادية بينهم كسكان .. وهذا يخلق نوعا من التلق النفسى ! .

وهذا ما قبل بالضبط في المؤتمر الهندسى . فى بحث عن الإسكان الاقتصادى . قدمه ه شكرى توفيق ه بالإدارة العامة للإسكان .. قال فيه :

- ان نماذج المساكن الاقتصادية لم توفق بشكل واضح في الإستجابة الجديدة لطاليل واحتياجات فئات الطبقات المختلفة .. لم تراعى دراسة مستوى

فإن إعادة التخطيط ستسمح للمدينة - أى مدينة - أن تستوعب ١٦ ٪ تقريبا من السكان زيادة على الوجود حاليا فيها .. لمواجهة الزيادة في التسل .. وللمجرة !

ما نهاية كل هذا الكلام ؟

نتائجه .. أن المدينة المصرية تواجه الآن تطورا هاما في كيانها .. هناك نهضة صناعية تهدف لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ..

هذا التطور يتطلب من « المدينة » أن تراجع نفسها وتستعد لمرحلة الزيادة المستمرة في طلب المساكن الصحية المريحة .. والزيادة المستمرة في طلب الجبر النفسى الملائم الذى يساعد على العمل والإنتاج ..

لقد اتفق جميع خبراء التخطيط في المؤتمر الهندسى الأخير .. على أهمية وجود الفئتين الكافيتين لمواجهة مشاكل تخطيط المدن في الوقت الحالى .. فالواقع أن هناك نقصا كبيرا في هؤلاء الفئتين ..

فمع كل التطور الذى يحدث في بلدنا لا يوجد معهد واحد لتدريب جيل جديد من المخططين يقومون بعملية إعادة بناء المدن والقرى .

وكل هذه الأخطاء يجب أن تتدارك فوراً .. فلا يكون هناك ازدحام منازل في أحياء وازدحام ناس في منازل .. وازدحام ناس في مواصلات !!

فأنت من حقل أن تستريح .. أن تنسى تعب العمل .. وحرب الزحام .. وترى جسدك .. وترى أعصابك المشدودة طول اليوم .. لتستعد لليوم التالى ..

من حقل أن تستريح .. في بيت هادئ مريح .. في مدينة لا يكتفها الضجيج !

رويت فوفيت

صباح الحير



- معنسى بابيه نسنكن في الاوفسه دى شهرين تلاته احسن رحت عمارة «ليبون» اهل في الزمالك اسأل على شقة فاضيه .. لعيت ايجارها سبعين جنيه في الشهر !!



صباح الخير
شمال

الكرفال الكرى



أنا صهيت المبني زده و حيران فيه .. تايجي
نحمله أنوبيس !!

وبما أن الإجابة على هذا السؤال لن تكون غير
« أن القاهرة الكبرى ستبنى في مصر » .. فلذا
لا بد أن يؤخذ تاريخنا وتراثنا وشخصيتنا في
الاعتبار ..

ما معنى هذا الكلام ؟
وأيهذا أسفه ..

معنى هذا الكلام يوضحه الدكتور عبد الباق
ابراهيم الأستاذ المساعد بكلية هندسة عين هيس ..
يقول :

« في الوقت الذي تسود فيه حركة البناء
والصمو في الدولة بسرعة فائقة لترسم ملامح
الصورة الطبيعية في المدن والقرى ، نجد هذه الملامح
قد نفدت قوتها في التعبير عن مجتمعا الجديده
أو أن تتبع من تراثنا الحضارى العميق .. وهكذا
تكاد العمارة المصرية الجديده أن تفقد شخصيتها وسط

أهم ما يجب أن يثار ونحن نبنى القاهرة
الكبرى .. هو الشخصية الصائفة وسط هذا
الكرفال المعيب الذي يزعم شوارعها والوارد
من لندن وباريس ونيويورك ..

فإن من المسير أن نحس بأنك في مصر عندما
تمشي في شارع قصر النيل .. أو طلعت حرب
أو ٢٦ يوليو .. أو الزمالك .. وعندما تدخل
إحدى الممرات الجديده لابد أن تسأل نفسك :
أين أنا ؟

إن على اللجنة العليا التي تضع تخطيط القاهرة
الكبرى أن تسأل أولا : أين ستبنى القاهرة
الكبرى .. هل ستبنى في مصر .. أم في غوها ؟
الإجابة على هذا السؤال تعدد كثيرا من
المخطوط .. وتوضح كثيرا من الأفكار الغامضة ..
وترسم أمامنا طريق العمل ..

هذا الخوض من الفلسفات المعمارية المعاصرة الأمر الذي لا نستطيع منه أن نثير عن الذوق القومي الحديث في العمارة .

تقد رار القاهرة للمهندس العالي فرائك لويد رايت .. زارها قبل أن يغتطفه الموت .. وأبدى أسفه العميق لأنها ترائنا للمعماري القديم .. ولم يكن أسفه في الواقع إلا صدى لما يحتمل في نفوسنا جميعا ..

مبنى التلفزيون

يكفى جداً أن يرى أحد منكم مبنى التلفزيون .. لا أن يراه من الخارج كالتقاربات .. ولكن من الداخل .. إنه مبنى يدفع المايلين فيه إلى انتماء التركيز والوضوح .. ويصعب الناس بالقرقر والافتخار .. فروعاه طويلة وضيقة .. وحجراته صغيرة ومنخفضة وليس لها اتجاه خاص .. قد يكون وجه الحجره من الصالة ، وقد يكون من الشباك .. وقد يكون من الأسفل الذي يريد أن يلصق إلى حجره ألا يلصق .. أن يجلس حيث هو ولا يكلف نفسه مشقة الوصول إليها .. وأما أرواحه أى شخص يستطيع الوصول إلى حجره بمنهنا في مبنى التلفزيون مرتين متتاليتين ..

إن الذي وضع تصميم هذا المبنى هو المهندس جلال مؤمن .. وهو صورة مصغرة من تلفزيون باريس .. وقد فضحونا في باريس بسبب عمليه الاقتباس الشديد هذه !!

صالة رقص ..

والأدعى من ذلك الأمر .. مبنى المعهد العالي للدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة .. فهو من الخارج ومن الداخل شيء لايسر .. إذ ما تكاد تتخطى عتبة إلى الداخل حتى بناجلك السلم والدرجات في مستدة إلى أصعدة قصورة .. وعلى اليسار صالة طويلة عريضة مدعونة بالألوان الصارخة كالأحمر والأصفر .. إنها بالضبط تشبه صالات الرقص .. وإذا ما صمدت على السلم فأتت مهدد بالانزلاق .. أما الممر الذي تلقى فيه المحاضرات فزاصيف أفضل منه ..

إن المداميين عن المبنى يقولون إن الدكتور سيد كرم عندما وضع تصميم هذا المبنى ، لم يكن في ذهنه المعهد العالي للدراسات الاشتراكية .. بل

كان في ذهنه لجنة الاتحاد الاشتراكي لمصر الجديدة .. وما الفرق .. هل هذا ميرر أن يكون هذا المبنى ككازينو للرقص ؟

ولكن لا لوم على الدكتور سيد كرم أو غيره .. ضيقية المهندسين هي نقل الفخاح من الخارج ووضعها على أرضنا بتدسف بفوق أى تصور ..

كرنفال ..

يقول الدكتور عبد الباقى ابراهيم .. إن العمارة المصرية الحديثة لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الانتماءات الشخصية والإحساسات الفردية .. الأمر الذي لا يستطيع منه أن تلحق بالركب الاشتراكي في الدولة لو أن ترسم البيئة الطبيعية التي ينمو فيها المجتمع الاشتراكي .. وإذا كانت ملامح الاشتراكية في العمارة قد ظهرت في كثير من مناطق الإسكان الاقتصادي أو المتوسط الجديد إلا أنها قد انحرفت من مناطق الإسكان الخاص .. وإن كانت للملاحم المعمارية في كتلة المايلين لا تزال بعيدة عن أعمال ترائنا الفنى شأنها في ذلك شأن المايل العامة في مدننا وقرانا .

إن الكرنفال الغريب الذي تعيش فيه مدننا الحديثة قد ارتفعت ضاربة عرض الحائط جميع القيم الإنسانية لترائنا القومى .. فاختفت البراكي المظلة للمشاة والفاصلة بينهم وبين حركة المرور السريع وخرجت الأبراج والشرفات مكونة نماذج من التشكيلات والألوان والانفعالات المتباينة ..

إن الكرنفال الغريب الذي تعيش فيه مدننا وقرانا يجب أن يتلاشى .. ويحل بدلا منه وحدة فكرية تمثل ترائنا وتاريخنا ..

وقد أحس بعض المهندسين المصريين بذلك ، فلم يدمروا وسيلة للتصوير عن أرقامهم في المؤتمرات والندوات وغيرها ..

وبنأ يظهر اتجاه لدى كثير من المخلصين هذه إعادة النظر في العمارة المصرية ، وبناء مستقبل معماري جديد نابع من حياتنا ، وتحدد هذا الاتجاه في مشروع مشترك قدمه الدكتور شفيق الصبر وكيل وزارة الإسكان والدكتور عبد الباقى ابراهيم أستاذ التخطيط المساعد بجامعة عين شمس .. لإنشاء معهد عال لتخطيط المدن .. وتكونت لجنة للدراسة المشروع .. والنتيجة : لا شيء ..



يا أغنى شوى الزخايب وروقيهم
شايخ الحنة الى في السطح
بي عامله ديكور طريق زراي

لماذا لا تقول مثلا إن المهندس على لبيب جبر
الذى تخرج من ليفربول سنة ١٩٢٦ لماذا لا تقول
إن أعماله المميزة تظهر في مبنى نقابة المحامين
بالقاهرة والروحات السكنية في القاهرة وكفر
الدوار .. وغير ذلك مماي لا أهمية لها ؟

ولماذا لا تقول ان سيد كريم بدأ الأشجار ..
وأصلح جملة عن الصلابة .. ولكنه يرع جداً في
نقل الحاجج الأجنبية إلى بلادنا حتى حولها إلى
كرنفال ..

ويرد الدكتور عبد الباقي انه قال مثل هذا
الكلام بطريقة علمية لا بطريقة صحفية .. وكانت
النتيجة أن أمر بسحب بحثه من المؤتمر .. وتقرر
عدم سفره إلى باريس .. وسافر بدلاً منه آخرون
لا أبحاث لهم ..

وأنا من رأي أن يقال كل شيء .. وان ينزل
الآفة اللعن يترمون على عرش العمارة
ولا يتخرون عن الإساءة إلى تراثنا ..

ومن رأي أن يقال هذا الكلام بكل طريقة ..
وأية طريقة .. أن يقال الحسن والردىء ، وأن
تكشف الأوراق .. لدن نبي القاهرة ..
جلد .. ونحن لا نريدها باريس أخرى ..
أو نيويورك .. أو ليفربول .. ولكن ريدها
القاهرة ..

جمال سليم
صباح الخير

ودارت أبحاث ودراسات ومؤتمرات خلفها هو
إنهاء الكرنفال المسيطر على عملاتنا المصرية ..
ولكن الحلقة المفرغة تدور وتدور ولا شيء يتم ..
إلى أن جاء شهر يوليو سنة ١٩٦٥ يحمل معه
دعوة إلى الدكتور عبد الباقي ابراهيم من المؤتمر
الدولي للمعماريين الذى عقد في باريس .. وقدم
الدكتور عبد الباقي بحثاً قيماً عن تكوين المهندس
المعماري .. ووصل اليحث إلى باريس .. وقال
الأساتذة والمهندسون هناك إنه أول بحث عربى على
مستوى عال .

لماذا يا دكتور .. ؟

وفى هذا البحث المام تعرض الدكتور عبد الباقي
ابراهيم إلى البشارة المصرية العربية .. وقال انها
أمنت العالم بالكثير وأن العلماء طوروها واستضافوا
بها .. وأنه من الضروري ألا يتأثر المهندسون
العرب بما يرونه في أوروبا ثم يقولون نقل مسطرة إلى
بلادهم .. إن في تراث العمارة العربية إكتائات
هائلة ..

وقال ان كثيراً من مهندسينا المصريين قد ألتيروا
كفاية كبيرة ولكنهم لم يواصلوا السير في هذا
الطريق .

ولكن لماذا يا دكتور عبد الباقي لا تقول كل
شيء ؟



مهندس "التخطيط"



- تقدر تقول لي واقف كمه ليه الساعة تلاته بعد نص الليل ؟؟
- معلى يا شاويش .. اصل مش لاقى شقة فاضيه !!

تطوير القرية المصرية معناه مضاعفة الإنتاج الزراعي



١٩٦٣ / ٧ / ٨

الفرد جمع لم أى فى تطوير القرية الجديدة يجب وضعه فى الاعتبار
أكثر من أى فى موضوع القرية بدرىة حاسمة

ما هى الأسس التى يجب أن يقوم عليها برنامج تعمير وتطوير القرية العربية ؟ وهل لنا بما يجب علينا
بحر رفنا للوصول بقراء وسكانه إلى المستوى الحضارى ؟

وهذا ليس ضرورة عدل فقط ، بل ضرورة أساسية من ضرورات التنمية فى هر تعال ومن غير
محصلا .. إن المدينة مسؤولة مسؤولة كبرى عن العمل الجماد فى القرية .. إن الوصول بالقرية إلى مستوى
لمدينة الحضارى وعصوما من الناحية الظافية ، سوف يكون بداية الوهى التغلظى لدى الأفراد وهو
الوهى الذى يقدر حل مواجهة أصعب المشكلات التى تعرض التنمية وهددها وهى مشكلة تزايد
السكان ..

الأمم .

وكل هذه المال ذكرها الميثاق بصها
وخرولها ..

وتحدد لنا الأرقام والأحصاءات الشكل المام
للحياة فى الريف عندنا .

● عدد سكان الريف المصرى يبلغ ١٦,٢ مليون
نسمة (٦٢ ٪ من السكان) ومن المتظر أن
تتناقص هذه النسبة بسبب الهجرة إلى المدن لتصبح
٦٠ ٪ عام ١٩٧٠ و ٥٨ ٪ عام ١٩٨٠ و ٥٦ ٪
عام ١٩٩٠ أى حوالى ٣٠ مليون نسمة من جملة
السكان المتظر أن يصل إلى ٥٣,٤ مليون نسمة .

● عدد القرى ٤٠٤٠ قرية و ٣٨٢٨١ كفرا
وعزبة أغلبها فى الوجه البحرى و ٤٠ ٪ من هذه
القرى مسجلة زمام كل منها أقل من ١٠٠٠ فدان
و ٤٣ ٪ منها زمام كل منها من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠
فدان . و ٩ ٪ من هذه القرى عدد الأسر فى كل
منها أقل من ٢٠٠ أسرة ١٠٠٠ نسمة
و ٦٤ ٪ من ٢٠٠ أسرة إلى ١٠٠٠ أسرة (أقل
من ٥٠٠٠ نسمة) و ٢٣ ٪ من ١٠٠٠ إلى

ظل البيت الريفى كما هو من حيث وحدته
التخطيطية والبنائية ، ولم يتطور التطور الطبيعى
للحياة ، لأن الظروف المحيطة بساكنه لم تتطور
فى الأخرى وبحكم جمود المستوى المنخفض
لمشاة سكان الريف وعدم الثقة بينهم وبين الحكام
السابقين مما جعل نظرتهم دائما إلى التطور نظرة
شك مزوجة بالخوف على القديم ولقد ظهرت
بعض المحاولات لإصلاح القرية ، ظهر منها أن
الإصلاح الاقتصادى بارتفاع مستوى الدخل
للفلاح هو الأساس لارتفاع مستوى معيشته مما
سيؤدى بالتالى إلى تنو مظهر حياته مبدئيا
بمسكنه . وتولدت أخيرا هذه المحاولات بعد
الثورة فى قوانين الإصلاح الزراعى التى كان
آخرها قوانين يولي الأشرارية .. مما سار بالفلاح
وسكنه وبالقرية كلها خطوات مطمئة واثقة إلى

رأى وزارة الاسكان

ويقول المهندس سامي العطار مدير عام تخطيط القرى والمدن بوزارة الاسكان إن الوزارة تولت من محافظة البحيرة طلبا بالموافقة على إنشاء مركز لأبحاث تخطيط القرى . ويبحث الموضوع الضع أن نشاطه سيتم بصفة إقليمية بما قد لا يتفق رسالته كاملة . لذلك شكلت لجنة في الوزارة لبحث تطوير هذه الفكرة والنظر في إنشاء هيئة للبحوث الفنية لتطوير القرية . ومشارك في هذه الهيئة خبراء في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمعماري والزراعي للنظر في تحديد مواقع جديدة لبناء قرى جديدة بدلا من الحالية أو تحديد مواقع جديدة يتجه إليها الاعتماد المعمول للقرى الحالية . ولذا يمكن عمله للقرية الحالية حتى ينضج بها حلول استكمال عملية تطوير القرى ؟ وما هي المرافق العامة والخدمات الواجب توفرها في القرى مع عدم أحداث طفرات اجتماعية ؟ وكيف يمكن وضع قوانين لتصور القرية ؟ وكيف يمكن تحديد كروان لكل قرية ؟

رأى معهد أبحاث البناء

وقام معهد أبحاث البناء بدراسة مشروعات الاسكان الريفي ، التي تم تنفيذها في بعض المناطق فبين منها أن هناك تعديلات أدخلها السكان على

٢٠٠٠ أسرة و ٢٢,٥ ٪ من الأسر تعيش كل منها في حجرة واحدة و ٣٢,٤ ٪ تعيش كل منها حجرةين .

● في القرى ٢٦٦٤ مدرسة بها ٢٩٢٦٢ فصلا يتعلم فيها ١,٣٥ مليون طفل بينما هناك ٢,٣ مليون طفل يتقرب الاحصاءات إن أعدادهم بين ٥ - ٩ سنوات (بلغوا سن الالتزام) وهناك ١,٩ مليون طفل أعمارهم ما بين ١٠ - ١٤ سنة . أما المدرسون فيندمهم ٣٧ ألف مدرس . وعدد المستشفيات ١١ في العدد الكلي لمستشفيات الجمهورية و بها ١/٤ عدد الأسر به المستشفيات .

● اتجاهات لتطوير القرية المصرية

وخلص الاتجاهات العامة التي تلور في أذهان المختصين حول تطوير الريف في ٥ اتجاهات .

■ عدم القرى الحالية وإنشاء وتخطيط قرى جديدة .

■ بناء قرية انتقال .

■ تحسين القرية الحالية بأن ينتج في كل قرية شارعان متوازيان أو متوازيان ، لتحسين وتجوية وتحسين مسكنها الحالية .

■ ترك القديم حتى يتلائم مع الزمن وبناء مسكن جديد في منطقة مجاورة .

■ الجمع بين البناء والتحسين والتصور .

المهندس الدكتور
عبد الباقى
ابراهيم



وهذا الاتجاه التعاوني سوف يهجه تطوير في مجال الفلاح الاجتماعي . . سوف تتلخص هذه التفسيرات الاجتماعية التي رسمت منذ آلاف السنين ، ونفك القرية صورتها القديمة لتصبح وه كبيرة بتجانبه يعمل سكانها من طوع التعاون الكامل . . سوف ينعكس هذا الاتجاه لتتبع القرى والمزب والتكوير في صورة قجبات سكنية كبيرة ، بنجيب فيها السكان وكذاهم العامة وتقدم القرى الحالية إلى المدن القروية

محميد

تخفيض في السكن الريفي
سكن المدينة . . مياه تنقية
رة دورات مياه . . ومجارى
بالتكويرين أو الفلتر المشفوف 0.0
تشارك كامل زياون مع المهندسين
ح الذين جهاب وصلاخ الذين فكي
ت في أن القسرية الحربية والبيت
يلى لم يتصوروا مع تطور الحياة
الحرية لعدم ثقة الفلاح المصرى بلجهار
لكنوى للرواسب للتعبية

والدكتور حميد العائلى ابراهيم يرى
التخطيط الاتفاقي هو الأسس الذي
به أن يبدأ منه مجلسا في تخطيط
تقديم القرية لأنه هو الطريق الذي
مع لتأخذ العمل الناجحة والدروسه
التطويرية المعماري والاجتماعي
التخطيط لتجديد القرى يجب أن
تستند التطوير والتقدم . . و التطور
في اتجاه الزراعة الصناعية

إذن بهذا المسكن الريفي بوحثاته المتوارثة منذ آلاف السنين .. لهذا يبقى الاسكان الريفي على هذه الصورة ثم تبني الفلاح بعد ذلك بتمسكه بعادات وتقاليد توارثها منذ آلاف السنين ؟ .. يجب علينا أن نتحرك ونسائر احتياجات المجتمع الجديد لتطور السكنى في الريف من الآن ، فبدأ ببناء « العمارة الريفية » ويخصص لكل أسرة « شقة » بمرفقها والوحدات السكنية التي تتلام مع عدد أفرادها .. لماذا لا نحقق الزرية التقليدية ومشكلاتها .. لماذا لا نحقق القرن والحطب فتخصص نهائيا من المزارع التي تأكل ريفنا ؟ .. لماذا لانوفر جميع الخدمات في المسكن الريفي كما نوفرها في مسكن المدينة .. مياه نظية ، كهرباء للاتارة ، دورات مياه و « مجارى » ومولد بالكهربوسين أو الغاز المضغوط ! .

ويشارك كامل زيتون مع المهندسين صلاح الدين حجاب وصلاح الدين زكى في أن القرية المصرية والبيت الريفي لم يتطورا مع تطور الحياة المصرية لعدم لفة الفلاح المصرى بالجهاز الحكومى للرواسب القديمة .

والدكتور عبد الهالى ابراهيم يرى أن التخطيط الاقليمي هو الأساس الذى يجب أن نبدأ منه عملا في تخطيط وتنظيم القرية لأنه هو الطريق الذى يرسم لنا خطة العمل الناجحة والمدروسة .

أثر التطور العمرانى والاجتماعى

إن التخطيط الجديد للقرى يجب أن يضع لسنة التطور والتقدم .. والتطور الزراعى يسير في اتجاه الزراعة التصاوية وهذا الاتجاه التصاوى سوف يبعثه تطور في كيان الفلاح الاجتماعى .. سوف تتلافى هذه التقسيمات الاجتماعية التي وسمت منذ آلاف السنين . وتلقف القرية صورتها القديمة لتصبح وحدة كبيرة متجانسة يحمل سكانها عن طريق التصاوى الكامل .. سوف ينعكس هذا الاتجاه لتتجمع القرى والغرب والكفور في صورة تجمعات سكنية كبيرة ، يتجمع فيها السكان وخدماتهم العامة وتتحول القرى الحالية إلى المدن القروية .

منزلهم حتى تتلام مع إحساساتهم ووظائف حياتهم اليومية واحتياجاتهم للمعيشة مما يجب أن يراعى في التصميمات المستقبلية حتى تتكامل استجابة السكان للمساكن القروية .

■ تسبب عدم وجود مساحات مسقوفة تكفى للخدمات اليومية في قيام السكان جميعا بتسقيف جزء كبير من الحوش السملوى .

■ استعمال الفتحات الخارجية غير المصممة بالحفاظ دعا السكان إلى إغلاقها كلية مهما كان توجيهها .

■ انخفاض الأسوار الخلفية للمنازل عن باقي المنزل لم يطم السكان الاحساس بالأمان الكامل فقاموا بتعليقها من ٧,٥ متر إلى ٣ أمتار .

■ لم يستجيب السكان في منطقة الزعفران إلى تخصيص شارع عملى للخدمة وشارع أمامى نظيف لسره اختيار مكان الكفة السكنية بالنسبة للمزارع الخاصة بالسكان إذ يجب في هذه الحالة أن تكون المزارع في الناحية القبلية للمساكن حيث شارع الخدمة .

■ الفرقة في المساكن التي لم تبني فيها أفراخ قام السكان بنائها تحت الجزء المسقوف من الحوش أمام المساكن الموجودة بها أفراخ ، فكان يجب أن تكون بعيدة عن التيارات الهوائية شتاء . وهذه الظاهرة في قرية أبس .

■ لم تكن المساحات الخاصة بالتخزين كافية ، طالب السكان بضرورة دراسة الفتحات بحيث تعطي الضوء وتكفل الحماية في فصل الشتاء .

■ لم يتقبل السكان فكرة الأفراخ المصممة والحظائر المصممة .

التصور والتطوير العمرانى ..

إن هذه الدراسات التي قام بها معهد أبحاث البناء جديدة بالنسبة لأنها توضح لنا حقيقة رغبات سكان الريف في قراهم الجديدة . ولعل وزارة الاسكان والمصنن بتطوير القرية بضمون مثل هذه الدراسات في الاعتبار !!

ويقول المهندس كامل زيتون : لهذا نتمسك

المؤتمر الإفريقي الآسيوي للإسكان يناقش تخطيط القرية



٥٠ عامًا لإعادة بناء قري الجزيرة كلها..
١٧ مليوناً في الخطة الخمسية الأولى للإسكان في الريف
اقترح أمام المؤتمر إنشاء عمارات ريفية للزلاجن!

أول أبحاث المؤتمر الآسيوي للأسكان .. خاص بالمبادئ الأساسية لمشروعات الإسكان .. وعشرات الأبحاث الهادفة قديماً وأسئلة ومهندسون عرب إلى المؤتمر شاققتها .. كما شاركت وزارة الإسكان في عدد كبير منها .

أبحاث عن الإسكان الريفي .. وعن المناطق السكنية في المدينة .. عن المسكن المصري .. عن التخطيط في مناطق إسكان الريف .. عن المسكن الريفي والعمارة القروية .. عن إعادة تعمير القرية المصرية .

التقبة يبلغ عددهم ١٣,٧ مليون نسمة أى نسبة ٨٥ ٪ من سكان الريف .

لذلك كان يجب إعادة تخطيط القرية المصرية .. لأن الوصول بالقرية إلى المستوى الحضري ليس ضرورة عندل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية في غير مجال عليها ومن غير عيلاء .

إصلاح البيئة

إن الدكتور المهندس عبد الباقي إبراهيم يقول ان العمل في بناء الريف ينقسم إلى اتجاهين :

- ١ - إصلاح البيئة الريفية .
 - ٢ - إعادة تخطيط القرى على أسس جديدة .
- وانحصرت معظم الدراسات التي أجريت على مجموعة كبيرة من القرى لوضع أسس إصلاح البيئة في الاتجاه إلى محاولة تحسين العناصر الأساسية للمنزل الريفي .. كالاستانة بعض

١٦ مليوناً يسكنون الريف

في بلادنا ٤٠٤٠ قرية تبنيها عرب وقرى صغيرة يبلغ عددها ٣٨٣٨١ قرية ..

إن ١٦,٢ مليون نسمة يشكلون ٦٢ ٪ من مجموع سكان الجمهورية يعيشون في هذه القرية ..

الأرقام تقول أن ٢٢,٥ ٪ من الأسر الريفية تعيش في حجرة واحدة !

و ٣٢ ٪ من الأسر الريفية تعيش في مسكن من حجرةين !

وتقول الأرقام أيضاً ان في قري الجمهورية ٢٦٦٤ مدرسة بها ٢٩٢٦٢ فصلاً تعلم بها ١,٣٥ مليون طفل وعدد هذه المدارس على كثرته ينقص كثيراً عن العدد المطلوب لاستيعاب كل أطفال الريف الذين هم في سن الإلزام !

وتقول الأرقام أيضاً ان السكان المستفيدين بالمياه

الدولة سنويا لى جميع القرى عددا من المساكن النموذجية تم تبنيها من سكانها . ومما يمكن عدد هذه المساكن - ثلاثة أو أربعة - إلا أن مثل هذه المساكن النموذجية ستكون بمثابة النمل الصاغ الذى تقتنقه القرية حاليا .

خفض التكاليف

ويقول الدكتور المهندس توفيق عبد الجواد : إن هناك دراسات حول تخفيض ثمن السكن الريفي منها مساهمة الفلاح وأسرته لى البناء بعد تدريبه على البناء مما يوفر مصاريف كبيرة . وضرب الطوب بمفرقة الأهلى وأهلى البناء .. وخفض الرسوم الجمركية على الأخشاب المستوردة .

قيام الأهالى بالبناء بأنفسهم

ولكن هل نترك الفلاح حرة بقاء مسكنه الجديده ؟

لقد كانت الدولة تبنيها لى تخطيط القرى التى تترك أو تكتب بالسبيل مثلا أو التى يابنها أهل ..

كانت الدولة فى بعض الحالات تقدم الرسوم وتقدم مواد البناء متعملة الفمن .. ولكن الذى حدث أن الفلاح خالف الرسم القروح .. لى بعض الحالات باع مواد البناء ولم يبدد الفمن فى أغلب الأحيان .

وكان لابد من التخطيط ورسم خطة عامة للمساكن الريفي .

٥٠ عاما لى القرى

بالنسبة للقرى فقد استقر الرأى فى الخطة العامة للدولة على تخطيط قرى الجمهورية وعندها ٤٠ قرية فى حدود ٤٠ أو ٥٠ عاما . وكان مقترنا أن يتم تخطيط عام لى ٤٢٠ قرية خلال الخطة الخمسية الأولى ، ولكن ما تم دراسته وأعداده من المشروعات التخطيطية فى السنوات الثلاث الأولى هو ٥٣ قرية وبحري إنداد المشروع لى ٢٩ قرية أخرى .

١٧ مليون جنيه

وقد تناولت مشروعات الإسكان الريفي ما يقام من المساكن فى مناطق الريف الحالية وقنولاه وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي ومؤسسة تعمير الصحارى .

مواد البناء لمواجهة المياه السطحية أو محاولة تحسين (الزوية) أو محاولة تحسين الولد أو الرحاض أو إلهاد المكان المناسب لروث المواشى .

أو إلهاد المكان المناسب لى تخزين الحطب وخلق عناصر الآلات اليدوية فى كل بيت .

نتيجة الفلاح

ويقول الدكتور عبد الباقى ابراهيم : لقد أجريت تجارب للإسكان الريفي وعملت فلاح لى تلامس المستويات المختلفة للإسكان من الفلاحين والصغار وخاصة فى مناطق الإصلاح الجديدة أو فى بعض القرى التى أصابها الكوارث مثل مناطق أنشاس والزعفران وأيسى ومديرية التحرير وكفر سعد .

ولكن لوحظ أن السكان الجدد حاولوا إلهاد بعض العناصر المميزة لمنازلهم السابقة كإطلاق الفصحات الخارجية للمنازل الجديدة أو القيام بتسليط أجزاء من الأبنية المكشوفة أو محاولة بناء أفران جديدة فى المنازل .. بعد أن رفض السكان فكرة الأفران أو الحظائر الجميلة !

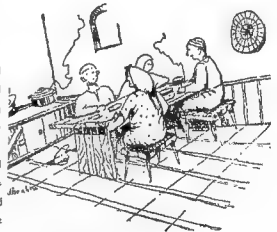
لذلك يجب تأهيل السكان الجدد وتعليمهم للسكن الجديد وإدراكه مدى التطور الجديد .

مسكن شامل

ويقول الدكتور توفيق أحمد عبد الجواد : إن تصميم مسكن الفلاح يجب أن يكون مطابقا لاحتياجات سكانه فتكون حجراته متساوية مع عدد سكانه ، وأن يكون مشتتلا على حد أدنى من الترتيبات الصحية اللازمة ، غالبا من كل مصدر للأشطار على الصمة والحياء . وتطل الحجرات على شاه به سلم مكشوف يوصل لى الدور الأول به (الميزبة) حجرة الاستقبال - والفرد وفردة الخدمة التى تقوم فيها ربة الدار بتجهيز الخبز والطعام . كما توجد دولاب مبنية بالجدران وبجدران الدور مصاصب مبنية فوقها للأرث أو مندا للدم على الأرض . كما توجد حجرة أو ترمشة بالسطح للدم فى أثناء أشهر الصيف . كما توجد بالزول عتاز للحيوب .

مسكن نموذجية بكل قرية

ويقترح الدكتور توفيق عبد الجواد أن تبني



وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات ١٧ مليون جنيه .
خدمات

وسوف تشمل القرى نموذجية - كل حسب مملوحتها - سائر خدمات المرافق كمياه الشرب ودورات المياه والحدائق العامة وتعميم المطاير الجمية وحافلات السداد العضوي .. ومكتاب الصحة والنادي ودور العبادة والمساحة الشعبية والمدرسة ونقطة الشرطة والمطال ودار المجلس القروي والسوق المحل والجمعيات التعاونية بأنواعها وحافلات الحاصل والوحدة البيطرية .

هنا وقد درست مشروعات الصرف الصحي في القرى ومشروعات إدخال المياه إلى المساكن .. وإدخال الأتار وهذا لا يمكن توفره في القرية الحالية حيث تخرج الطرقات فلا تسمح بمد المواسير .. أما في القرى الجديدة فإن استقامة الشوارع يسهل هذه المشكلة .

العمارات في القرى

ول رأى جرىء للمهندس محمد كامل زهون عرضه في بحث من الأبحاث التي مستطلف في المؤتمر يقول :

إن الرأي السائد في أغلب بلاد العالم الآن هو تكوين تجمعات سكنية رئيسية كبيرة تجمع فيها كل الخدمات .. فالزيادة المستمرة في عدد السكان سوف تصل بسكان الريف المصري إلى ٣٧,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٠ .

ونحتاج هذا العدد إلى بناء نحو ٣ ملايين وحدة

سكنية .. سوف نحتاج هذه الوحدات إلى إضافة أرض إلى مساحة القرى الحالية تبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ ألف فدان تستقطع من الأرض الزراعية الحالية .

التطور

ويتسائل المهندس محمد كامل زهون :
لماذا تتمسك بهذا المسكن الريفي بوحدة واحدة المتوارثة منذ آلاف السنين ؟

لماذا يبقى المسكن الريفي على هذه الصورة ثم تنهم الفلاح بعد ذلك يتمسكه بمادات وتقاليد توارثها منذ آلاف السنين .. يجب علينا أن نتحرك ونسائر احتياجات المجتمع الجديد لتطور السكني في الريف من الآن .

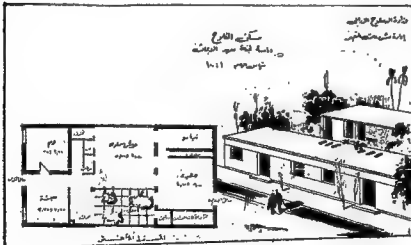
فنبداً في بناء العمارة الريفية وبمخصص لكل أسرة شقة بمرفقها والوحدات السكنية التي تتلائم مع عدد أفرادها .

لماذا لا نحصى الزريبة ومشاكلها ، لماذا لا يتبنى القرن والحطب والجلدة ؟

لماذا لا نوفر كافة الخدمات بالمسكن الريفي (العمارة) كما توفرها بمسكن المدينة ؟

إن المهندس كامل زهون يقول :
إن التخطيط الجديد للقرى يجب أن يخصص لسة الحياة في التطور والتقدم ولذلك كان لزاماً علينا أن نتحرك ونقدم بسرعة .

الجمهورية ٩ / ١٢ / ١٩٦٣



موقع تخطيطي للمسكن الجديد الذي سيبنى في اللامح في القرى الإصلاح الزراعي . ١٢٣



المرآة مينة في المنزل الجديد

بحث إنشاء جهاز يضم مختلف الهيئات العاملة في بناء القرية



١٩٦٤ / ٢ / ١٨

الجهاز الجديد يتولى دراسة أوجه الحياة الزراعية والصناعية والاجتماعية في القرية

ناقشت هيئة الإشراف على المشروعات الإرشادية تصمم القرى ، مشروعا لتنظيم الأجهزة العاملة في مشروعات بناء الريف ، كان قد أعده الدكتور عبد الباقي إبراهيم الأستاذ بكلية هندسة جامعة عين شمس . ويراعى المشروع أن عملية بناء الريف عملية مركبة تدخل في نطاقها عوامل ومؤثرات مختلفة تتسق كافة أوجه الحياة في الريف سواء الزراعية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الطبيعية . هذا فإن الأمر يتطلب تركيز الجهود وتنسيقها بين مختلف الهيئات العاملة في هذا المجال تحت إشراف جهاز واحد تتوفر له كافة القدرات التي يستطيع بها أن يعد كافة الأبحاث أو المشروعات سواء على مستوى التخطيط قصير الأجل أو التخطيط طويل الأجل . وسيكون هذا الجهاز تحت إشراف الحكم المحلي على أعلى المستويات .

التخطيطات سريعة الأجل أو طويلة الأجل ويوضح القسم في نفس الوقت مراحل تنفيذ هذه التخطيطات على ضوء ما يصله من القسم الأول والثاني من نتائج أو توجيه . ويعمل في هذا القسم المخططون والمهندسون المعماريون الذين يشاركون في العمل في وزارات الزراعة وحياتها أو الإصلاح الزراعي أو تنمية الصحارى أو وزارة الاسكان والمراقب وغيرها من الجهات التي تعجز أجهزتها الهندسية على القيام بالأعمال المطلوبة منها .

القسم الرابع : وهو الجهاز التنفيذي الذي يشرف على عمليات التدريب والبناء وتوجيهها ومناجعتها على مستوى الوحدات التخطيطية في الريف وليس من الناحية الهندسية فحسب بل من ناحية التنمية الشاملة كذلك . ويتبع كل من الأجهزة الأربعة إدارتها التشريعية والبلدية .

وسيقيم العمل في هذا الجهاز المقترح إنشاؤه إلى الأقسام التالية :

● القسم الأول : ويعمل على وضع التخطيطات الإقليمية تختلف المراكز باعتبارها أقاليم تخطيطية لتحديد مناطقها الطبيعية وقوماتها الاقتصادية وتكويناتها الاجتماعية لترسم وتطابق التجمعات الريفية فيها كما تحدد نظم العلاقات التي تربط هذه التجمعات .

● القسم الثاني : ويعمل في مجال الأبحاث النوعية سواء كان ذلك في تطوير مواد البناء ومراكز تصنيعها وتسويقها وطرق الانشاء أو في الدراسات المعمارية أو في تطوير الصناعات الريفية أو الانتاج الزراعي والمحولات أو في معالجة المشاكل المتعلقة بصحة القرية أو عناصر الوقود أو التخزين أو توضيح للمقومات الثقافية في الريف . ويعمل في هذا القسم مركز أبحاث البناء بمحلولة مركز البحوث الطبية الزراعية والهندسية والصحية .

● القسم الثالث : ويعمل على وضع التخطيطات المحلية تختلف التجمعات الريفية في ضوء التخطيطات الإقليمية المختلفة سواء منها



مطلوب إعادة بناء آلاف قرية زينة ١٥ ألف قرية

الفلاح يساهم في إعادة بناء قريته
تخفيض ٣٠٪ من مصاريف البناء
وتبسيط السبائك على تجهيز طوبيلة



أوصت لجنة الإسكان بمجلس الأمة بالاهتمام بالإسكان الريفي .. ففي بلادنا أكثر من أربعة آلاف قرية تحتاج للتخطيط وإعادة بناء مساكنها .. وهناك أكثر من ١٥ ألف قرية هي الأخرى أكثر احتياجاً للتخطيط وإعادة البناء من القرى نفسها !

مغلقة بالقراب ولم يكن يقوم بطلاء المنازل في الريف إلا السادة أصحاب الأرض .

ومن هذه الحقائق كانت بداية قصة إصلاح للسكن الريفي .. وكانت البداية طريقة حين راح بعض الباحثين يمشون صورة بيت الأحلام للفلاح .. مسكن أبيض نظيف بلا أماكن للماشية ولا حطب متراكم .. أما القرن فهو شيء غير ضروري ، لأن من الأجل أن يكون في القرية قرن واحد يقوم فيه الأهل بتحصين الخبز بهنا عن دورهم !! وإن كان من الضروري فحسبنا حل صحة الفلاح لا بد من وجود مدخنة تدفع بالبخار الأسود إلى خارج الدار !! .. وفرح أصحاب الفكرة بالقرية البيضاء وبحلها كانت النتائج الخطوة .. لقد بنى أكثر الأهل أفرانهم داخل دورهم .. وسرعان ما تراكم الحطب وخرجت شرارة النار من المدخنة إلى الحطب فسبب الحريق !!

احتياجات الفلاح

ويرى السيد المهندس حلمي عبد البر المشرف على منطقة أبيس إحدى مناطق استصلاح الأراضي البور والذي عاصر عمليات الإسكان الأول في هذه المنطقة .

إن الدولة في بعضا لمشاكل الإسكان لم تيسر القرية أبدا .. فكما تولى الفلاح عنايتا من حيث مشروعات إصلاح الأراضي .. وتلكه للأرض . ومشروعات الشرب والائارة والعلون الزراعي .. فهناك أيضا مشروعات الإسكان الريفي .

إن هناك حقيقة كبيرة تقول إن بيت الفلاح المتهالك البناء .. الكوخ الذي يشارك فيه مواليه .. الخلل من دورات المياه الصحية .. الذي لا يتصلبه الشمس والذي تحتلظ فيه رائحة الروث مع دخان القرن هو سبب تخلف الفلاح وتدهور صحته .

إن الأرقام تقول :

١٠٠٪ من المساكن الريفية ليست بها دورات مياه صحية .

٥٪ من المساكن مكوّنة من حجريين فقط

٦٠٪ من منازل الفلاحين تخمد على ظفار تعيش فيها للماشية .

١٠٠٪ من المساكن بها أفران وأكثر من ٩٥٪ من هذه المساكن مبنية بالطين ، وأرضها

منازل ضد الحريق

أما الدكتور عبد الهادي إبراهيم أستاذ التخطيط بجامعة عين شمس فيقترح في بحث له عن السكن الريفي أن يصمم المسكن من دور واحد مع حساب إمكانية بناء أدوار أخرى عليها .. لتوفر الأراضي الزراعية .

كما يقترح إضافة مادة « البيومين » - وهي غير قابلة للاشتعال - محل اللش في الطوب واستخدام مكابس محلية لاستخراج مكبات منظمة في محل البناء واستعمال بلوكات خرسانية في بناء الأسقف .

عشرات الباحثين

إن المركز القومي للبحوث الاجتماعية قد جند عشرات من الباحثين والباحثات ليدخلوا بيوت الفلاحين في ثلاث قرى ليحصلوا على إجابات الفلاحين عن رأيهم في مسكنهم الجديد .

إن الدكتور جمال زكي يقول :

- إن نتائج هذه الأبحاث وضمت أمام المسؤولين لتكون دليلا لهم في العمل .. إماما بأن الأسلوب العلمي هو الأسلوب الذي يقرب الحقيقة كما يقول اليانك .

بني أن تقول إن هذا المشروع هو واحد من مشاريع ثورتنا لكي تقطع المسافة ما بين العمل الريفي وبيت الطين .. ولكي نحقق ما وضعه اليانك حينما قال :

« إن وصول القرية إلى المستوى الحضاري ضرورة أساسية من ضرورات التنمية » .

الجمهورية ١٥ / ٦ / ١٩٦٤

توجه له الجهود إلا في بعض الحالات المعينة في حالات الفرق أيام الفيضان أو اشتغال الفلاحين أو حدوث ظلمة أو أكل الخيل حينئذ فقط كانت الدولة تسارع ببناء القري المتكوبة .. وكان من الطبيعي في هذه المرحلة التي يجتازها كبد يبلغ فيه سكان الريف ١٦ مليون نسمة من أن تفكر وزارة الاسكان في استراتيجيات الإصلاح نحو إعادة بناء القري المصرية بما يتواءم مع تخطيطها .. مع مراعاة مشكلة تزايد السكان ..

لذلك اتجه التفكير إلى إشراك الفلاح نفسه في عملية البناء نفسها . وعلى ذلك فإن إعادة بناء القرية سيتوقف على أهلى القرية نفسها ومدى استعدادهم للمساهمة في بناء قريتهم وعليها عن مدعم بالحيوات وبرامج تدريب وتخفيض التكاليف وتسهيل تنفيذ المشروع .

توفير ٣٠٪

ويقول المهندس سعد الدين مصطفى مدير المشروع بوزارة الاسكان :

- إن إعادة بناء القرية يستلزم أرقاما عالية من المال !! ولي تاريخ الدول التي قامت بتنفيذ مشروعات الاسكان في الهند ونيوزيلندا وبوغوسلايا لم تستطع أية دولة بناء قراها بالكامل .

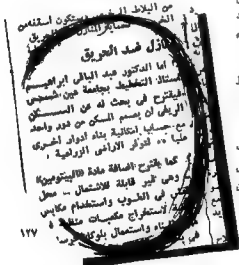
لذلك لم يكن أمامنا إلا طريقة واحدة ..

لقد وجدنا أن ٣٠٪ من التكاليف تلعب لفة أجور العمال في البناء . ومن هنا جاءت فكرة توفير هذا القدر من التكاليف عن طريق تشغيل الفلاحين أصحاب المبالغ بحيث لا يصرف لهم الأجر وإنما تحسب الأجر من قيمة تكاليف المبني الجديد. ليست الفلاح وذلك بعد تدريب الفلاح على عمليات البناء في أولئك الفراغ .. وسوف يشترك الفلاحون الراغبون في إعادة بناء مساكنهم في بناء كل منازل القرية .

هذا وسيستد بال عن كل منزل على أقساط طويلة الأجل .

ويقول للمهندس سعد الدين مصطفى :

- إن السكن الريفي الجديد يستدعي دورات المياه الحديثة وتتكون أرضيته من البلاط الرخيص وتتكون أسفله من الخرسانة لحماية المنازل من الحريق .



■ مناقشة للتصور الذي طرحه

وزير الاسكان :

« الحكومة تجهز

.. والناس تبني » :

كانت علامة التصور الذي طرحه المهندس حسب الله الكفراوي وزير العمران والدولة للاسكان للبرنامج التنفيذي للسياسة القومية للاسكان ، والذي طلب كل آراء الخبراء والمواطنين حوله يتركز في عبارة واحدة :

« الحكومة تجهز .. والناس تبني »

وحدد الوزير مسؤوليات الدولة في إطار هذه الرؤية في ٨ مسؤوليات : إجراء الدراسات - توفير الأراضي - مد المرافق - تدوير القبول - تدوير المواد - تطوير المقاولات - تدريب العمالة - التنسيق بين التشريعات .

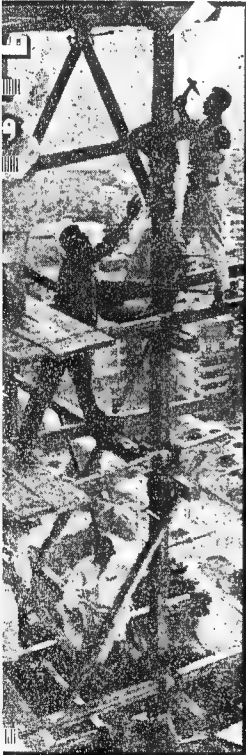
ولقد تلقى الأهرام العديد من آراء ومقترحات أسئلة الجامعات وغيرها الضخم والمخطط العمراني ، والذين يعانون مشكلة البحث عن السكن بما تقدر عليه القدرة الحالية المحدودة لغالبية الشعب المصري .

وبدأ الأهرام من اليوم نشر هذه الآراء والمقترحات التي يأمل أن يسهم بها في نقل « التصور المطروح » إلى « قرار رسمي » أكثر لراء بإمكانات النجاح في التصدي للمشكلة الملحة : الإسكان !

التضارب يحكم السياسات
والتصورات غير واقعية

● يقول الدكتور عبد الباقى ابراهيم - أستاذ التخطيط العمراني بجامعة عين شمس

الغريب أن هذا التصور الذي طرحه وزير العمران والدولة للاسكان جاء بعد سنوات عديدة تمت فيها على يد السيد الوزير العديد من



مشروعات الإسكان والاستيطان دون أن يبداه
 بتجربته للتجارب التي عاشها في هذا المجال ..
 فافتقرم للمسألة الموضوعية هي أساس للتقدم
 والطور ثم الصور .. ومن الغريب أيضا أن يأتي
 هذا التصور بعد ثلاث سنوات من وضع
 السياسة القومية للإسكان والتي حددت
 الأهداف كما حددت الأساليب لتنفيذها والتي
 لا تجد كثيرا من الصور الذي يطرعه السيد
 الوزير الآن وربما طرقتها تفصيلا وخمولا . فقد
 اشترك في وضع السياسة القومية للإسكان حوالي
 مئة من الخبراء والمختصين .. وكان الأجدر
 أن تتصل السياسة النوعية للإسكان إلى برامج
 تنفيذية بدلا من عرض تصورات تكررت كثيرا
 اشترك في برامج الوزارات المتابعة . وإن دل ذلك على
 شيء إلا أنه يدل على عدم الاستقرار في الفكر
 أو الاستقرار في التماسك والقوم والطور الأمر
 الذي يحتاج إلى تطوير شامل لأجهزة الإسكان .

إن ما تعانيه الدولة هو أن كلا من أجهزها
 التنفيذية تضع لنفسها الخطط القومية والأقليمية
 والمحلية ، وتدعى أنها تقسم بذلك على التطور
 المنظر للقطاعات الأخرى . الأمر الذي يظهر منه
 الارتباك والتناقض في الدراسات والخطط التي
 تقوم بها كل وزارة مع ما تقوم به الوزارات
 الأخرى .. يصبح دور وزارة التخطيط هنا هو
 تجميع خطط الوزارات ومراجعتها في ظل السب
 المسوح بها من الاستشارات على المستوى
 القومي .. وهكذا فإن الدراسة التي تقوم بها وزارة
 التمسو والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي
 لإعادة توزيع سكان الحضر وفقا لمستقبل التطور
 الاقتصادي المنظر يتطلب دراسة التطور الصناعي
 والزراعي والسياحي المنتظر على مستوى الدولة .
 وهذا ما لا يمكن أن تقوم به وزارة واحدة
 أو شركة استشارية أجنبية مهما كانت قوتها
 وخبرتها وحجمها .. وأقرب شيء إلى تصور ذلك
 أن الدراسة المقدمة هي لإعادة توزيع سكان الحضر
 الذين يتلون ٤٠ ٪ من سكان مصر .. دون إعادة
 توزيع سكان الريف كجزء أساسي من المشكلة ..
 تبقى حصة مشكلة الإسكان الريفي .. كما أن ما يدعو
 إليه التصور من « تسيب » لمخزونات التجارة
 يرتبط أصلا بصناعة الأعشاب في مصر سواء
 للإسكان أو لغير الإسكان ، وهو ما يدخل في إطار
 سياسة الصناعة على المستوى القومي مثل
 صناعة الأسمت ومواد البناء الأخرى وغيرها من
 الصناعات المتكاملة .

إن تطوير التصميمات لا يقتصر فقط على
 التصميم كمفهوم عام ولكنه يتضمن جوانب
 أخرى عديدة لا يتركها إلا للمختصين ، فهي ترتبط
 بأساليب الإنشاء وتوفر مواد البناء والسلوك
 للمعيشة للمستويات المختلفة للسكان اقتصاديا
 وتقنيا مع عوامل المناخ وفترة التحمل والعمر
 الافتراضي وغير ذلك من العوامل المدنية .. الأمر
 يدخل في نطاق عمل مركز بحوث البناء والإسكان
 والتخطيط الذي مر على إنشائه أكثر من عشرين
 عاما .. كان يمكنه فيها تطوير الصورة الحضارية
 للمدن القديمة والجديدة .. فإن الأنماط التي تبني
 الآن في المدن الجديدة هي تكرار لأنماط أنشئت
 وثبتت عدم صلاحيتها والشاهد على ذلك المساكن
 الشمية التي تبني لتصبح أطلالا بعد وقت قليل
 تنهض أعباء أكثر على المشكلة ..

إنه لتدبير الأراضي للإسكان ينبغي قصر أي
 اعتماد عمالي جديد على المناطق الصحراوية
 والأراضي البور غير الصالحة للزراعة . والنسائل
 هنا أين هذا من المواقع وإن الغالبية العظمى من
 المدن والقرى تقع في قلب الرقعة الزراعية بل وتعد
 عليها يوما تستفعل آلاف الألبنة الزراعية بالرم
 من كل القران والوالم .. فالقولة تبني مصانها
 وجامعاتها على الأراضي الزراعية .. فإن كل هذا
 من واقعة هذا التصور فإن الأمر يتطلب تفرغ
 الدلتا من كل نشاط لا يرتبط بالتسمية الزراعية
 وهذا أمر لا يطرق إليه إلا للمختصين في التنمية
 الإقليمية وفي إطار الاستراتيجية العمرانية التي
 أصبحت محدودة الآن .

أما القول بأن تتحمل الأراضي المخصصة
 للساحة والإسكان المأوى والإداري جزءا من
 الأعباء التي تتحملها أراضي الإسكان والاقتصادي
 بالثالث فهو تصور ظهر في مدينة ٦ أكتوبر ..
 يكون ذلك تصورا عاما لحل مشكلة تدبير
 الأراضي اللازمة على مستوى الدولة . إن تفرغ
 الأراضي للصالحات للإسكان يحتاج إلى تصور دقيق
 يتضمن دراسات موضوعية للسلطان المتبددة وما
 يرتبط بذلك من تحديد للكثافات السكانية التي
 تتحملها على أساس المايير التخطيطية القومية التي
 تتناسب مع القطاعات المختلفة لسكان وهذا ما لم
 تصدر عنه أي دراسات بعد من أجهزة بحوث
 الوزارة .

تحقيق محمد زايد
 جريدة الأهرام
 ١٩٨٢ / ٢ / ١٢

مختارات بحكم المستأجر
 والتصورات غير الواقعية
 يقول الدكتور عبدالباقى
 إبراهيم - استاذ التخطيط
 العمراني بجامعة عين شمس
 الغريب أن هذا التصور الذي طرحه وزير التعميد
 والدولة للإسكان جاء بعد سنوات عديدة تمت فيها على
 يد السيد الوزير التعميد من مشروعات الإسكان
 والاستيطان دون أن يبداه بتقييم للتجارب التي
 عاشها في هذا المجال .. فاستلغوم والمسألة
 موضوعية هي أساس للتقدم والتطور ثم التصور ..
 ومن الغريب أيضا أن يأتي هذا التصور بعد ثلاث
 سنوات من وضع السياسة القومية للإسكان والتي
 حددت الأهداف كما حددت الأساليب لتنفيذها والتي
 لا تجد كثيرا من الصور الذي يطرعه السيد
 الوزير الآن وربما طرقتها تفصيلا وخمولا . فقد
 اشترك في وضع السياسة القومية للإسكان حوالي
 مئة من الخبراء والمختصين .. وكان الأجدر
 أن تتصل السياسة النوعية للإسكان إلى برامج
 تنفيذية بدلا من عرض تصورات تكررت كثيرا
 اشترك في برامج الوزارات المتابعة . وإن دل ذلك على
 شيء إلا أنه يدل على عدم الاستقرار في الفكر
 أو الاستقرار في التماسك والقوم والطور الأمر
 الذي يحتاج إلى تطوير شامل لأجهزة الإسكان .

الشكل العام لنماذج
المشروع الذي يتكون
من حجرة وحمام
ومطبخ ويمكن إضافة
٢ غرف لـ المستقبل

مشروع لعلاج مشكلة إسكان ذوي الدخل المحدود (١)

أصحاب الدخل المحدود

مشروع جديد لعلاج مشكلة إسكان ذوي الدخل المحدود عن طريق المساهمة الذاتية للمتبعين .. ويوفر المشروع مسكن نواة للمتعقب يتكون من حجرة وحمام ومطبخ مصال إلى العناصر الأساسية الأساسية والتي تتكتمه من إنشاء غرف أخرى مستقبلا .

ولك فاز للمشروع الذي أعده د . عبد الباقى إبراهيم مستشار لجنة الإسكان بمجلس الشعب ود . حازم إبراهيم أستاذ التخطيط بمدينة الأزهر ، بإحدى جوانب مساهمة وزارة التعمير لتخطيط وتصميم منطقة سكنية للأسر ذات الدخل المحدود بمدينة المنصورة .

لا تقلقك الأراضي الحكومية

وبهذا المشروع بتجميع عدد من الأسر ذات الدخل المحدود في شكل هيئة أو جمعية للمتبعين . وبحيث تلتزم الهيئة بتوفير مساكن للأعضاء بها .. ولا تقل من الأعضاء بأكثر من عدد المساكن التي ستقوم بتأجيرها .

وتقوم الهيئة بتجميع اشتراكات التأسيس في حدود مبلغ ١٠٠ جنيه من كل أسرة ثم اشتراكات شهرية رمزية ، خاصة وأن الدفع الشهري يلقى نوعا من الارتباط بين الهيئة والأعضاء .

ثم تأتي مرحلة العلاقة بين الدولة وجمعية المتبعين فتقدم الدولة لها الإعراف القانوني ، وحق الانتفاع بالأرض اللازمة للمشروع حسب العمر الافتراضي للمباني . عل أن تدفع الهيئة لإيجارا معينا لتلك الأراضي سنويا أو شهريا .

ويأتي تفضيل حق الانتفاع على حق الملكية لأرض المشروع لأن تحميل ثمن الأرض يسرع من

ويقول د . حازم إبراهيم إن المشكلة الحالية تنشأ من مفهوم خاطيء يعتبر أن مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود تدخل ضمن قطاع الخدمات ، وتزب عن ذلك أن تقوم الدولة وحدها بإعداد تلك المساكن وإعطائها للمد دخل المحدود . ولذلك كان مشروعا الذي يهدف إلى إعطاء مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود الصفة الانتاجية أيضا ثم في مرحلة أخرى الصفة الاستثنائية وبحيث تسترد الدولة على المدى الطويل كل ما دفعته في مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود .

ولذلك أيضا يهدف المشروع إلى تقليص دور الدولة وتوسيع دور المتبعين بتلك المساكن وذلك من خلال تغير شكل العلاقة المباشرة الحالية بين الدولة والمتبعين إلى وضع هيئة للمتبعين أو جمعية تعاونية بينهما بحيث تحصل الدولة مع الهيئة فلا تعامل مع أفراد ولكن مع كيانات والأفراد يتعاملون مع الهيئة .

المشروع أما حق الاستغلال فقط فيستغل التكلفة .
 كما أن تملك الأراضي الحكومية بكون عائقاً أمام تنمية المناطق المختلفة مستقبلاً لصعوبة التحويل وقتها . وهذا يعطى مقدرة أكبر للحكومة على تجديد الأحياء وإصلاحها مستقبلاً .

●● .. وتقدم الدولة للهيئة المشروع المسمى مكملاً بما فيه من رسومات معمارية وصحية ، أيضاً دفاتر الوصفات والكشيكات ، وكأنيما تسلم المشروع لتقول ، وليصبح للمشروع بمثابة عقد بين الدولة وهيئة التنظيم . كما تقدم الدولة جزءاً من القبول وليس كل القبول سواء في صورة سيولة نقدية أو مواد بناء وذلك بمقتضى يسمح بهذه أعمال تنفيذ المشروع ، بالإضافة إلى الإشراف الفني والأمرى بصورة دورية . وهكذا يتحدد دور الدولة في تقديم الأرض وجزء من القبول والمونة الفنية والإدارية والرقابية .

الأعضاء يحدد الوحدات

وهيئة التنظيم كيان لا يتنى بإنشاء أعمال البناء حيث أنها تقوم بغرف تولا مسكن في المرحلة الأولى . ولذلك فإن وجودها مطلوب لمعونة المتضمنين مستقبلاً في تطوير مساكنهم وفي نواحي الإشراف . وتقرر هذه الهيئة أمام الدولة بتنفيذ المشروع الهندسي . وسداد أقساط القروض التي حصلت عليها من الدولة خلال عملية التمويل للمشروع . ثم القيام بنشاط اجتياز داخل المنطقة .

ولذا كانت هيئة التنظيم تتقاضى منهم اشتراكات التأسيس والأشراكات الشهرية وعدا من مساعدات العمل للمساعدة في عمليات البناء فإنها تلزم أمام الأعضاء جوفير وحدة سكنية أساسية نواة يكملها المنضج مستقبلاً . تتكون من حجرة ومطبخ وحمام .

ويقول د . عبد الباق إبراهيم رئيس قسم العمارة ببنجمة عين حمس وأما بالنسبة لمسألة العمالة داخل المشروع فظنوا لكون العمالة تمثل جزءاً كبيراً من تكاليف المشروع ، كما أن غالبية ذوي الدخل المحدود من الطبقة العاملة فإن من

الأفضل وضع شعار أن العمل في المشروع حرط للاطلاع بوحدة سكنية به وتحديد حد أدنى حجم تلك المشاركة في العمل . على أن يكون عمل المتضمنين في المشروع بأجر وطبقاً لأسعار السوق السائدة ، ولكن لا يتقاضى العامل كل الأجر بل نسبة منه ويحسب له الباقي كمرصد حسابي يخص من الأقساط الخاصة به . حتى يتحول كل ساعة عمل للمتضمن داخل المشروع إلى ممداد لمن مسكنه . فإذا تقاضى مثلاً ٥٠ ٪ من أجره وترك الباقي للسداد فيمكنه على مدار الشهر أن يكون ملجأه لأياض به ، بل إن البعض يمكنه سداد أقساطه خلال عمله بالمشروع . كما أن عمل المنضج يجعله يعطى جوفة في العمل ولوها من الأثناء للمشروع . واشترائه المتضمنين يخلص من رأس المال الأساسي الذي يمكن بدأ المشروع به . كما يرفع جزءاً من أهواء الأقساط عن المنضج ولا يشترط أن تكون الأعمال بناءً وإيضاً وحلاً فهناك الحسابات وقادة السيارات وغيرها . ويمكن تعطيل مواعيد العمل لتتناسب مع الموظفين من المتضمنين .

مسكن نواة وهيكل إنشائي

●● ويتلخص الجانب الهندسي في إعطاء الأرض للمنضج ووحدة أساسية مكونة من حجرة ومطبخ وحمام وإمكانية التوسع في البناء مستقبلاً على قطعة الأرض . خاصة وأن متوسط حجم جسم الأسرة ذات الدخل المحدود حوالي ستة أفراد وحتى لا تحدث مشاكل تكلس مستقبلاً . فإن التصميم يعطيه فرصة بناء أربع حجرات وصالة مستقبلاً مجهزاً لها القواعد والأعمدة والكمرات فقط .

ولا حرج في البناء بالطوب الأسمتي حيث أن العالم كله يبنى غرامسات طاهرة لتوفير ثمن البناء ثم توفير الأمور الأساسية وهي حجرة مفقولة وطبقة عازلة للياه وترصبات صحية وحدود أرضية واضحة وهيكل إنشائي كامل للدرج الأول . □

تحقيق محمود الوائلي
 الأهرام ١٩٨٥

مشروع جديد لعلاج مشكلة السكن لدى الفئات المحدودة ، من طريق الاستفادة الذاتية للمتضمنين ويوفر للمشروع مسكن نواة للمنضج يتكون من حجرة وحمام ومطبخ وساحة خضراء مغطاة بالخراسان الإسفلتي والتي تشتمل من تشطيبات أرضية أخرى مستقبلاً .
 وقد قرر المشروع أن هذه د . عبد الباق إبراهيم مستشار لجنة الإسكان بمجلس الشعب وه . حاتم إبراهيم استاذ الهندسة ببنجمة الأهرام . ينفذه جوائز سليفه . وزارة للتعمير والتخطيط وتعميم مشكلة مساكنة الناس ذات الدخل المحدود بحدود المليون .
 ويقول د . حاتم إبراهيم إن للبناء:



د . حاتم إبراهيم

مطلوب د . عبد الباق إبراهيم رئيس قسم العمارة ببنجمة عين حمس رؤى بالقضية أساساً لعمالة داخل المشروع فشاركوا الشغل أثناء جزيه كبيراً من تشطيب المشروع . كما أن غالبية ذوي الدخل المحدود من الطبقة العاملة ذاته الذين انضجوا يضع أساساً من العمل في المشروع حيث لا يتقاضى عماله سكرية به ويتحدد حد أدنى حجم تلك المشاركة في العمل .

على أن يكمن عمل المتضمنين في التعمير بأجر ويجعلوا لأسعار السوق السائدة لكي لا يتأثر عمل كل الطبقات

الصحية تشتمل من مأهول خضراء ، وتحتل من مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود تعمل ضمن قطاع الخدمات ، وتواجه على ذلك أن تكتم الدولة بعدما بدأت بتدعيم السكان وأهاليها الذين دخلت إلى أهالي مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود العمالة الانتاجية فيما تم في مرحلة أخرى المسألة الاقتصادية وأصبحت تستدعي حكمة على لدى الفريق إلى مدغمات في مشروعات إسكان ذوي الدخل المحدود .



١٩٨٥ / ٧ / ٢٧

رسالة من أستاذ جامعي .. ١

جاءني رسالة من أستاذ جامعي ، متخصص في التخطيط العمراني ، وهو في نفس الوقت رئيس لمرکز الدراسات التخطيطية والمعمارية . والرسالة في مجملها تخطئ لقل أحد علمائنا من السلبية طويلة الأجل التي أوصلت القاهرة والتخطيط العمراني إلى هذه الحالة المقلقة ! قال :

تابعت باهتمام سلسلة مقالاتكم عن مشاكل القاهرة .. وما تضمنته من رأى في عن كيفية حل المشاكل ، وإذا كانت الصحافة تفتح أبوابها لكل فرد ، وكل رأى . فهذه علامة صحية لحل مشاكل الجميع .. أما إذا استمر الكلام أكثر من عشرين عاما بنفس الفكر ، ونفس الرأى دون استجابة أو بادرة أمل من المسؤولين ، فإن دور الصحافة هنا يصبح مثل الاسطوانة المخروخة ، وهذا ما لا نريده لها ، فزوال الشروخ هو أيضا من مهمة الصحافة ، حيث نجد لكلامها صدق عند المسؤولين .. إننى أرسل مع هذه الرسالة مقالين سبق نشرهما بالأهرام منذ أكثر من عشرين عاما أحدهما في ١٩٦٢ / ٩ / ٢٠ والثاني في ١٩٦٣ / ٣ / ٤ وهما يرددان نفس ما تناوَلته من مشاكل عن مصر وعن القاهرة وعن التخطيط العمراني ، وإذا كانت حرية الفكر واجبة ، فإن تكراره على مدى هذه الأعوام دون تأثير يجد الأمل في النفوس ، وتصبح حرية الفكر التي لا تتحقق قائمة للأمل !

التبت رسالة الدكتور عبد الباقى إبراهيم رئيس قسم التخطيط العمراني ببندسة عين شمس .. وإذا كانت هذه الرسالة تقطر مرارة وبأسا ، فلأنها في نفس الوقت تقطر محبة لمصر وحرصا على أن يتحول الكلام إلى فعل وواقع . ومع أننا نقدر كل حرف في رسالة الدكتور عبد الباقى إبراهيم ، إلا أن الأمل قد تجدد في المؤثر القومى للحكم الهللى ، وقد تكون مماناة مصر من التخطيط العشوائى .. هي آخر هوموها على طريق الجندية من الحافطين وأجهزة الحكم الهللى !!

الأهرام ١٩٨٥ / ٧ / ٢٧

المحتويات

٣	● المقدمة
٧	● بداية الكتابة ... في شعون القرية
٢٣	● التعايش مع الأحداث ..
٣٠	● الكتابة في الإسكان
٤٧	● الكتابة عن الهمد المكالي في الخطط القومية
٦٦	● الخيال العلمي .. كأسلوب آخر في التعبير
٧٤	● الكتابة عن العمارة
٩٤	● كلماتي بأفلام الصحفيين

رقم الإيداع : ٨٦ — ٥٢٩٦



Center Of Planning & Architectural Studies

